

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

قسم الدراسات المالية

دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المصرفي

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة

بحث مقدم

إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل لشهادة الماجستير

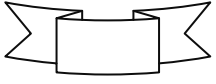
في المصارف

من قبل الطالب

مروان عبدالرسول حمودي

بإشراف

الأستاذ الدكتور الحاج محمد علي إبراهيم العامري

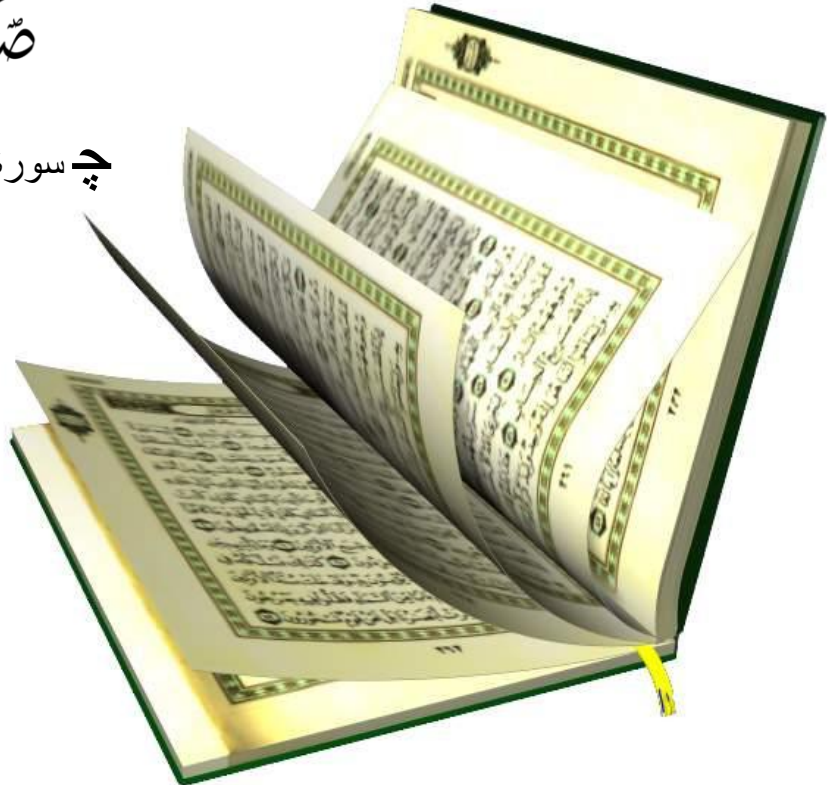


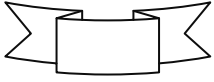
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

چ ڈ ژ ر ط چ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

چ سورة القلم : الآية 1 چ





إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد البحث الموسوم بـ { دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المصرفي - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة } من الطالب (مروان عبدالرسول حمودي) قد جرى تحت إشرافي في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد ، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف ، ولأجله وقعت .

الاسم: أ.د. محمد علي إبراهيم العامري

المشرف

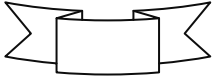
2015/ /

توصية رئيس قسم الدراسات المالية

بناء على إقرار الأستاذ المشرف وتوصية الخبير العلمي ، أرشح هذا البحث للمناقشة

أ.م.د . حمزة فائق وهيب الزبيدي
رئيس قسم الدراسات المالية

2015/ /



إقرار المقوم اللغوي

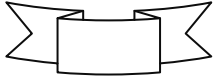
أشهد بأن البحث الموسوم بـ { دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المصرفي - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة } والمقدم من قبل الطالب (مروان عبدالرسول حمودي) ، تم مراجعته من الناحية اللغوية وانه أصبح بأسلوب علمي سليم خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية ولأجله وقعت .

المقوم اللغوي

د . جنان قحطان فرحان

جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم اللغة العربية

التاريخ : / / 2015



إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس و أعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على البحث الموسوم بـ(دور
الحكومة المصرفية في تعزيز الأداء المصرفي - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف
العراقية الخاصة) ، وناقشنا الطالب (مروان عبدالرسول حمودي) في محتوياته وفيما له علاقة
به وترى انه جدير بالقبول لنيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف بتقدير
() .

ا.م.د. فيحاء عبد الله يعقوب

ا.د. ارشد فواد مجيد التميمي

عضوا

رئيسا

2015/ /

2015/ /

م.د.خلود هادي عبود

ا.د. محمد علي إبراهيم العامري

عضوا

المشرف/عضوا

2015/ /

2015/ /

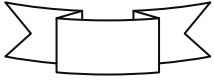
مصادقة مجلس المعهد

صادق مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد على إقرار لجنة
المناقشة

ا.م.د. موفق عبد الحسين محمد

عميد المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية

2015 / /



شكر و امتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وأوليائهم الصالحين.
أشكر الله وأحمد فضله لي على إتمام الرسالة .

وأتوجه بجزيل الشكر و التقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور الحاج محمد علي إبراهيم العامري على ما أبدأه من توجيهات و إرشادات طيلة مدة إعداد الرسالة ، وأحاطني برعايته وعنايته، فأفاض عليّ من علمه الغزير وسماحته ما جعلني عاجزاً عن شكره بما يليق به، فجزاه الله أحسن الجزاء ومتعته بموفور الصحة والعافية.

كما أتقدم بفائق الشكر و الامتنان إلى كل من

الدكتور حمزة فائق الزبيدي

الدكتور هيثم عبدالخالق

الدكتورة خلود هادي عبود

الدكتور حسين عاشر العنابي

والى أساتذتي كافة الذين ساهموا بإلقاء المحاضرات في مرحلة الدراسة التحضيرية

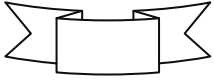
كما أتقدم بفائق الشكر و الامتنان إلى الدكتور نزار حبيب وذلك لتشجيعه وأمازرتي لي طيلة أيام الدراسة والدكتور احمد حسين بتال .

كما أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى موظفي مكتبة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد فجزأهم الله خيراً.

أتقدم بالشكر إلى موظفي البنك المركزي وموظفي مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد لما أبدوه من مساعدة خلال كتابة الرسالة .

وكلمة حب و تقدير لزملائي في الدراسة ، ولكل من ساعدني ولو بكلمة في تذليل العقبات التي اعترضت طريقي .

الباحث



الإهداء

سبحان الله بحمده و تبارك اسمه وتعالى جده ولا اله غيرك
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عليه واله وسلم

إلى بلدي الجريح العراق الغالي..... حفظك الله

إلى من كلفه الله بالصيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى
من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد يدي عمرك لتري ثماراً قد حان
قطافها بعد طول انتظار وستبقي كلماتك نجوما أهدني بها اليوم وفي الغد
وإلى الأبد.... (أبي) .

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى العنان والتفاني .. إلى
بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحناها بلسم جراحي
إلى أغلى الحبايب.... (أمي) .

إلى زوجتي الغالية التي كانت لي عوناً... وأطفالي ... حفظهما الله لي
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رباحين حياتي (إخوتي
وأخواتي) .

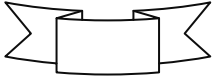
إلى الروح التي سكنت روعي أخي وعمتي الغالية... زياد - أم محمد
(تغمدهما الله برحمته وأسكنهما فسيح جنته) .

إلى من مهدوا الطريق إمامي للوصول إلى ذروة العلم (أساتذتي) .

إلى كل زملائي الذين رافقوني في مشواري الدراسي الجامعي .

إلى هـ _____ ولاء جميعاً هـ _____ دي ثمرة هـ _____ هودي
هـ _____ دي هـ _____ ذا الهـ _____ تواضع

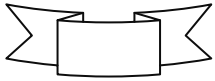
مروان



المستخلص

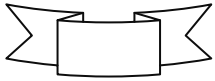
هدفت الدراسة الى معرفة دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المصرفي في المصارف المبحوثة ، وسعيًا لتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي (Experimental Research Approach) لترصين المفاهيم التي تناولتها الدراسة الحالية ، فقد شملت عينة الدراسة (5) مصارف خاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013 – 2008). وتبلورت مشكلة الدراسة بالحوكمة المصرفية والتي هي من اهم القضايا التي استحوذت على اهتمام من قبل المنظمات العالمية والباحثين ، وذلك لدورها المهم في حل مشكلة الوكالة وتحقيق الشفافية والافصاح والنزاهة ... الخ ، واستخدم في قياس الحوكمة المصرفية نموذج يتصف بالعلمية والموثوقية ويكشف مدى التلاعب في بنود القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف وهو نموذج جونز المعدل 1995، اما الجانب الاخر من الدراسة فهو الأداء المصرفي الذي يعكس مدى قدرة إدارة المصرف في استغلال موارده في تحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر المستقبلية وتعزيز موقعها التنافسي في السوق المصرفي ، واستخدم في قياس الأداء المصرفي مؤشرين مهمين هما معدل العائد على حق الملكية وهو من المؤشرات التقليدية والذي يحسب العائد بدون مخاطرة ، ومؤشر معدل العائد على راس المال المعدل بالمخاطرة وهو من المؤشرات الحديثة والذي يحسب العائد والمخاطرة على حدٍ سواء، ونظراً للدور التي تلعبه الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي ، جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى الدور التي تحققه الحوكمة المصرفية في الأداء المصرفي للمصارف عينة الدراسة ، وللاجل قياس متغيرات الدراسة. تم أستعمال عدد من الأدوات الإحصائية عبر برنامج (Spss) وكذلك استخدم برنامج (Excel 2007) لاستخراج المؤشرات المالية لمعرفة أداء المصارف عينة الدراسة والوصول إلى النتائج المتعلقة بالمتغيرات وفي المحصلة النهائية فقد توصلت الدراسة الحالية الى عدد من الاستنتاجات والتي أهمها:

عدم وجود دور للحوكمة المصرفية في الأداء المصرفي في عدد من المصارف، وذلك لعدم وجود ترسيخ لمبادئ الحوكمة المصرفية لدى المصارف العراقية والإدارات العليا وغياب القوانين الراعية التي تدعو إلى تطبيق الحوكمة وعدم ممارسة إدارة الأرباح، وتغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة مما انعكس على أدائها المصرفي.

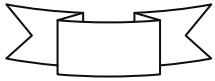


المحتويات

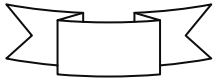
رقم الصفحة	العنوان	التسلسل
أ	• الآية القرآنية	-----
ب	• إقرار المشرف	-----
ت	• إقرار الخبير اللغوي	-----
ث	• إقرار لجنة المناقشة	-----
ج	• الإهداء	-----
ح	• الشكر وامتنان	-----
خ-ذ	• الفهرست	-----
ر-ز	• قائمة الجداول	-----
ز	• قائمة الإشكال	-----
س	• المستخلص	-----
1	• المقدمة	-----
	الفصل الأول : الإطار التمهيدي	
	المبحث الأول : المنهجية	
2	مشكلة البحث	1-1-1
3	أهمية البحث	2-1-1



3	أهداف البحث	3-1-1
4	فرضيات البحث	4-1-1
4	وسائل جمع المعلومات والبيانات	5-1-1
5	الحدود الزمانية والمكانية	6-1-1
7-6	أدوات القياس	7-1-1
	المبحث الثاني : الدراسات السابقة	
12-8	الدراسات العربية	1-2-1
رقم الصفحة	الموضوع	التسلسل
18-12	الدراسات الاجنبية	2-2-1
18	اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	3-2-1
	الفصل الثاني : الإطار النظري	
	المبحث الأول : الإطار النظري للحوكمة المصرفية	
19	حوكمة الشركات	1-1-2
23-19	الاطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	1-1-1-2

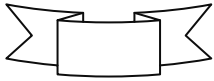


25-24	مقاييس حوكمة الشركات	2-1-1-2
26	الحوكمة المصرفية	2-1-2
30-26	الاطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية	1-2-1-2
34-30	اوجه الاختلاف بين المصارف والشركات في مجال الحوكمة	2-2-1-2
36-34	الاطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة المصرفية	3-2-1-2
53-36	قياس الحوكمة المصرفية	4-2-1-2
	المبحث الثاني : الاداء المصرفي	
54	مفهوم الاداء	1-2-2
55	مفهوم الاداء المصرفي	2-2-2
56	تقييم الاداء المصرفي واهميته	3-2-2
73-57	مؤشرات قياس الأداء المصرفي	4-2-2
	الفصل الثالث : مناقشة نتائج التحليل والاختبار التطبيقي	
	المبحث الاول : مناقشة نتائج التحليل التطبيقي	
75-74	نبذة تاريخية عن المصارف عينة البحث	1-1-3
88-75	نتائج تحليل الحوكمة المصرفية	2-1-3
91-89	تحليل معدل العائد على حق الملكية	3-1-3



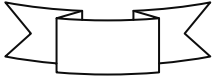
93-91	تحليل العائد على راس المال المعدل بالمخاطرة	4-1-3
	المبحث الثاني : مناقشة نتائج الاختبار	

رقم الصفحة	قائمة الجداول	التسلسل
5	أسماء المصارف عينة الدراسة	1-1
7	صيغ معادلات القياس الأداء المصرفي	2-1
21	إسهامات المنظمات والكتاب لمفهوم حوكمة الشركات	1-2
23	مبادئ وخصائص حوكمة الشركة ومعايير قياسها.	2-2
42	كشف الدخل للمصرف	3-2
43	كشف الدخل الصافي للتدفقات النقدية التشغيلية	4-2
53	الفروق في نظام الحوكمة المصرفية بين النظام الاوربي والياباني والامريكي	5-2
77	احتساب المستحقات الكلية للمصارف عينة البحث (الف دينار)	1-3
79	احتساب قيم $(1/A_{t-1})$ ، $\Delta (REV_t - REC_t / A_{t-1})$ ، $\Delta (PPE_t / A_{t-1})$	2-3
80	معاملات الانحدار ومستوى المعنوية لكل مصرف	3-3
82	احتساب المستحقات الغير التخمينية	4-3
84	تصنيف المصارف الى ممارسة وغير ممارسة للحوكمة	5-3
86	التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة المصارف لادارة الارباح (على مستوى المصارف)	6-3
86	التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة المصارف لإدارة الإرباح (على مستوى السنوات)	7-3
88	نتائج التحليل العمودي لمؤشرات المتغير المستقل لحوكمة المصارف لعينة البحث	8-3



89	نتائج تحليل معدل العائد على حق الملكية لمصارف عينة البحث لسنوات (2008 - 2013)	9-3
92	نتائج تحليل نموذج معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) لمصارف عينة الدراسة (2008 - 2013)	10-3
94	متغيرات البحث	11-3
95	نتائج تحليل واختبار علاقة الارتباط بين الحوكمة المصرفية ومؤشرات العائد على حق الملكية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة في المصارف عينة البحث	12-3
98	نتائج تحليل واختبار علاقة الانحدار بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية في مصارف عينة الدراسة	13-3
101	نتائج تحليل واختبار علاقة الانحدار بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC)	14-3

رقم الصفحة	قائمة الأشكال	التسلسل
27	آراء الباحثين للمفاهيم الأساسية لحوكمة المصارف أو المكونات الخاصة بهيكل الحوكمة	1-2
63	محفظة استثمارية لأحد المصارف	2-2
91	نتائج تحليل معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة البحث	1-3
93	نتائج تحليل معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) للمصارف عينة البحث لسنوات الدراسة (2008-2013)	2-3

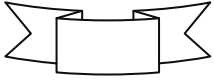


الفصل الأول

الإطار التمهيدي

المبحث الأول: المنهجية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة



المقدمة

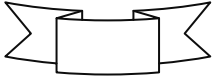
Introduction

يُعد النظام المصرفي الركيزة الأساسية للنظام المالي لأي دولة ، فإن استقرار نظامها المالي يرتبط باستقرار نظامها المصرفي ، وتزايد الاهتمام بالحوكمة بشكل عام والحوكمة المصرفية بشكل خاص نظراً للالتزامات المالية والانهيارات الاقتصادية التي أصابت دول العالم، وخاصة دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات، وما شهدته الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية عصفت به.

أستحوذت الحوكمة أهتمام الباحثين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية العالمية كصندوق النقد الدولي (International Monetary Found) والبنك الدولي (World Bank) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co – Operation and Development) والتي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات 1999، وتم الاهتمام بالحوكمة من اجل تفادي الانهيارات مستقبلاً، إضافة إلى أنّ الحوكمة في مضمونها ليست أسلوب أخلاقي فحسب بل وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المؤسسات المالية والمصرفية والذي سيؤدي إلى ضمان تحقيق كل من الأهداف والربحية والنمو الاقتصادي لدى المؤسسات المصرفية.

تستهدف الحوكمة بطبيعتها تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وتقوم على قواعد وأسس تؤكد التزام بإحكام القانون والنظام، وضمان الرقابة على الأداء المالي من خلال تصميم هياكل إدارية محكمة وتنفيذها، يكون من شأنها أن تؤدي إلى محاسبة الإدارة وتحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين المساهمين ومجلس الإدارة وتحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين المساهمين ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح مما يؤدي إلى تقليل التنزاع في السلطات وتخفيض التعارض في المصالح ومنع الفساد واستغلال السلطة والموارد. وهناك العديد من الدراسات كدراسة (احمد ، 2014) ، (Ugbede et al . 2013) (Liputri and Tirok , 2009) أوصت بضرورة دراسة الحوكمة والياتها باستخدام مقاييس مالية مستمدة من القوائم المالية التي تعكس أداء الحقيقي للمصرف كمقياس جونز المعدل وفي إطار ذلك جاءت مقاييس الدراسة مستندة إلى احدث التوجهات في هذا الخصوص.

ولغرض الإحاطة بالموضوع تم تقسيم محتويات الدراسة إلى أربعة فصول، **الفصل الأول الإطار التمهيدي** ويتكون من مبحثين الأول منهجية الدراسة وتعريف المصطلحات وأخيراً أدوات قياس المستخدمة في الدراسة، والمبحث الثاني الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، فيما يتناول **الفصل الثاني الإطار النظري** في مبحثين، المبحث الأول حوكمة الشركات والحوكمة المصرفية، والاختلافات بينهما وإشكال قياسها، والمبحث الثاني الاداء المصرفي ومؤشرات قياسه المخاطرة المصرفية ، **والفصل الثالث التحليل التطبيقي** الذي تضمن مناقشة نتائج التحليل والاختبار إذ سيتناول المبحث الأول مناقشة نتائج التحليل لكل من الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي. في حين يتناول المبحث الثاني مناقشة نتائج الاختبار لفرضية الدراسة. وأخيراً **الفصل الرابع** الذي تضمن الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة



الفصل الأول

الإطار التمهيدي

المبحث الأول

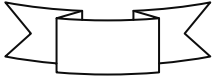
المنهجية Methodology

يتناول هذا المبحث منهج البحث الذي يمثل المسار الميداني والطريقة العلمية المنظمة لتحديد مشكلة البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختيار الموضوعي لفرضيتها وتحقيق أهدافها ، وفي ضوء ذلك يتناول المبحث التعريف بالمشكلة ، أهدافها و أهميتها ، وكذلك فرضياتها ، وسائل جمع المعلومات ، الحدود الزمانية والمكانية ، أدوات القياس ، والتعريفات الاصطلاحية وذلك على وفق ما يأتي :-

1-1-1- المشكلة The problem

إن وجود الارتباط بين الملكية والإدارة في الشركة تسمى مشكلة الوكالة وهي مشكلة جوهرية في نظرية الوكالة والتي من خلالها تنطلق مشكلة البحث ، وهذا الارتباط قد يؤدي إلى سيطرة المالكين على مصدر القرار واتخاذ قرارات لمصلحتهم على حساب مصلحة المساهمين الصغار والصراع على الوظائف المهمة بين المالكين والمدراء مما أعطت نظرية الوكالة دور مهم للحوكمة من أجل تقليل هذه المشاكل بين الجانبين ، وفي ظل الانهيارات والأزمات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بالحوكمة من قبل الباحثين والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية وذلك للإيجاد آليات ومبادئ للحوكمة تساعد على حل هذه المشكلة ويضمن إن المدراء يعملون لصالح المساهمين مما يحسن من الأداء ويعظم ثروة المساهمين ، ولكون المؤسسات غير المالية جزء من النظام المالي لأي دولة فقد أوجدت لها حوكمة خاصة بها تختلف عن الحوكمة في المصارف لكون المصارف تتميز بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات غير المالية ، أشارت دراسة (Katrodia 2010) إن أهمية حوكمة الشركات والحوكمة المصرفية يجب أن تكون مبنية على السعي لأخلاقيات الأعمال التجارية السليمة والكفاءة المهنية التي تنسجم مع مصالح جميع اصحاب المصلحة والمجتمع، وأوجدت العديد من الدراسات كدراسة (Ajanthanetal 2013) إن الحوكمة المصرفية لها تأثير ايجابي على الأداء المصرفي وهو ما أوجد الحاجة إلى دراسات تختص بالحوكمة المصرفية وأثرها في أدائها والتي من ضمنها القطاع المصرفي العراقي الذي تجسدت الحوكمة فيه من خلال التعليمات والقوانين والتشريعات في قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 وقانون المصارف لسنة 2004 وقانون الشركات لسنة 1997 الذي يعد ركيزة رئيسية في التنمية الاقتصادية ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1. هل يوجد تأثير للحوكمة المصرفية في معدل العائد على حق الملكية (ROE) في المصارف عينة البحث ؟



2. هل يوجد تأثير للحوكمة المصرفية في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) في المصارف عينة البحث ؟

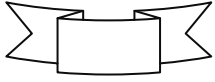
1-1-2- الأهمية The Importance

تم الاهتمام بالحوكمة من قبل العديد من المنظمات الدولية والباحثين لكونها تستند الى قواعد وإجراءات يجب على الشركات والمصارف الاهتمام بها وتنفيذها من اجل تعزيز مكانة المصارف وحماية أموال المساهمين وتحقيق التفاعل والتعاون بين المالكين والمدراء للأجل خلق مناخ استثماري ونظام مالي جيدين في ظل الأزمات والانهيارات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي . وتنبثق أهمية الدراسة ابتداء من أهمية المتغيرات المبحوثة وهذه المتغيرات بأمرس الحاجة للبحث والدراسة والتحليل لكي نلمس معطياتها في البيئة المصرفية العراقية فان الأخذ بمبادئ ومعايير الحوكمة المصرفية يؤدي الى تحقيق قدر كبير من العدالة والشفافية والإفصاح والنزاهة وتخفيف او مواجهة حدة المخاطر المصرفية مما يؤدي إلى تحقيق أهداف أصحاب المصالح وتحسين جودة أدائها وخلق بيئة مصرفية سليمة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يسلب الضوء على الأداء المصرفي من خلال الأداء من دون مخاطرة المتمثل بمعدل العائد على حق الملكية (ROE) وهو من المؤشرات المهمة التي تبين مدى كفاءة إدارة المصارف والأداء المعدل بالمخاطرة المتمثل بمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) والذي يعتبر من المؤشرات المالية الحديثة والتي تستخدمها المصارف نتيجة تعاضم المخاطر المصرفية في ظل تطورات العمل المصرفي والذي يقيم الأداء بالعائد والمخاطرة على حد سواء وبحسب علم الباحث وما أجراه من مسح واسع حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي استخدمت فيها النموذج في قياس أداء المصارف فعملية تقييم الاداء المصرفي ذو أهمية بالغة من لدن كثير من الاطراف ، المالكين ، والمودعين ، والمقترضين لانه يعكس الطريقة التي يتم بها استخدام موارد المصرف ومدى كفاءة إدارة المصرف على المواءمة بين أهدافه .

1-1-3- الأهداف The objectives

تتلخص أهداف البحث في النقاط الآتية :-

1. بلورة اطار نظري لموضوع الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي والذي يعدمن المواضيع ذات أهمية كبيرة لدى الباحثين والجهات الرسمية ذات الصلة .
2. معرفة مدى ممارسة المصارف العراقية (عينة البحث) للحوكمة المصرفية والتي تعد من المواضيع المهمة والأساسية .
3. تحديد إي من المصارف (عينة البحث) أكثر التزاما بمبادئ ومعايير الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي .
4. الكشف عن ما اذا كانت المصارف (عينة البحث) تقوم بعمليات إدارة الإرباح (العوائد) من عدمه من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف العراقية .



5. معرفة اثر الحوكمة المصرفية في معدل العائد على حق الملكية (ROE) ومعدل العائد على راس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) في المصارف عينة البحث.

4-1-1- الفرضيات The Hypothesis

أستناداً إلى مشكلة البحث وباستعانة إلى ماعرضته الدراسات السابقة المتعلقة بإبعاد هذه المشكلة (الخالدي ، 2008) ، (احمد ، 2014) ، (Liputri and Tirok , 2009) ، (Nwakama et al . 2010) ، (Ajanthan et al . 2013) يمكن أن تحدد فرضية البحث الرئيسية ومفادها (إن تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف العراقية يؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي).

وتم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى ثلاث فرضيات فرعية تستلزمها ضرورات قياس وتحليل الفرضية الرئيسية عبر الآتي :

الفرضية الفرعية الأولى :- هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشرات الأداء المصرفي في عينة الدراسة .

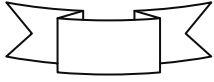
الفرضية الفرعية الثانية :- هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشر معدل العائد على حق الملكية (ROE) .

الفرضية الفرعية الثالثة :- هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشر معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) .

5-1-1- وسائل جمع المعلومات والبيانات

لغرض تاطير الجزء النظري للدراسة جرى الاعتماد على ماتوفر في الأدبيات العربية والأجنبية من كتب ومقالات ورسائل جامعية والدراسات المنشورة عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). إما الجزء التطبيقي فقد استخدم المنهج البحثي التجريبي (Experimental Research Approach) لكشف عن العلاقات السببية فضلا عن اختبار الفرضيات بهدف التعرف على دور الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المصرفي فقد اعتمد الباحث في هذا الجزء على البيانات المالية والتقارير السنوية للمصارف عينة البحث والمنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية*، القوانين والتشريعات ذات علاقة بالبحث ، والمواقع الالكترونية .

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical package for social Sciences: spss) للقيام بعملية التحليل الإحصائي وبرنامج (Excel 2007) من أجل التوصل إلى الأهداف المحددة في إطار هذا البحث.



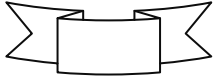
6-1-1- الحدود الزمانية والمكانية

يشمل مجتمع الدراسة على المصارف التجارية الخاصة والمدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية وعددها (23) مصرفاً تجارياً خاصاً، تم استبعاد المصارف الإسلامية وعددها (5) مصارف فأصبح حجم مجتمع الدراسة (18) مصرف خاص ، تم اختيار (5) مصارف خاصة اي مانسبته تقريبا (28 %) من مجتمع الدراسة وامتدت مدة الدراسة من عام 2008- 2013 وقد تم اختيار هذه المصارف على أساس آخر تصنيف للمصارف بموجب نظام (CAMELS) الذي نشره البنك المركزي العراقي عام 2010 والتي حافظت المصارف عليه (عينة البحث) على درجة تصنيفها نوعا ما خلال السنوات . ويعرض الجدول (1-1) مصارف عينة البحث وتم ترتيب المصارف حسب تاريخ تأسيسها .

جدول (1-1) المصارف عينة الدراسة

CAMELS*		سنة التأسيس	اسم المصرف	تسلسل
الدرجة	التقييم			
3C	جيد	1992	المصرف التجاري العراقي	1
3C	جيد	1992	مصرف بغداد	2
2A	جيد جداً	1994	المصرف المتحد للاستثمار	3
2C	جيد جداً	1998	مصرف الائتمان العراقي	4
2B	جيد جداً	1999	مصرف الخليج التجاري	5

*نظام CAMELS : وهو نظام لتقييم اداء المصارف وتحديد مدى قوة ومثالية مراكزها المالية واوضاع الادارة بها ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع اي متغيرات او مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في اداء المصارف مما يعزز قدرات السلطة الرقابية ، ويشير النظام الى الاحرف الاولى لعناصر اداء المصرف وهي كفاية راس المال (Capital adequacy) ، وجودة الموجودات ، (Asset quality) ، جودة الادارة (Management quality) ، الايرادات (Earning) ، السيولة (Liquidity) ، الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity of market risk) ويعطي النظام لكل مصرف تصنيف مبني على اساس رقمي (1 - 5) ، (عبدالرضا ، 2009 : 51)



7-1-1- أدوات القياس

لقياس حوكمة المصارف أستخدم نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model (1995)) لقياس المستحقات التخمينية والمستخدم من قبل الباحثين (and Tirok,2009Liputri) وذلك بالرجوع للتقارير المالية المصارف عينة البحث وتحليلها للوصول الى مدى ممارسة المصارف عينة البحث للحوكمة فيما يلي معادلات النموذج المستخدم في التحليل .

1- حساب إجمالي المستحقات وفق المعادلة الآتية :-

$$TA_t = NOI_t - OCF_t \dots (1-1)$$

إذ إن TA_t : إجمالي المستحقات للسنة t .

NOI_t : صافي الدخل من العمليات التشغيلية للسنة t .

OCF_t : صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للسنة t .

2- احتساب قيم المتغيرات الواردة بالمعادلة الآتية :-

$$TA/A_{t-1} = a_1 (1/\Delta A_{t-1}) + a_2 (REV_t - REC_t / A_{t-1}) + a_3 (PPE_t / A_{t-1}) + E \dots (2-1)$$

TA_t : إجمالي المستحقات للسنة t .

A_{t-1} : إجمالي الموجودات في السنة السابقة لسنة القياس t .

$REV_t \Delta$: التغيير في إيرادات السنة الحالية عن إيرادات السنة السابقة

$REC_t \Delta$: التغيير في الذمم المدينة بين السنة الحالية والسنة السابقة

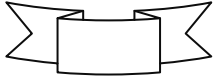
PPE_t : إجمالي الموجودات الثابتة كالأبنية والمصانع والمعدات واي موجودات تخضع للاندثار في السنة t .

E : الخطأ العشوائي

3- تقدير معالم النموذج $a_1 a_2 a_3$ والتي تم حسابها بموجب معادلة الانحدار المتعدد Multiple Regression وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ونتائج التحليل بمعادلة الانحدار واختبار ANOVA واختبار T-test يظهر في الجزء التطبيقي للبحث .

4- تقدير المستحقات غير التخمينية بموجب المعادلة الآتية :-

$$NDA_t = \hat{a}_1 (1/ A_{t-1}) + \hat{a}_2 (REV_t \Delta - REC_t / A_{t-1}) + \hat{a}_3 (PPE_t / A_{t-1}) \dots (2-1)$$



حيث ان NDA_t : المستحقات غير التخمينية

5- احتساب المستحقات التخمينية والتي تعبر عن مدى ممارسة المصرف لإدارة الأرباح وبالتالي تعد ممثلاً (Proxy) للحوكمة وتتمثل بالفرق بين إجمالي المستحقات والمستحقات غير التخمينية والقيام بتحليل العامودي للقيم المطلقة للمستحقات التخمينية من أجل تحويلها الى نسب مئوية يمكن قياسها مع النسب المئوية الخاصة بالأداء المصرفي عند إثبات فرضيات الدراسة حيث تم حسابها بموجب المعادلة الآتية :-

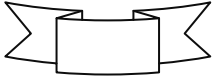
$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it..} \quad (3-1)$$

6- حساب متوسط المستحقات التخمينية لكل مصرف من مصارف العينة لغرض تصنيفها إلى ممارسة أو غير ممارسة لإدارة الأرباح .

- ومن أجل القياس الأداء المصرفي كمتغير تابع تم استخدام مؤشرات مهمة لقياس أداء المصارف (عينة البحث) وهي: معدل العائد على حق الملكية (ROE) والذي يُعدّ من المؤشرات الربحية التقليدية المهمة والتي تقيس الاداء من دون مخاطر (الربح المحاسبي) ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) يمثل إحدى المؤشرات الحديثة المستخدمة في تقييم الاداء والذي يقيس الأداء المعدل بالمخاطرة (الربح الاقتصادي) وكما هو موضح في الجدول (2-1) .

جدول (2-1) يُبين صيغ معادلات القياس الأداء المصرفي

اسم المؤشر	المعادلة بالعربي
Return on Equity (ROE)	صافي الدخل ----- حق الملكية
Return on Risk – Adjusted Capital (RORAC)	صافي الدخل ----- رأس المال المعدل بالمخاطرة



المبحث الثاني

دراسات سابقة

Previous Studies

يتناول هذا المبحث عرضاً موجزاً لأهم الدراسات السابقة التي تناولت جوانب موضوع الدراسة الحالية ، والتي تمكن الباحث من الحصول عليها وجمعها والاطلاع عليها والاستفادة منها لتعزيز إطار الدراسة ، ومعرفة النماذج التي استخدمتها والنتائج التي توصلت إليها ، وسيتم عرض أهم ما تناولته هذه الدراسات حسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث:-

1-2-1- الدراسات العربية Arabic studies

1- دراسة الأمام (2008) " مدى تطبيق ضوابط الحوكمة في المصارف العراقية وفق المعايير الدولية – دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة " .

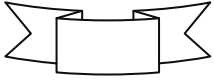
سعت الدراسة إلى تحديد المتطلبات الضرورية اللازمة لجعل المصارف ذات حوكمة جيدة ، وتكوين بناء معرفي عند موضوع الحوكمة كأحد التقنيات الحديثة لتعزيز الأداء المؤسسي فيها ، وبيان مدى توافر مبادئ ومعايير وضوابط الحوكمة في المصارف العراقية ودرجة التزامها بها.

وتوصلت الدراسة إلى تشييد الحوكمة إلى مجموعة في الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية إلى تنظيم العلاقة بين إدارة المصرف والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين ، وأوجدت الدراسة أيضاً هناك ضعف أداء بعض هياكل الحوكمة في المصارف عينة البحث مثل لجان الرقابة الداخلية ولجان إدارة المخاطر ، وإنّ الإطار الأشمل لحوكمة المصارف لا يرتبط فقط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية ولكنه يرتبط بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وساهمت هذه الدراسة في الاطلاع على الجانب النظري للدراسة والإفادة منها في دراستنا .

2- دراسة الخالدي (2008) " تأثير الآليات الداخلية للحاكمية في الأداء والمخاطر المصرفية لعينة من المصارف الأهلية العراقية – دراسة تحليلية للمدة 1992 – 2005 " .

اختبرت هذه الدراسة تأثير آليات حاكمية المصارف الداخلية في كل من مؤشرات الأداء المصرفي والمخاطر المصرفية ، وذلك عبر اختيار عينة عمدية من المصارف العراقية (القطاع الخاص) يبلغ عددها (5) مصارف .

فالدراسة قد أثرت استخدام (4) أنواع من آليات الحاكمية الداخلية التي تحظى بتطبيق واسع في لدن المصارف التجارية وهي (آلية مجلس الإدارة ، وآلية تركيز الملكية ، وآلية التعويضات المالية ، وآلية معدل كفاية رأس المال) وذلك سعياً وراء إبراز الدور الذي تلعبه



هذه الآليات في تدعيم استقرار النظام المالي والمصرفي العراقي من جهة ، وتجنب المصارف الخاصة من تعريضات المخاطر المصرفية وما يترتب على ذلك من تحقيق المبادلة - Trade off بين المخاطرة والعائد المصرفي من جهة أخرى .

أشارت نتائج الدراسة إلى تخلف القطاع المصرفي العراقي عن مواكبة التطورات المالية والمصرفية العالية التي شهدتها الصناعة المصرفية في مجال حاكمية الشركات في المصارف ، وابتعاده عن الوقوف على اجندة اصلاحات في المنظومة المؤسسية (الحاكمية) للعديد من الدول التي تبنت المبادرات الدولية لاصلاح الاطر القانونية والتنظيمية والراقابية الداعمة لبناء وتعزيز انظمة حاكمية جديدة ، وساهمت الدراسة في اخذ بعض مؤشرات الاداء وتعزيز الجانب التطبيقي لدراستنا .

3- دراسة المنزوع (2009) " حوكمة الشركات واثرها على سياسة توزيع الارباح : دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي "

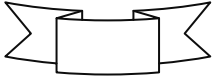
هدفت الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات في سياسة توزيع الارباح في الشركات الصناعية الأردنية الكبيرة الحجم والمدرجة في سوق عمان المالي ، وقد امتدت مدة الدراسة 2002 – 2007 .

استعملت الدراسة لقياس حوكمة الشركات استبانته تم تطويرها من قبل مجلس أسيا للأوراق المالية (CLSA) مع استبعاد فقرات المقياس التي لا تناسب مع بيئة الدراسة الحالية ، تضمنت سبعة معايير لقياس الحوكمة (انضباط الإدارة ، الشفافية ، الاستقلالية ، والمساءلة ، والمسؤولية ، والعدالة ، والوعي الاجتماعي) وقد وزعت الاستبانة على المدراء التنفيذيين والمدراء الماليين في الشركات عينة الدراسة .

واستنتجت الدراسة أنّ الشركات الأردنية تحظى بمستوى حوكمة جيدة وهذا مؤشر ايجابي باهمية حوكمة الشركات ، توفر درجة تصنيف حوكمة الشركات دليلا ومؤشر للمستثمرين للاستثمار في اسهم الشركات التي تملك حوكمة جيدة ، وذلك لاهمية الحوكمة على تحسين ربحية الشركات ، ولم تؤثر حوكمة الشركات على مقسوم الأرباح وقد يعزى ذلك الى بيئة الدراسة، وساهمت الدراسة في الاطلاع على الجانب النظري للدراسة والافادة منها في دراستنا .

4- دراسة المشهداني (2009) " اثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة "

عملت هذه الدراسة على تحديد مدى فهم وتبني المصارف عينة الدراسة لمبادئ الحوكمة المؤسسية ومدى التباين في ذلك وتحديد مستوى الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف عينة الدراسة والتباين في تحقيق مؤشراتته للمدة من (1998 – 2007) وقد اعتمدت على متغيرات مستقلة (توافر إطار فعال للحوكمة المؤسسية ، حقوق المساهمين ، المعاملة المتساوية للمساهمين ، دور أصحاب المصلحة ، الإفصاح والشفافية ، مسؤوليات مجلس الإدارة) أما المتغيرات التابعة (الربحية ، السيولة ، كفاية رأس المال ، مخاطر الاستثمار) .واستنتجت



الدراسة إلى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف العراقية الخاصة لأن تلك المبادئ معمول بها حالياً وهي موجودة تحت مسميات أخرى في نسيج بعض القوانين منها قانون الشركات وقانون المصارف وتعليمات البنك المركزي العراقي .

إما اسهامات الدراسة فانها تناولت مبادئ الحوكمة المؤسسية ومؤشرات اداء المصارف تم الافادة من هذه الدراسة في الاطلاع على الجانب النظري والتطبيقي للدراسة وتعزيز الجانب النظري والعملي لدراستنا الحالية .

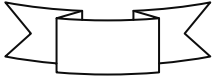
5- دراسة داود (2011) " تنافسية المنظمات بين الحاكمية وريادية الاعمال – دراسة تحليلية مقارنة في قطاعي الاتصالات والمصارف العراقية"

قامت هذه الدراسة على قياس الربط بين حاكمية الشركة وريادية الاعمال في ظل التوجه الاستراتيجي للقادة في القطاعات المبحوثة للمدة (2007 – 2010) واعتمدت الدراسة على عدد من المناهج البحثية الرصينة تمثلت بالمنهج الاستطلاعي والتطبيقي لترصين المفاهيم التي تناولتها الدراسة فقد شملت عينة البحث (190) فرداً من قطاعي المصارف الخاصة وشركات الاتصالات العراقية واستخدمت في الدراسة (استبانة) التي تم تصميمها بالاعتماد على المعايير واليات الحاكمية واستراتيجيات الريادة والادارة الريادية وكذلك بمقياس التوجه الاستراتيجي للقيادة الريادين الذي يعد المتغير الوسيط وحلقة الوصل بين المتغيرات الرئيسة فضلاً عن مقياس تنافسية منظمات الاعمال ضمن التوجهات النوعية والكمية .

واستنتجت الدراسة امكانية نشر ثقافة حاكمية الشركة في قطاع المصارف وشركات الاتصال الخاصة ، لغرض استكمال ماهو قائم على تعليمات البنك المركزي وقانون الشركات والمصارف ، الذي ينظم سير عمل المنظمات المبحوثة ، لاسيما عينة المصارف فضلا عن الاضافات الجديدة التي تفرضها قواعد واليات ومعايير حاكمية الشركة وريادية الاعمال بسبب حياز قطاع المصارف الخاصة على الأولوية في نتائج الدراسة ، وعلى الرغم أن البعض يرى في حاكمية الشركة عائقاً او قيداً أمام ريادية منظمات الأعمال إلا أنها تسهم بشكل مباشر في رسم التوجه الستراتيجي لعينة المصارف والاتصالات . واسهمت الدراسة في تعزيز الجانب النظري لموضوع حوكمة الشركات .

6- دراسة عياري وحوالد (2012) " تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر "

سلطت هذه الدراسة الضوء على مفهوم الحوكمة بصفة عامة والحوكمة في المصارف بصفة خاصة ، وإظهار أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في ترقية الانظمة المصرفية والوقوف على ضرورة اهتمام المصارف بصفة عامة والمصارف الجزائرية على وجه الخصوص بالحوكمة وتطبيق مبادئها المتعارف عليها دولياً من خلال لجنة بازل في اقرب وقت ممكن ، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في دراستهما ، واستنتج الباحثين الى ان الحوكمة تمنح للمؤسسات المصرفية فرصة افضل لتعبئة الموارد ورؤوس الاموال وبالتالي من تخفيض تكلفة راس المال وفي نفس الوقت تسريع تكوينه وتحقيق النمو والانتاجية ، وضعف تجسيد مبادئ الحوكمة المصرفية والذي يظهر من خلال ضعف الشفافية والافصاح المحاسبي



وعدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها وعدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية ، ورغبة في تجسيد الفعلي لمبادئ الحوكمة من خلال تبني البرنامج الوطني في مجال الرشيد ، وساهمت الدراسة في تعزيز اطار الجانب النظري لدراستنا الحالية .

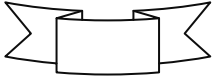
7- دراسة السليحات (2012) " اثر الأدوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الارباح والقيمة السوقية المضافة "

جاءت هذه الدراسة لقياس اثر الادوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الارباح والقيمة السوقية المضافة على المصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية ، تم استعمال استمارة استبيان موزعة على قطاع المصارف وشملت المتغيرات المستقلة (ملكية أعضاء مجلس الإدارة (المحلية والأجنبية) ، ملكية كبار المساهمين (المحلية والأجنبية)) والمتغيرات التابعة (نسبة التغير في التوزيع النقدي ، نسبة توزيع الإرباح ، القيمة السوقية المضافة) والمتغيرات الضابطة (معدل النمو السنوي في الإرباح ، نسبة هامش صافي الفائدة ، معدل توظيف الودائع) للمدة 2000 – 2010 ، واستنتج الباحث إلى إن هناك دور مهم لمجلس الإدارة وكبار المساهمين في رقابة الاداء نيابة عن المساهمين والالتزام بنجاح البنك من خلال الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ويُعدّ معيار القيمة السوقية المضافة من أهم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء الخارجي للبنك كونه مؤشرا مهما لبيان مدى الاستقرار الحالي والمستقبلي للبنك ومدى قدرته على زيادة القيمة السوقية للسهم وتم الافادة من الدراسة في تعزيز الجانب النظري للحوكمة المصرفية لدراسة الحالية .

8-دراسة الداغور وعابد (2013) " مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة – دراسة ميدانية "

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إلتزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة بوصفها احد مجالات البحث الحديثة في الفكر المحاسبي المعاصر ، ووضع إطار عام لمفهوم حوكمة المصارف من واقع الدراسات الاقتصادية المالية والمحاسبية بما يتفق مع البيئة الفلسطينية ، واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي وصممت قائمة استقصاء وزعت على عينة الدراسة المكون من أربع مجموعات رئيسية هي (عضو مجلس إدارة ، مدير مالي ، رئيس قسم ، مساهم) .

توصلت الدراسة إلى وجود التزام من قبل البنوك العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة الجيدة ، وقد اتضح ذلك من خلال وجود المعرفة الكافية لدى كل من الملاك وأعضاء مجلس الإدارة لمفهوم الحوكمة وكذلك الى وجود علاقة بين تنوع هيكل الملكية وكل من تشكيلية مجلس الإدارة وزيادة ثقة المساهمين في التقارير المالية وبالإضافة إلى وجود العلاقة بين قواعد وضوابط تطبيق الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف . وساهمت الدراسة في الاطلاع على الجانب النظري (الحوكمة المصرفية) والإفادة منها في دراستنا الحالية .



9-دراسة احمد (2014) " اثر حوكمة الشركات في المخاطر الضريبية – دراسة تطبيقية "

تناولت هذه الدراسة اثر حوكمة الشركات في المخاطر الضريبية ، وأجريت الدراسة على بعض الشركات المساهمة العراقية للمدة من سنة (2008 – 2012) ، وقد استخدمت المنهج البحثي التجريبي . كما استخدمت لقياس حوكمة الشركات أنموذج جونز المعدل لقياس مدى ممارسة شركات العينة للحوكمة ، في حين استخدمت لقياس المخاطر الضريبية الأنموذج المستخدم لقياس مخاطرة التخطيط الضريبي ، وأظهرت الدراسة عدم وجود تأثير لحوكمة الشركات في المخاطر الضريبية المتمثلة بمخاطرة التخطيط الضريبي ، وان الشركات المساهمة العراقية تقوم بممارسة التخطيط الضريبي حسب نتائج تحليل القوائم المالية لهذه الشركات ، وان اختيار الشركة لستراتيجيتها الضريبية يكون بناء على الأهداف الذاتية للإدارة ، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأهداف متوافقة او غير متوافقة مع أهداف الإدارة الضريبية وأهداف المجتمع . وتم الاستفادة من هذه الدراسة في تعزيز الجانب التطبيقي لدراستنا .

2-2-1 – الدراسات الأجنبية Foreign studies

1-دراسة (Yu , 2002)

"Corporate Governance and Earning Management "

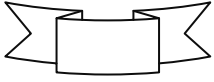
سعت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات المختلفة وإدارة الإرباح وقد استخدمت نوعين من آليات الحوكمة ، الآليات الداخلية (تركز الملكية وهيكل مجلس الإدارة) والآليات الخارجة (الملكية المؤسسية والسوق لضبط الشركات) .

قد استنتجت الدراسة إلى أنّ الشركات مع حوكمة داخلية قوية مثل التركيز العالي للملكية ومجلس إدارة اصغر فأنها تدير الإرباح بشكل اكبر ، في حين إنّ الشركات مع حوكمة خارجية أقوى مثل الحيابة المؤسسية العالية وارتفاع ضغط السوق تدير أرباحها بشكل أقل وأنّ إدارة الأرباح ليس سببها الصراع بين الملكية والسيطرة وإنما سببها الصراع بين الداخليين والخارجيين . وساهمت الدراسة في دعم الاطار النظري والمتمثلة بالحوكمة الشركات والتي تعتبر متغيرات دراستنا الحالية والإطار التطبيقي .

2-دراسة (Union of Arab Banks , 2007)

"Survey Results – Corporate Governanee Surrey of the Arab Banking sector "

قامت هذه الدراسة على موضوع حوكمة الشركات وكانت الدراسة دراسة مسحية لقطاع المصارف العربية وقد طبقت الدراسة على (67) مصرف من الدول العربية التالية (قطر ، عمان ، الإمارات، اليمن ، الأردن ، مصر) وتم توزيع استبانة على الإدارة العليا للمصارف وتوصلت الدراسة إلى وجود إطار معين لدى المصارف عام وجيد لمبادئ وقواعد



حوكمة المصارف وتوجد لدى المصارف سياسات مكتوبة وتعتبر مماثله لمبادئ وقواعد الحوكمة حاجة المصارف الى بعض السياسات لحماية حقوق الأقلية وتتمتع بمستوى عالي من الافصاح للمعلومات المالية والمادية مع شفافية قوائم المالية التي تتماشى مع المعايير الدولية ، واسهمت الدراسة على الاطلاع على الجانب النظري للدراسة والإفادة منها في دراستنا .

3- دراسة (Tandilelin et al ; 2007)

" Corporate Governana , Risk Management , and Bank performance : Does Type of ownership Matter? "

جاءت الدراسة لمعرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والأداء المصرفي في القطاع المصرفي الاندونسي وتم استعمال استمارة استبانة موزعه على القطاع المصارف وكانت الاستبانة مكونه من (حقوق ومسؤوليات المساهمين ، سياسات حوكمة الشركات ، ممارسات حوكمة الشركات ، سياسات وممارسات الافصاح ، لجان التدقيق) اما ادارة المخاطرة فقد كانت مكونه من (نسبة السيولة ، نسبة الاحتياطات ، نسبة كفاية راس المال) إما المتغير الاخر فهو الاداء المصرفي (العائد على الاسهم ، والعائد على الموجودات) واوجدت الدراسة ان العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وأداء المصرف هي حساسة اتجاه أنواع ملكية المصرف حيث كانت الملكية الأجنبية للمصرف أفضل بالنسبة لتنفيذ الحوكمة بشكل صحيح وأوجدت الدراسة ان إدارة المخاطر ان لها تاثير كبير على اداء المصارف وساهمت الدراسة في تعزيز الإطار النظري والعملية لدراستنا الحالية .

4- " Hooghiemstra and Van Manen , 2009 "

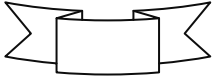
" Supervisory Directors and Ethical Dilemmas : Exit or Voice "

هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض المشاكل الاخلاقية التي تواجه المدراء المشرفين على الشركات واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي للبيانات التي تم الحصول عليها من الميدان من خلال استبانة صُممت خصيصاً لرصد اراء المبحوثين حول مختلف قضايا الأخلاقية وتم إجراء الدراسة في هولندا وعلى (250) شركة من كبرى الشركات واستنتجت الدراسة إلى أهمية تنامي القضايا الأخلاقية في جدلية حوكمة الشركات لأن مثل هذه القضايا يمكن ان تضع غير التنفيذيين من المديرين في مأزق عندما لا تشارك وجه نظره لان من قبل أعضاء المجلس الإشرافي ولأمن قبل مجلس الإدارة وهناك تقنيات جديدة مطلوبة للإشارة إلى الحوادث الحرجة مثل غش الادارة ومشاكل الاستمرار التي قد لا تكشف بدونها وساهمت الدراسة في الاطلاع على الجانب النظري للدراسة والإفادة منها في دراستنا الحالية .

5 – دراسة (Liputri and Tirok,2009)

"Analysis of corporate Governance and Relative Efficiency of public Companies Listed in Indonesian Stock Exchange "

اختبرت الدراسة آليات حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقها ، وإثرها في الكفاءة النسبية للشركات على عينة الدراسة المكونة من (34) شركة عامة مدرجة في البورصة



الاندونيسية . وقد استخدمت الدراسة انموذج جونز (1991) المعدل للكشف عن ممارسة ادارة الارباح كمقياس لحوكمة الشركات كما استخدمت في هذا الصدد انموذجاً تحليلياً يقيس كفاءة الشركات وهو تحليل مغلف البيانات (DEA) لقياس كفاءة الاداء عن طريق مقارنة العوائد بالتكاليف الخاصة بكل شركة . واستنتجت الدراسة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حوكمة الشركات وكفاءتها للشركات المسجلة في سوق اندونيسيا للأوراق المالية استناداً الى تحليل مغلق البيانات ، وأسهمت الدراسة في تعزيز الاطار النظري والتعرف على المقياس المستخدم في قياس الحوكمة والذي عزز الجانب العلمي لدراستنا الحالية .

" دراسة " Adnan et al , 2009 "

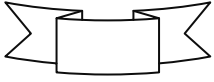
"A panel Data Analysis on the Relationship between corporate Governance and Bank Efficiency "

عملت الدراسة إلى معرفة تأثير آليات حوكمة المصرفية في كفاءة المصارف المالية وتمثل المتغيرات للحوكمة المصرفية (هيكل مجلس الإدارة ، تكوين المجلس ، حجم مجلس الإدارة ، مدير الملكية ، الملكية المؤسسية ، والملكية الكتلة) واستخدم في قياس كفاءة المصرف من خلال مؤشر (نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض ، نسبة المصاريف التشغيل من مجموع الموجودات) والطريقة الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة في تحليل البيانات (المعمم طريقة المربعات الصغرى) والانحدار المتعدد للإيجاد العلاقة بين الكفاءة المصرفية والحوكمة المصرفية واستنتجت الدراسة الى ان صغر حجم مجلس الادارة وارتفاع حجم الملكية تحقق كفاءة افضل في المصارف المالية وأسهمت الدراسة في دعم الجانب النظري للمتغير الحوكمة المصرفية في دراستنا الحالية .

" دراسة " European Central Bank , 2010 "

" Beyond RoE- how to mesure bank performance"

قدمت هذه الدراسة للبنك المركزي الاوربي ، تهدف الدراسة الى قياس اداء المصارف من خلال قياس مستوى العائد على حقوق الملكية (ROE) واستخدمت الدراسة نموذج عائد راس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) وشملت الدراسة (12) مصرف يعمل في اوربا ابرزها مصرف (HSBS , ROYAL OF SCOTLAND) ومدة الدراسة كانت (2003 – 2010) واستنتجت الدراسة ان قياس اداء المصارف من خلال (ROE) سيكون اقل من قياس الاداء المصرفي من خلال نموذج (RAROC) فالاخير يعطي تخفيض للعائد على وفق المخاطر وتعديل راس المال في ضوء توزيع تلك المخاطر ويستلزم قياس الاداء التركيز على التحليل المالي والمخاطر السوقية ومدى تأثيرها على الاداء المصرفي ، وأسهمت الدراسة في الاستفادة منها في الجانب التطبيقي في بناء مقياس دراستنا الحالية .



8 – دراسة "Katrodia , 2010"

" Corporate Governance practices in the Banking "

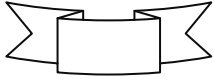
سعت الدراسة إلى معرفة مدى أهمية حوكمة الشركات وحوكمة المصارف ودورها في القطاع المصرفي الهندي والتي يجب ان تكون مبنية على السعي لأخلاقيات الاعمال التجارية السليمة والكفاءة المهنية التي تتسجم مع مصالح جميع اصحاب المصلحة والمجتمع والتمسك السليم بمبادئ العمل المصرفي وضمان كفاءة راس المال المثلى هي مهمة لنجاح واستمرار بقاء المصارف وقطاع الشركات في الهند في الوقت الحاضر واستنتجت الدراسة بان يتوجب على النظام المالي الهندي بتحقيق النمو ليس في الحجم فقط بل ايضا في تعزيز المنافسة بين الشركات نتيجة الزخم في الأسواق المالية وان المصارف الكبيرة لديها ميزة واضحة على المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم قد يؤدي الى مستوى كبير من الاندماج في الصناعة المصرفية الهندية ، والمصارف الهندية مازالت متخلفة في الكشف عن المعلومات للجمهور وضعفها إمام منافسة المصارف الأجنبية ، وان النجاح الحقيقي للإصلاحات لقطاع المالي يعتمد بالمقام الاول على الفعالية التنظيمية للمصرف ، ووجود توازن مناسب بين متطلبات حوكمة الشركات التنظيمية والاختيارية . وساهمت الدراسة في تعزيز الجانب النظري لموضوع الحوكمة المصرفية باعتباره احد متغيرات الدراسة .

9- دراسة (Nwakama et al , 2010)

"An Empirical Evaluation of corporate Governance Mechanism in Banking sector : Impact And Implication in Nigeria "

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين حوكمة المصرفية والأداء المصرفي للمصارف النيجيرية ، واعتمدت الدراسة على مؤشر (Ananchotikul) وذلك لأنها تتناسب مع عمليات المصارف النيجيرية ويكون على شكل استبانة ويشير إلى دليل حوكمة الشركات للبنك النيجيري (CGINB) ويتم تقسيم (CGINB) الى خمس مؤشرات فرعية ولكل مؤشر له عدد من الأسئلة من مجموع (72) سؤال (مجلس الادارة (25) سؤال ، الموظفون وأصحاب العلاقة (8) سؤال ، الشفافية والافصاح (19) سؤال ، حقوق المساهمين ولجنة التدقيق (10) لكل منهما (إما في قياس الأداء تم الاعتماد على (العائد على الموجودات ، ونسبة السيولة ، والعائد على حق الملكية ، وحجم الصناعة المصرفية) للمدة (1990 – 2009) .

واستنتجت الدراسة أن قياس الحوكمة المصرفية لدى المصارف النيجيرية ضعيف من ناحية لجنة التدقيق ، وفي تطبيقها للحوكمة المصرفية ، وضعف السيولة مما يعرضها الى مخاطر عديدة من بينها مخاطر الائتمان وضعف الأرباح المتحققة من العائد على حق الملكية وأثبتت الدراسة ان القروض المتعثرة لها تأثير سلبي على الأداء المالي للمصارف ، وان زيادة الفروع له تأثير ايجابي على مختلف القروض المصرف . وأسهمت الدراسة في الاطلاع على



الجانب النظري للحوكمة المصرفية والاستفادة من المتغيرات في قياس الأداء المصرفي لدراستنا الحالية .

" 10 – دراسة " Akindele , 2012 "

"Risk management and Corporate Governance performance – Empirical Evidence From The Nigerian Banking Sector "

تهدف الدراسة الى التعرف على اثر ادارة المخاطر وحوكمة الشركات على أداء المصارف في نيجيريا ، واستخدمت الدراسة استبيان لجمع البيانات والمعلومات ووزعت على (480) موظف من المصرف يجابي في نيجيريا وقد تم بشكل عشوائي من المكتب الرئيس والفروع الاقليمية لمقاطعة اوسون وكذلك استخدمت التقارير المالية السنوية ولمدة (2008 – 2009) واستخدمت المنهج التحليلي في الدراسة . واستنتجت الدراسة ان هناك علاقة ايجابية بين ادارة المخاطر واداء المصارف وان وجود ادارة مخاطر فعالة وحوكمة الشركات تعزز الى حد كبير على ادارة المخاطر وحوكمة الشركات ووجود حوكمة الشركات بشكل مناسب يؤدي الى ادارة افضل للمخاطر . واسهمت الدراسة في تعزيز الاطار النظري لدراستنا الحالية للمتغير المستقل حوكمة المصارف .

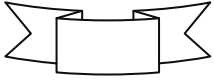
" 11 – دراسة " Ara Haq and Bhuiyan :2012 "

"Corporate Governance – Its problems & prospects in Banking Industry in Bang Ladesh "

عملت هذه الدراسة إلى معرفة مشاكل وأوجه القصور المشاركة في ممارسة حوكمة الشركات في الصناعة المصرفية في بنغلادش ، وأيضا اقتراح الوسائل لإزالة هذه المشاكل من اجل جعل الشركات سليمة في ممارسة الحوكمة ، واستخدم في هذه الدراسة لجمع البيانات والمعلومات عن طريق الاستبانة ومقابلة موظفي المصرف (24) فرداً تم اختيارهم بشكل عشوائي مثل مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات ، واقتصرت الدراسة على (6) مصارف تجارية خاصة (إسلامية ، وتجارية) ، واستنتجت الدراسة بان هناك نوعين من السلطات هما : مجلس الإدارة وهو نتيجة لقانون الشركات ومجلس الشريعة هو نتيجة القران الكريم والسنة الشريفة ، فان مجلس الإدارة يوجه المصارف على القواعد والأنظمة المعمول بها في قانون الشركات بينما المجلس الشريعة يوجه المصارف وفق المبادئ واللوائح الإسلامية . ويرأس مجلس الإدارة من قبل رئيس وهناك (5) أعضاء في إطار مجلس الإدارة ، أما مجلس الشريعة فيترأسه رئيس ويوجد (10) أعضاء ، وهناك نوعان من اللجان لمجلس الادارة (اللجنة التنفيذية ، ولجنة التدقيق) ويتطلب من قبل مجلس الإدارة فهم واضح للحوكمة المصارف ، وساهمت الدراسة في تعزيز الإطار النظري للحوكمة المصرفية للدراسة الحالية .

-12 دراسة (Salhi and Boujelbene,2012)

"Effec of the Internal Banking Mechanisms of Governance on the Risk – taking by the Tunisian Banks "



سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الآليات الداخلية والمخاطر من قبل المصارف في تونس ، أي تأثير آليات الحوكمة الداخلية هيكل الملكية (تركز الملكية ، وجود مثمرين في المؤسسات ، المساهمين الأجانب ، والدولة) ومجلس الإدارة (حجم المجلس ، مدراء المؤسسات ، المدراء المستقلين ، والازدواجية القيادة) على مخاطر المصرفية ، وأجريت الدراسة على (10) مصارف تونسية للمدة (2002 – 2009) وتم قياس المخاطرة من خلال الانحراف المعياري للمؤشرات المستخدمة العائد على حق الملكية (ROE) والعائد على الموجودات (ROA) ومخصصات على إجمالي الائتمان (PCRE) وحجم المصرف (LNAT) ، ولحجم المصرف قد يكون له تأثير ايجابي على ربحية نتيجة التوزيع وطبيعة الاستثمار وخصائص الملكية وحسب ما جاءت بها دراسات (Godard , 2001) (Fernandez and Arrondo , 2005) ، وكذلك دراسة (Adams and Mehran) .

واستنتجت الدراسة إلى ان تركز رأس المال له تأثير سلبي على المخاطرة ، ووجود مستثمرين من المؤسسات يكون غير ايجابي على المخاطرة الكلية للمصارف لأنهم لا يشاركون بطريقة فعالة في حوكمة المصارف ، فضلاً عن المصارف التونسية المملوكة للأجانب تميل الى المجازفة اقل من من المصارف الأخرى ويفسر ذلك أن وجود رأس المال الاجنبي يجلب الادارة الجديدة والتقنيات والتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات وان المصارف تتوجه للمنافسة ، اما بالنسبة لمشاركة الدولة في رأس المال يزيد من المخاطر وذلك لان الدولة توجه تمويلها الى المشاريع السياسية والاجتماعية وليست مصرفية ، اما مجلس الإدارة له تأثير ايجابي على المخاطرة لأن صغر الحجم المجلس يسمح بتحسين الموازنة بين مصالح المساهمين والمدراء وبالتالي يؤدي الى الحد من مخاطر المصرف ، واما الازدواجية في القيادة لها تأثير ايجابي على المخاطر وذلك لانها تقلل من اجراءات التغيير في وظائف الرقابة والاشرف .

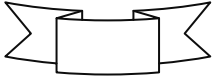
وأسهمت الدراسة في الاطلاع على آليات الحوكمة المصرفية والاستفادة منها في دراستنا الحالية.

13- دراسة (Ajanthan et al , 2013)

"Corporate Governance and Banking performance : a Comparative study between private and State Banking Sector in Sri Lanka "

جاءت هذه الدراسة لمعرفة حوكمة الشركات وأثرها في الأداء المصرفي – دراسة مقارنة بين القطاع المصرفي الحكومي والخاص في سريلانكا ، وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الخدمات المصرفية وأيضاً معرفة اثر حوكمة الشركات على الأداء المصرفي ، وركزت الدراسة في قياس الحوكمة على حجم مجلس الإدارة ، وتنوع المجلس ، والمدراء الخارجيين ، والحصة من الأرباح ، واجتماعات المجلس ، وذلك باستخدام الاستبانة . إما في قياس الأداء المصرفي تم من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الموجودات (ROA) .

استنتجت الدراسة إلى أنّ ثمة علاقة ايجابية بين الحوكمة والعائد على حقوق الملكية في معظم المصارف الحكومية والخاصة ، إما العلاقة بين الحوكمة ومعدل العائد على



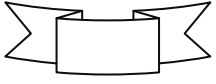
الموجودات فإنها كانت علاقة ارتباط ايجابية مع معظم المصارف الحكومية والخاصة ، إي إن الحوكمة الشركات لها تأثير معتدل على الأداء المصرفي ، وساهمت الدراسة في تعزيز الجانب النظري والعملي بدراستنا الحالية من خلال المتغيرات التي استخدمت في الدراسة حوكمة الشركات ومعدل العائد على حق الملكية .

3-2-1- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

في ضوء ماتقدم ان الدراسة الحالية جسر تواصل مع الدراسات السابقة من خلال الإفادة منها وإضافة بعض الجوانب المعرفية إليها ، واتصفت الدراسات السابقة التي تم عرضها بالاتي :

1. ركزت الدراسات السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات والحوكمة المصرفية على ابراز مفهوم الحوكمة وأسباب ظهورها ومعاييرها والجهود الدولية لاصدار مبادئ ومدى التأثير الحوكمة في أداء الشركة ، وركزت بعض الدراسات على مفهوم الحوكمة المصرفية ومبادئها وآلياتها الداخلية والخارجية واثرها في الحد من ممارسات ادارة الارباح (العوائد) كما في دراسة (الداعور وعابد ، 2013)، (امين، 2008) ، (Union of Arab Banks , 2007) ، (Ara Haq and Bhuiyan , 2012) ، (احمد ، 2014) .
2. ركزت بعض الدراسات السابقة على العلاقة بين آليات الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي والتي أكدت دور آليات الحوكمة المصرفية في تحسين الاداء وربحية المصرف وتعظيم قيمته السوقية في البيئة المصرفية (الخالدي ، 2008) ، (المشهداني ، 2009) ، (Tandelilin , 2007) ، (Adnan et al , 2009) ، (European Central Bank , 2010) . فضلا عن قيام بعض الدراسات بتوضيح اثر تطبيق قواعد الحوكمة في مصداقية التقارير الحالية كدراسة (Liputri and Tirok , 2009) .

وبعد استعراض الدراسات السابقة ، تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الجانب النظري لمفهوم الحوكمة وتعريفها وآلياتها الداخلية والخارجية المستخدمة في قياسها وفي قياس الأداء المصرفي ، ولكنها انفردت بمقياس جديد للحوكمة المصرفية يتم عبر تحليل التقارير المالية للمصارف وبذلك فهي تطرح مقياس على درجة كبيرة من الموثوقية وهو نموذج جونز المعدل 1995 . وقد ركزت دراسات عدة على مؤشر (ROE) ومؤشرات أخرى في تقييم الأداء ، وبذلك تعتمد الدراسة الحالية مع تلك الدراسات في استخدام هذا المؤشر ولكن تختلف دراستنا بأنها استخدمت نموذج مهم في قياس الأداء وهو العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) وبحسب علم الباحث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي استخدمت فيها النموذج في قياس أداء المصارف .

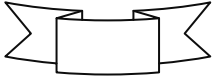


الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول : الإطار النظري للحوكمة
المصرفية

المبحث الثاني : الأداء المصرفي



الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول

الإطار النظري للحوكمة المصرفية

Theoretical Framework of Banking Governance

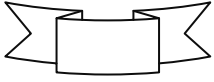
يتناول هذا المبحث الإطار المعرفي لحوكمة المصارف، تتناول الفقرة الأولى من المبحث مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وخصائصها ومعاييرها ومؤشرات قياسها، بينما تتناول الفقرة الثانية مفهوم الحوكمة المصرفية والأطراف المسئولة عن تطبيقها ووجه الاختلاف بين المصارف والمؤسسات الغير مالية في مجال الحوكمة وآليات الحوكمة المصرفية ومقاييسها.

2-1-1: حوكمة الشركات Corporate Governance

2-1-1-1: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات:

لفظ الحوكمة هو الترجمة للأصل الإنكليزي (Governance) ويطلق اصطلاح (Corporate Governance) على حوكمة الشركات، وقد وردت ترجمة بمصطلحات مختلفة الإدارة الرشيدة او الخادمة، الحكم المؤسساتي للشركات، أسلوب ممارسة السلطة في الشركات، الا ان مجمع اللغة اقترح كلمة حوكمة الشركات كترجمة لهذا المصطلح في أواخر عام (2000) وأصبحت مستخدمة منذ ذلك الوقت في معظم الكتابات وكان اول اعتراف رسمي بهذا المفهوم عام (1999) عندما صدر تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) بعنوان مبادئ حوكمة الشركات (Principles of Corporate Governance) (تهامي, 2012:5).

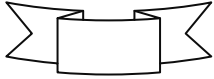
جاءت نظرية الوكالة لفصل الارتباط بين الملكية والإدارة لأن الارتباط بينهم قد يؤدي الى اتخاذ قرارات لمصلحة المالكين على حساب المساهمين الصغار واصحاب المصالح، ومن اجل تقليل تكاليف الوكالة وجد أداة للرقابة داخل الشركة يدعى حوكمة الشركات (Corporate Governance) (Benea,2012:15).



تعود جذور الاهتمام بحوكمة الشركات إلى ثلاثينيات القرن الماضي، وعلى وجه التحديد إلى الدراسة التي أجريت من قبل كل من (Berel and Meanse:1932) المعنونة (الشركة الحديثة والملكية الخاصة The Modern Corporation And Private Property) (فاشار هذا العمل إلى المشكلات الناتجة عن الفصل بين الملكية والادارة التي باتت ميزة الشركات في بيئة الاعمال الحديثة مع تزايد الحاجة إلى الأموال الخارجية في التمويل، مما يعني الزيادة في عدد المساهمين والاعتماد على اشخاص اخرين في ادارة تلك الشركات (Gurmeet 2007: 142) .

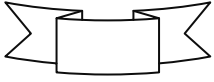
يشير مفهوم الحوكمة إلى أنها منهج السلطة في ممارسة الحكم ولكي يكون التعريف مفيداً وشاملاً في آن واحد يجب مراعاة المعنى الواسع لكل من المفردات الواردة فيه، فمفهوم السلطة يشمل أي كيان فعلي ومعنوي يجعل أفراد الذين ينتمون إليه مسؤوليات عامة تهمهم كمجموعة وكذلك ينبغي النظر إلى مفهوم الحوكمة بمعناه الواسع وهو إليه الاضطلاع بهذه المسؤوليات في مجال المتفق عليه سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو متعلق بالمجتمع المدني أما المنهج والاسلوب أو الاطار التي تمارس السلطة من خلاله هذه المسؤوليات فهي قوانين اللعبة التي تتفق عليها كافة الاطراف المعنية وتشرف على تنفيذها مؤسسات منفتحة تتقبل مساهمة الجميع لأنها تعمل وفق مبادئ ومعايير الشفافية والمساءلة (العامري، 2013:567)، وان مفهوم حوكمة الشركات يركز على موضوع الرقابة على الشركات وتصرفات القائمين عليها وتحديد مسؤولياتهم ويؤكد على أهمية مشاركة الأطراف الأخرى كالمساهمين والموظفين والدائنين وغيرهم وتعزيز الإفصاح والشفافية في البيانات المالية (الرحيلي، 2008:185)،

لقد تعددت التفسيرات فيما يخص موضوع الحوكمة إذ إن البعض يأخذها من خلال المعنى اللغوي والبعض الآخر يأخذها من الجانب الاقتصادي والإداري وعلى الرغم من ذلك فقد اتفق الجميع على أنّ الحوكمة تعني (system) أي النظام بمعنى وجود نظام تحكم العلاقات بين الإطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء (الشمري، 2013:104) ، ولا يوجد تعريف محدد لحوكمة الشركة وقد وردت تعاريف عديدة عن الحوكمة من قبل المنظمات الدولية والكتاب كما هو موضح في الجدول (1-2) .



الجدول (1-2) يوضح إسهامات المنظمات والكتاب لمفهوم حوكمة الشركات

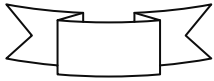
ت	الباحث/المنظمة	السنة والصفحة	المفهوم
.1	Hitt et al	292:2007	مجموعة من الاليات المستخدمة لادارة العلاقات بين اصحاب المصالح التي تستخدم لتحديد ورقابة التوجه الاستراتيجي واداء المنظمة
.2	العامري	567:2013	ممارسة التوجيه والسيطرة لصالح المنظمة العامة والخاصة
.3	منظمة التعاونالاقتصادي والتنمية (OECD)	8:2007	مجموعة من العلاقات فيها بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من المساهمين
.4	كامبيون و فرانكيفنتر	2:1999	عملية يقوم من خلالها مجلس الادارة بارشاد المنظمة تجاه تحقيق رسالتها المؤسسية وحماية موجودات تلك المنظمة عبر الزمن
.5	مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	2007	النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في اعمالها
.6	Colley et al	11:2003	وهو الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه الشركات ومراقبتها وتهتم الحوكمة الشركات بين الادارة ومجلس الادارة وكبار حملة الاسهم وصغار حملة الاسهم
.7	Wolfensohn	15:1999	النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية
.8	الكايد	10:2003	هي الهياكل، الوظائف، العمليات، والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الادارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة
.9	Sarkar, a.n and mujumdar, s.b	4:2005	نظام لهيكلية، تشغيل ومراقبه الشركة مع توجه لتحقيق اهداف استراتيجية طويلة الامد لارضاء حملة الاسهم، الدائمين، المستخدمين، الزبائن، الموردين، والتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية كجزء من الحاجات البيئية والاجتماعية .
.10	Thomsen and conyon	4:2012	هي الطرق التي من خلالها أصحاب الموارد المالية يتأكدون من الحصول على عائد من استثماراتهم
.11	الاتحاد الدولي للمحاسبين /معهد حوكمة تقنية المعلومات في الولايات المتحدة.	12:2009	مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الادارة والادارة التنفيذية (هيئة الحوكمة) بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي، وضمان تحقيق الاهداف، والتأكد من ادارة المخاطر بشكل صحيح، والتحقق من استخدام موارد الشركة بشكل مسؤول



تتفق جميع التعريفات على أنها الرقابة السليمة والتوجه إلى المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ومجلس الإدارة .

ويمكن تعريف الحوكمة من وجهة نظر الباحث بأنها الأداة أو الوسيلة المتمثلة بالأنظمة والقوانين من أجل الحفاظ على ممتلكات الشركة من الفساد بأنواعه وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق رغبة المساهم في الحصول على العائدة وتحقيق أهداف الشركة المستقبلية.

وللأهمية الحوكمة لدى المنظمات الدولية فقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 خمسة مبادئ لأنه في 2004 تم تعديل هذه المبادئ وأصبحت ستة مبادئ، وان صياغة مبادئ الحوكمة هو الوصول إلى الخصائص التي توفر الأداء الفعال، والمسؤولية والمساءلة، والحصول على ثقة الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وحماية حقوق المساهمين وخاصة حقوق الأقلية منهم وإعطاء دور للأصحاب المصالح والمؤردين وغيرهم دوراً في إدارة المصرف ، وتحقيق الرقابة الفعالة على أداء مجالس الإدارات ومدراء المصارف ، ويمكن قياس مدى فعالية تطبيق الحوكمة في الشركات من خلال مجموعة معايير تعكس وتوضح بصفة عامة القيم التي تسود وتؤثر على حوكمة الشركات، والجدول (2-2) يوضح هذه المبادئ والخصائص التي تمتلكها الحوكمة ومعايير قياسها.

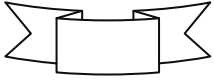


الجدول (2-2) يبين مبادئ وخصائص حوكمة الشركة ومعايير قياسها.

المبادئ	الخصائص	معايير قياسها
1- توفر اطار فعال لحوكمة الشركات: يعمل هيكل حوكمة الشركات في رفع مستوى الشفافية وكفاءة الاسواق وتقسيم المسؤوليات بين الهيئات المسؤولة عن الرقابة والاشراف.	1- تعزيز وتفعيل اداء الشركات وتعظيم قيمتها السوقية.	1- انضباط الادارة : التزام الادارة العليا بتصحيح السلوك الاخلاقي والالتزام بمبادئ الحوكمة.
2- حقوق المساهمين: ضمان حقوق المساهمين كالاساليب الامنة لتسجيل الملكية وحقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات وغيرها.	2- المساءلة المحاسبية لادارات الشركات المختلفة.	2- الشفافية: الافصاح عن المعلومات المتعلقة باداء الشركة على مدى مدة معينة وتكون دقيقة وفي الوقت المناسب.
3- المعاملة المتساوية للمساهمين: المساواة في معاملة المساهمين جميعهم فيما فيهم الاقلية والتعويض الفعلي عند انتهاك حقوقهم.	4- تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية مابين ادارات الشركات والاطراف الاخرى.	3- الاستقلالية : تطبيق اليات تمنع تضارب المصالح بين الادارة واصحاب حملة الاسهم.
4- دور اصحاب المصلحة: اعتراف بحقوق اصحاب المصالح والتعاون بين الشركات واصحاب المصالح من اجل خلق الثروة.	5- العمل على الوصول لأفضل ممارسة للسلطة في الشركة.	4- محاسبة المسؤولية : القدرة على مساعلة الذين يتخذون القرارات من اجل حماية مصالح اصحاب حملة الاسهم والمستثمرين.
5- الافصاح والشفافية : الافصاح عن جميع البيانات المتعلقة بالامور المادية والمالية والاداء.	6- العمل على توفير الضمانات الكافية للحد من الفساد المالي والاداري.	5- الانصاف: احترام حقوق جميع اصحاب المصلحة في الشركة اللامبالاة من قبل الادارة لحقوقهم وتعويض حملة الاسهم واصحاب المصلحة المنتهكة حقوقهم.
6- مسؤوليات مجلس الادارة: رقابة المجلس للشركة والمتابعة الفعالة لاداء الادارة التنفيذية.	7- توفير الحماية المطلوبة لاموال المستثمرين والمقرضين من المخاطر التشغيلية والمالية.	7- الادراك الاجتماعي: هو النظر الى الشركة كمواطن جيد. ان نجاح اي شركة يعتمد على مسؤولية الشركة اتجاه المجتمع والبيئة.
	9- ضرورة تفعيل مسؤوليات كل من مجلس الادارة ولجنة التدقيق.	
	10- تغير الدور التقليدي للتدقيق الداخلي واحداث نقلة في انشطته الى المشاركة الفاعلة بالتنبؤ بسلوك الاداء المستقبلي لاي شركة.	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (كافي، 2013: 232) (OECD, 2004: 17) (السعدني، 2006:

111) (TODD, 2004: 3) (إبراهيم، 2005: 30).



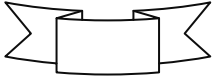
2-1-1-2: مقاييس حوكمة الشركات

1- مقياس التریند و توباغو (CGITT) The corporate Governanse Index for Trinidad and Tobago

التریند و توباغو دولة تقع في جنوب البحر الكاريبي وبسبب الازمات المالية العالمية التي اصابت الدول ومن بينها دولة التریند و توباغو. وضع البنك المركزي التریند و توباغو دليل حوكمة الشركات من اجل قياس وتقييم الحوكمة في الشركات المدرجة في السوق المالية وعلى ضوء هذا الدليل يتم بناء المؤشر حيث يقوم هذا المؤشر على وضع العديد من الاسئلة في صيغة (نعم/ لا) التي تساعد على بناء المؤشر، ويساعد هذا المؤشر على التعرف على حالة الحوكمة في الشركات ومساعدة المستثمر في تحديد الشركات التي هي الاكثر امانا ويساعد ايضا الشركات على ممارسة العادات السليمة لحوكمة الشركات. ويضم المؤشر على مؤشرات فرعية ولكل مؤشر فرعي له اوزان خاصة وتستخدم الاوزان الى اهمية كل من هذه المكونات الى دليل حوكمة الشركات الشاملة (Guide Corporate Governance comprehensive) وهذه المؤشرات تتضمن مع اوزانها: مسؤولية مجلس الادارة 30%، هيكل مجلس الادارة 15%، الشفافية والافصاح 20%، لجنة المراجعة 15%، حقوق المساهمين 20%. (Ramlal, 2011:2-9)

2- مقياس Ananchotikul 2008

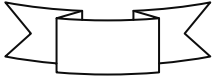
صيغ المؤشر (Ananchotikul 2008) لتقييم الشركات في تايلند، ويحتوي على عدد من الاسئلة في صيغة (نعم/ لا) وقيمة هذا المؤشر يتراوح من 0 الى 100 وان القرب من 100 هذا يدل على استخدام الحوكمة اما القرب من 0 فهذا دلالة على سوء مؤشر حوكمة الشركات (Nwakama et al, 2011: 206) ويعتمد هذا المؤشر على تقارير افصاح الشركة والتقارير السنوية والمواقع الالكترونية، ويتكون هذا المؤشر من مؤشرات فرعية هي: هيكل مجلس الادارة، مسؤولية مجلس الادارة، وتضارب المصالح، وحقوق المساهمين، والافصاح والشفافية وتعطى لهذه المؤشرات الفرعية اوزان مخصصة لها وهي على التوالي 20%، 20%، 25%، 10%، 25%. (Ramlal, 2011:6)



تضارب المصالح بينما المؤشر الثاني قد تطرق الى لجنة المراجعة كأحد مؤشرات قياس حوكمة الشركات.

3- مقياس مجلس أسيا للأوراق المالية (CLSA) Credit Lyonnais Securities Asia Scale

في ابريل عام 2001 اصدرت (CLSA) دراسة كبيرة لحوكمة الشركات تحت عنوان (Canints and Sinners) التي استعرضت حوكمة الشركات في الاسواق الناشئة، وطورت معيار لقياس حوكمة الشركات (استبانة) كانت الاجابة عليها مقتصرة على (نعم/ لا) وهذا المعيار يحتوي (57) معيار وينقسم الاستبيان إلى سبعة اقسام تغطي الشفافية والتي تشير الى قدرة الغراء والمساهمين على تقييم الموقف الحقيقي للشركة من خلال التقارير التي تصدرها الشركة، والانضباط الذي يشير إلى التزام الإدارة بمبادئ الحوكمة الجيدة، واستقلالية المجلس التي تجنب تضارب المصالح بين الافراد، ومسائلة المجلس التي توفر للمستثمرين وسيلة للاستعلام وتقييم اجراءات المجلس واللجنة التنفيذية، والمسؤولية والتي تنصب على فعالية المجلس لاتخاذ التدابير التصحيحية في حالة سوء الادارة، والانصاف (العدالة) والتي تتعلق بانصاف بين مصالح المساهمين (الاقلية) وبين المساهمين الكبار، والوعي الاجتماعي اي تركيز الشركة على المعايير الاخلاقية والمسؤولية الاجتماعية التي تكون لها فوائد اقتصادية غير مباشرة للشركة من خلال تحسين الانتاجية، وينظر المواطن الى حسن ادارة الشركة بشكل متزايد على انها غير تمييزية وغير استغلالية ومسؤولة فيما يتعلق بالقضايا البيئية. (Chen et al, 2003:14) (Khanna et al, 2002:8) (CLSA, 2001: 9-11).



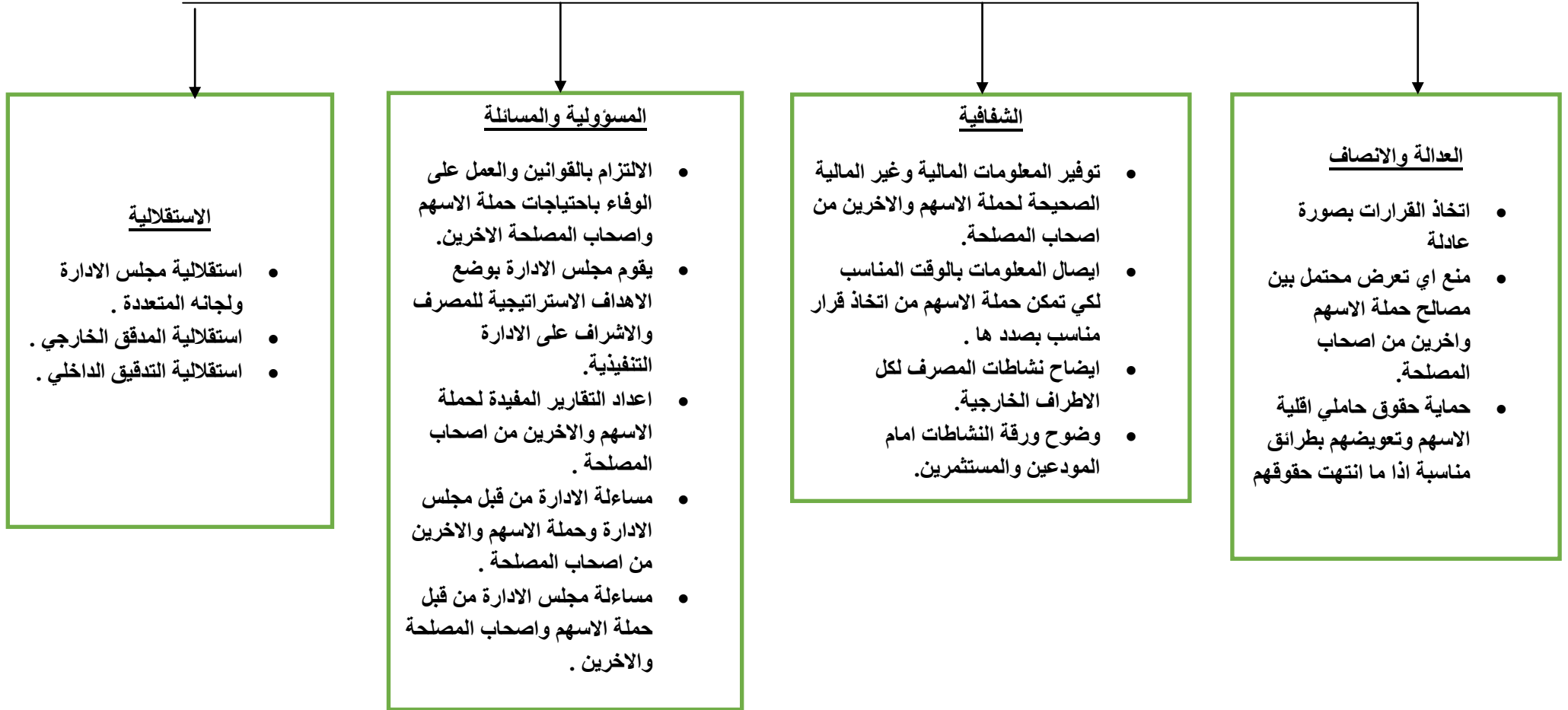
2-1-2: الحوكمة المصرفية: Banking Governance

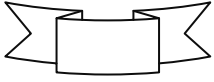
2-1-2-1: الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية:

تعتبر المصارف مكوناً رئيسياً في أي اقتصاد ، فهي تلعب كوسيط مالي في جمع الأموال بطرق خاصة وتوفير التمويل للمشاريع الاقتصادية المختلفة إلى جانب تقديم خدمات أخرى ، فان استمرارية ونمو أي اقتصاد يعتمد على نظامها المالي بشكل عام ونظامها المصرفي بشكل خاص . واستنتج (Morgan) في دراسته عام 2002 أن المصارف قد تكون الثقوب السوداء في مركز الكون المالي وتكون قوية ومؤثرة (14 : Benea,2012) ، يركز موضوع الحوكمة على العلاقة الرئيسة بالمرؤوس (Princepal – Agent) الموجودة بين المدراء وحملة الأسهم (المالكين للشركة) . حيث يفوض المالكين (الرؤساء) مهمة الإدارة للمدراء المحترفين (المرؤوسين) الذين يعملون (نظرياً) لصالح حملة الأسهم . وفي الواقع العملي بان المدراء يمتلكون معلومات أكثر من حملة الأسهم كما إن مصالحهم ربما لا تتفق مع مصالح المالكين والاختلافات ربما تنشأ بين المالكين والمدراء فيما يخص ميلهم للمخاطرة على سبيل المثال . بعض الأحيان ربما يكون المدراء أكثر ميلاً للمخاطرة من حملة السهم لأنهم لا يخسرون شيئاً إذا ماتسببت المخاطرة بالفشل .

من جانب آخر ربما يكون حملة الأسهم في أحيان أخرى أكثر ميلاً للمخاطرة من المدراء ورغبة بالمجازفة ، وهذا يعني عندما يكون لحملة الأسهم الدافع لتحمل مخاطر عالية فان ذلك يدل على حوكمة ضعيفة (العامري ، 2013 : 5) ، أن وجود الحوكمة السليمة لدى عناصر شبكة الحماية المصرفية يقوي بناء النظام المالي ويساهم مباشرة في تعزيز استقراره وتشكل العناصر الأربعة الرئيسة التالية أساساً للحوكمة السليمة: الاستقلال الإداري، المسؤولية، الشفافية، والإفصاح والنزاهة حيث تعد جميعها بنفس القدر من الأهمية وتعزز بعضها البعض في دعم الحوكمة السليمة (10 : BIS, 2009). والشكل (2-1) يوضح آراء بعض الباحثين للمفاهيم الأساسية للحوكمة المصرفية

الشكل (1-2) آراء الباحثين للمفاهيم الأساسية لحوكمة المصارف كالاتي:





تعني الحوكمة بصفة عامة الادارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين أصحاب المصالح في المصرف (مساهمين ، مجلس إدارة ، زبائن الخ) ومحاولة تلافي تعارض المصالح من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع ويضمن إدارة المصرف وخصوصاً إدارة المخاطرة بصورة واضحة وجيدة . وعليه فالحوكمة هي ، هياكل ، وعمليات اتخاذ القرارات ، المسائلة ، السيطرة (الرقابة) ، السلوك ، للإدارة العليا في المنظمات (العامري ، 2013 : 5) تعرف الحوكمة المصرفية بأنها تتضمن الأساليبوالإجراءات الخاصة بكيفية إدارة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لشؤون وأنشطة المصرف والتي تشمل على: (سليمان، 2008: 244).

- وضع الأهدافالإستراتيجية للمصرف.
- تشغيل عمليات المصرف بشكل يومي.
- كيفية الوفاء بمسؤولياتهم تجاه المساهمين وأصحاب المصالح.
- كيفية تنظيم أنشطة المصرف بشكل امن وسليم ومتفق مع اللوائح والقوانين.
- حماية مصالح المودعين .

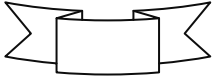
وعرفت أيضاً: هي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإداروقوالإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافةإلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتتنطبق الحركة في الجهاز المصرفي على المصارف العامة والمصارف الخاصة والمشاركة (حداد، 2008: 7). وعرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة المصارف (IBS, 2009: 10). من منظور الصناعة المصرفية على أن هي التي تتم بها إدارةإعمال وشؤون المؤسسات المصرفية من قبل مجالس الإداروقوالإدارات العليا والتي تؤثر في كيفية قيام المصارف بالاتي:

1- وضع أهداف وخطط وسياسات المصرف مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم للمالكين المؤسسين والمساهمين الآخرين.

2- إنأهم الخطط والسياسات التي تتضمنها حوكمة المصارف الجيدة هي:

أ-وضع قيم ومبادئ ومعايير لضبط سلوكيات العمل والأداء ووضع آلية لضمان الالتزام بها.

ب-خطط وسياسات واليات لتقييم اداء المصرف والعاملين به.



ت-تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وسلطات اتخاذ القرار من مستوى مجلس الإدارة الى المستويات الادارية والتنفيذية الدنيا.

ث-ايجاد الية للتنسيق والتعاون بين مجلس الادارة والادارة التنفيذية والمدققين.

ج-نظام قوي للرقابة الداخلية والضبط الداخلي يتضمن تدقيق داخلي وخارجي وادارة مستقلة للمخاطر وفحص وموازنة ورقابة مستمرة للمعاملات.

ح-الرقابة والتحكم في المخاطرة الائتمانية للاطراف ذات العلاقة وذات المصالح المتداخلة من كبار المقترضين والمساهمين وغيرهم.

خ-نظام حوافز مالي واداري للعاملين بكافة قطاعاتهم.

د-نظام توفير وحفظ وتدقيق المعلومات داخلياً وخارجياً.

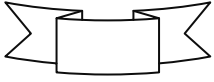
ذ-ادارة اعمال المصرف اليومية على وفق برامج واجراءات عمل محددة وملائمة.

ر-التزام المصارف بالسلوكيات والممارسات المهنية السليمة والامنة.

ز-التزام المصارف بالقوانين والقواعد واللوائح الإشرافية المطبقة.

س-حماية حقوق ومصالح اصحاب المصالح (المساهمين والمودعين) المعترف بها.

ويعرف آخرون الحوكمة المصرفية بأنها النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو نظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين). (جوناثان تشاركهام، 2005: 9) . ذهبت بعض المصارف بتعريف الحوكمة المصرفية بأنها مجموعة علاقات تنشأ بين إدارة المؤسسة، مجلس الإدارة، المساهمين والإطراف الخارجية ذات الصلة كالمودعين والمقترضين والجهات الرقابية (المصرف التجاري السوري اللبناني، 2012: 4) وتتمثل هذه العلاقات من خلال توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصرف مثل مجلس الإدارة والإدارة وحملة الأسهم وغيرهم، كحق التصويت، وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وحق التعيين وحقوق المجتمع على المصرف وواجباتهم اتجاهها.



وخلاصة القول أنّ الحوكمة المصرفية لا يخرج مفهومها من مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها هي امتداد للمبادئ حوكمة الشركة، فالحوكمة المصرفية هي تلك الهياكل التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة ، إدارة المصرف والمساهمين والإطراف الخارجية ذات الصلة . مما يحقق الممارسات المهنية السليمة في المصرف .

2-1-2-2: أوجه الاختلاف بين المصارف والشركات في مجال الحوكمة .

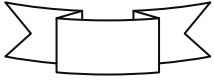
تتفرد المصارف بوجه خاص بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن بقية الشركات غير المالية والتي تلزم على ضرورة وجود تحليل منفصل لهيكل الحوكمة المصارف . وإجمالاً يمكن إيجاز هذه الخصائص بالتالي :

- 1-إن أصحاب المصالح الخاصة في حوكمة المصارف أكثر عدداً من اقرانهم في منظمات الأعمال الأخرى ، ويعزى ذلك إلى وظيفة المصرف في توفير السيولة في الاقتصاد ودوره في تعزيز ودعم الاستقرار الاقتصادي ، فان فقدان الثقة في المصارف من شأنه جعل الاقتصاد يعاني من أختلالات وظيفية والى تأثيرات عكسية على الرفاهية العامة (Craig,2004:130) .
- 2- هناك العديد من الأسباب في اختلاف ترتيبات آليات حوكمة الشركات في المصارف عن بقية الشركات الأخرى وهو كالآتي :

أ - خضوع المصارف للإشراف ورقابة الهيئات الرقابية الرسمية بصورة مستمرة .

- ب- تتميز المصارف بسيادة علاقات الوكيل مع الزبائن التي يندر وجودها في باقي الشركات .
- 3- في أعقاب الفشل الذي تعرضت له مؤسسات الإيداع في الولايات المتحدة عام 1929 اصدر الكونغرس الامريكي قانون البنوك عام 1933 والذي تأسست بموجبه شركة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC) * ، وهذا لعب دوراً كبيراً في تخفيض المخاطر التي تتعرض إليها المصارف ، وعلى الرغم من الآثار الايجابية للتأمين على الودائع ، فان تطبيق برنامج تأمين على الودائع يتمخض عن فرض تكاليف إدارية إضافية على المالكين ، وهذا يخلق الحافز لدى مدراء المصارف على تبني السلوك أو التصرف المحفوف بالمزيد من المخاطرة .

*FDIC : وهي اختصار لـ Federal Deposit Insurance Corporation وتعني المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع في الولايات المتحدة الامريكية (الاخرج ، 2009 : 7)



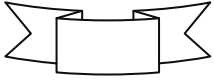
إن تنامي وجود المخاطر ما من الممكن أن يشجع قيام أنماط من الاقراض من شأنها أن تزايد الهشاشة والضعف المالي وتمنع التنمية المالية وفي هذه الحالة فإن المخاطر الزائدة والمفرطة ستؤدي إلى التعثر والإفلاس والتي من شأنها إن تدمر رأس المال الاقتصادي الحقيقي (Demirgüç-kunt ,et al,2006; 19-22) وتتفاقم مشكلة المخاطرة المعنوية عندما يكون المصرف في حالة الإعسار المالي او قريباً منها . إن في مثل هذه المصارف يمتلك المساهمون حافزاً أو دافعاً قوياً لزيادة المخاطرة لأنهم قادرون على توزيع خسائرهم على أطراف ثالثة وفي الوقت الذي لايزالون يستلمون منه مكاسب ناجحة عن السلوك أو التصرف المحفوف بالمخاطرة إن الشركات خارج الصناعة المصرفية قليلة التعرض للإعسار ولكنها تمتلك الحافز لتحمل مخاطر إضافية (Macey and O' Hara ,2003 : 97).

4-تضيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في دراساتها الموسومة (Policy Brief on Corporate Governance) أسباب أخرى لاختلاف حوكمة المصارف عن حوكمة الشركات في القطاعات غير المالية هي التالية: (OECD , 2006 : 17)

أ: أن ضعف هيكل حوكمة المصارف يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المالي وجلب المزيد من المخاطر على الاقتصاد القومي

ب: تتمتع المصارف أو المودعون بتدابير الحماية التي توفرها شبكات الأمان الحكومية مثل برنامج التأمين واحتياط السيولة وهذا الأمر يؤدي إلى نتيجتين مختلفتين تماماً: الأولى تتلخص في إضعاف الحافز لدى المودع لمراقبة المصرف طالما انه يشعر بالأمان على ضمان ودائعه ، والثانية توجه المصرف نحو تحمل المزيد من المخاطرة بسبب جود شبكات الأمان ، وبالتالي فإن ضعف حوكمة المصارف في مثل تلك الحالات تزيد من احتمالية تعرض المصارف الى الفشل

ج: خضوع المصارف إلى العديد من الأنظمة والقواعد التحويلية ومن ثم لا تستطيع أن تناقش حوكمة المصارف دون الأخذ بنظر الاعتبار الأنظمة المصرفية التي تخضع إليه هذه المصارف ، وتدعن إلى تطبيقها في مختلف عملياتها وأنشطتها المصرفية الداخلية والخارجية . وبالتالي وجود هيئات رقابة خارجية وأنظمة داخلية تعتبر عنصراً مهماً في تأمين حوكمة المصارف السليمة والصحيحة على الدوام



د: تفاوت مدة الاستحقاق بين المطلوبات (تشكل اغلبها ودائع عند الطلب) والموجودات (التي تشكل اغلبها قروض طويلة الأجل)

ه: ارتفاع نسبة الدين / حقوق الملكية .

5- تخضع المصارف لقدر كبير من القواعد واللوائح والقيود التنظيمية لأهمية المصارف في الاقتصاد ويسبب غموض موجودات ونشاطات المصرف .

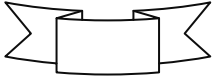
6- إن ما يميز المصارف عن الشركات الغير مالية هو هيكل رأس المال الذي ينفرد بخاصيتين هما :

أ: أن نسبة رأس المال الممتلك في المصارف (وخاصة المصارف التجارية) تشكل نسبة ضئيلة في مجموع مصادر التمويل المتاحة للمصارف (وبخاصة الودائع) ، إذا ما قورنت بالشركات الأخرى.

ب: تمتلك المصارف مطلوبات قصيرة الأجل على شكل ودائع تحت الطلب وهي تمثل التزامات سائلة ، بالمقابل هناك موجودات خطرة طويلة الأجل مثل القروض العقارية وهي موجودات غير سائلة . ونتيجة ذلك يزداد عنصر المخاطرة وتصبح إدارة المخاطر مهمة جدا في المصرف .

7- ويرى Johnson أن هناك العديد من الأسباب في اختلاف ترتيبات آليات الحوكمة الشركات في المصارف عن بقية الشركات الأخرى ويمكن إيجازها في الآتي :

أ: تخضع المصارف للإشراف ورقابة الهيئات الرقابية الرسمية بصورة مستمرة وينطوي هذا على مدلولين مباشرين لحوكمة المصارف، الأول إن المساهمين والسلطات الرقابية سوف تضاعف إلى حد ما من أنشطة الرقابة المصرفية ، وثانياً ان نشاطات الوكالات الرسمية ربما تؤثر في دوافع المراقبين الآخرين مثل المساهمين المودعين، فلا شك ان الرقابة الرسمية ورقابة السوق من غير الممكن التعويض عنها بشكل كامل



ب: تتميز المصارف بسيادة علاقات الوكيل Fiduciary Relationship مع الزبائن إي يندر وجودها في بقية أنواع الشركات غير المالية الأخرى وهذا يخلق بعدا إضافيا في إطار العلاقات الوكيل - المالك في المصارف وهو ما لم يكن موجودا في الشركات غير المالية الأخرى ، إضافة إلى احتمال زيادة تكاليف الوكالة .

ج: إنّ السبب الأخر في اختلاف آليات حوكمة الشركة في المصارف يعود إلى وجود بعد منظم systemic Dimension يكمن في أنّ الكلفة الاجتماعية لفشل المصارف ربما تفوق (تتجاوز) التكاليف الخاصة وهذا يفرض اهتماماً عاماً بسلوك المصارف ، وهو ما لم يكن موجودا في الشركات الأخرى .

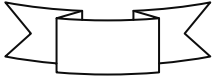
د: تخضع المصارف إلى ترتيبات شبكة الأمان Safety - Net arrangement أي لم تكن متوافرة في بقية الشركات الأخرى ، أنّ هذه الترتيبات من شأنها أن تزيد داوفاً المالكين ، المدراء ، المودعين ، والسوق في ممارسة الرقابة على المصارف .

هـ: في إغراق الفشل الذريع الذي تعرضت له المؤسسات الإيداع في الولايات المتحدة ، اصدر الكونغرس قانون المصارف في عام 1933 أو مايسمى بقانون (The Glass - Stia Gall Act) ، والذي تأسس بموجب شركة التأمين على الودائع الفيدرالية (FDIC) وخولت صلاحية التأمين على الودائع في المصارف المؤهلة ، ان تأمين الودائع الفيدرالية قد لعب دورا فعالا - إلى حد كبير (محمد وراضي، 2013: 35-34).

8- أنّ المصارف لها أهمية أوسع نطاقا على المستوى الكلي للاقتصاد من خلال تسهيل انتقال السياسة النقدية عن طريق جعل الائتمان والسيولة متاحة في ظل ظروف السوق الصعبة مقارنة مع الشركات . (Benea, 2012:13).

2-1-3: الإطار المسؤولية عن تطبيق الحوكمة المصرفية:

يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف بشكل جيد إلى رفع الأداء من خلال تخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم إيرادات المخرجات الأمر الذي يسمح بارتفاع قيمة الشركة (المصرف) في السوق المالي ، وان الحوكمة في الجهاز المصرفي تستند إلى مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك ، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين ، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة



هؤلاء بالفاعلين الخارجيين والتي تتحد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، بمعنى إن نظام الحوكمة في القطاع المصرفي له عدة أطراف يساهمون في نجاح الحوكمة المصرفية. (Sebastian, 2007:7)

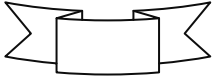
1-الإطراف الداخلية

1-1- المساهمون: وهم الأشخاص أو المجاميع الذين استثمروا أموالهم في الشركة توقعاً منهم تحقيق عائد إيجابي (صافي ربح) على استثماراتهم وتنشأ حقوق المساهمين من تشريعات قوانين حقوق الملكية الخاصة والشركات الخاصة (Hitt et al, 2007: 21).

يقوم المساهمون بتوفير رأس المال، ويتمتعون بسلطة قوية وإن كانت محدودة وهم المسؤولون بصفة أساسية عن تعيين وفصل مجالس الإدارة وتعد موافقتهم ضرورية لإتمام الكثير من الصفقات، ويلعب المساهمون دوراً هاماً في تقرير حوكمة الشركات من خلال انتخاب المجلس الإشرافي والموافقة على مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين ويكون المساهم في وضع يسمح له بتحديد توجه المصرف وتختلف المصارف عن الشركات الأخرى في إن مسؤوليات الإدارة والمجلس ليست فقط حملة الأسهم بل أيضاً تجاه المودعين الذين يوفر لهم رافعة مالية لرأس المال وينبغي على المساهمين أن يلعبوا دوراً رئيساً في الإشراف على إدارة شؤون المصرف (حسن، 2011:200).

1-2- مجلس الإدارة: هم الأعضاء الذين ينتخبهم المالكون لغرض مراقبة أداء المدراء التنفيذيين من أجل تحقيق مصالح المالكين، وبالتالي فهم يتحملون المسؤولية أمام هؤلاء المالكين (Hitt et al, 2007:303).

يتطلب من مجلس الإدارة وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف المصرف (عبد الرزاق، 2007:82) والمجلس يمكن الحكم على أدائه من خلال سعر سهم الشركة، أداء الرئيس التنفيذي، الالتزام بالقانون ولوائح الشركات وغيرها، وهناك أربع مجالات رئيسية والتي تؤثر على فعالية مجلس الإدارة: العلاقة بين رئيس المجلس والمدير التنفيذي، مدراء مستقلين من ذوي

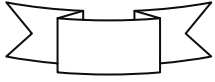


الكفاءة والمهارة، الشفافية، قيادة رئيس المجلس. وهذه المجالات يمكن من خلالها تحديد مؤشرات الأداء (Siladi, 2006: 41)

ينتخب المساهمون أعضاء مجلس الإدارة الذين يشرفون على أعمال المدراء التنفيذيون لضمان أنّ الشركة تعمل بشكل يعظم ثروة المساهمين وهذا يوضح أهمية مجلس الإدارة كإلية للحوكمة، وان مجلس الإدارة يعمل على تحقيق حوكمة كفوءة عن طريق لجان التدقيق التي تعمل على انجاز عمليات التدقيق الداخلي في الشركات لغرض التقليل من الأخطاء والمشاكل المالية (Hitt et al ,2003: 30).

1-3- الإدارة التنفيذية : المدير التنفيذي للمصرف وفريق الإدارة ينبغي أن يديرا أنشطة المصرف اليومية طبقا لسياسات المجلس والقوانين واللوائح وينبغي أن يدعمها نظام سليم من الضوابط الرقابية الداخلية، ولذلك ينبغي أن تزود الإدارة التنفيذية أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات التي يحتاجونها وذلك للوفاء بمسئولياتهم، ينبغي على الإدارة ان توظف خبرتها في توليد أفكار جديدة ومبتكرة وتوصيات للنظر فيها من جانب المجلس ، (سليمان، 2008: 259) ، وتعرف الإدارة التنفيذية هم القادة الاستراتيجيون الذين يتواجدون في مواقع مختلفة داخل الشركة ،ويتبنون عملية الإدارة الإستراتيجية لمساعدة الشركة في الوصول إلى رؤيتها ورسالتها ويكون للناجحين منهم دورا حاسما في خلق القيمة للزبائن والعوائد للمالكين (Hitt et al ,2007: 24)

1-4- المراجعون (التدقيق الداخلي) : يعد الدور الذي يلعبه المراجعون دورا حيويا بالنسبة لعملية الحوكمة لذا يجب على مجلس الادارة والادارة العليا ادراك اهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الاهمية لدى كافة العاملين بالمصرف واتخاذ الاجراءات اللازمة لدعم استقلالية ومكانة المراجعين وذلك برفع تقاريرهم مباشرة الى مجلس الادارة او لجنة المراجعة التابعه له، والاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل اليها المراجعون مع العمل على مراجعة المشاكل التي يحددها المراجعون، كذلك الاستفادة من عمل المراجعين في اجراء مراجعة مستقلة على المعلومات التي يتلقونها من الادارة حول أنشطة المصرف وادائه (الشحات 2007:333)



2- الإطراف الخارجية

2-1- المودعون: دور المودعون في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم اذا ما لاحظوا اقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر (عبد الرزاق، 2007:83)

2-2- الاطار التنظيمي والقانوني: وجود اطار تنظيمي وقانوني فعال في المصرف بالإضافة الى دور الرقابي للبنك المركزي يعتبر امراً هاماً وحيوياً في نجاح الحوكمة المصرفية

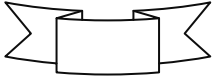
2-3- أصحاب المصالح : هم المهتمون بازدهار المصرف، الا انهم ليسوا بالضرورة مالكي الأسهم ويتمثل أصحاب المصالح في كلمن المودعين وعملاء المصرف والعاملين بالمصرف والموردين ومؤسسات المجتمع المدني (حسن، 2011: 209).

2-1-2-4: قياس حوكمة المصارف:

يساهم تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمصرف والحفاظ على سمعته من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية (أخلاقيات المهنة) وهناك العديد من المقاييس التي تقيس حوكمة المصارف منها:

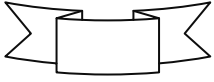
1- إدارة الأرباح (العوائد)::

عرفت بأنها الاختيار المدروس بالسياسات المحاسبية لتحقيق أهداف محددة من قبل الإدارة (Scott, 2003: 369) وحين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل الشركة (المصرف) ، يستنفذ المديرون في المراكز العليا جزءاً كبيراً من الوقت لاجاد الطرق التي تؤدي إلى استمرار الممارسات المخالفة ، وحيث أن الأطراف الخارجيين غير قادرين على ملاحظة الأنشطة اليومية للمديرين ، لذا ينبغي على المراجعين، المحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية (Warning Signs) تشير الى وجود إدارة الأرباح ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية مايلي : (عيسي، 2008: 18)



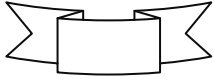
- 1- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح .
 - 2- حسابات عملاء لا ترتبط باليرادات .
 - 3- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بالحسابات العملاء .
 - 4- احتياطات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية .
 - 5- احتياطات التملك المشكوك فيها .
 - 6- الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين .
- تنقسم إدارة العوائد الى ادارة العوائد الجيدة وهي إدارةالإرباح التشغيلية التي تحدث عندما تتخذ الادارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر، أما النوع الآخر ادارة العوائد غير الجيدة بهدف اخفاء الربح التشغيلي الحقيقي بواسطة وضع قيود اصطناعية أو استخدام تقديرات غير منطقية مثل تخفيض تقديرات مخصص الديون المشكوك فيها (أبو عجيبة وحمدان، 2009: 4)، واجريت العديد من الدراسات حول العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الارباح كدراسة (Yu,2006) الذي توصل الى ان الشركات التي بها حوكمة داخلية متينة مثل التركيز العالي للملكية وتركيز مجلس الإدارة في عدد قليل من الاعضاء فإنها تمارس إدارةالأرباح بشكل كبير، بينما في حالة وجود حوكمة خارجية قوية فان الشركة تقوم بإدارةالأرباح بشكل اقل (Yu, 2006: 3)، أما دراسة (Liputri and Tirok, 2010) والتي كان الهدف منها دراسة آليات الحوكمة وإمكانية تطبيقها وأثرها في كفاءة أداء الشركات المسجلة في سوق اندونيسيا للأوراق المالية على عينة مكونة 34 شركة مسجلة في السوق، حيث قام الباحثان بقياس كفاءة الشركات باستخدام نموذج تحليلي يقيس كفاءة الشركات من خلال مقارنة العوائد والارباح بالتكاليف الخاصة لكل شركة. اما الحوكمة فقد قام الباحثان بقياسها عن طريق قيمة المستحقات التخمينية والتي تم توظيفها في البحث للتحقق من فرضيات الدراسة، وتوصل الباحثان الى عدم وجود علاقة معنوية بين حوكمة الشركات وكفاءتها في الشركات المسجلة في سوق اندونيسيا للأوراق المالية (Liputir and Tirok, 2010: 31).

أهم المقاييس التي اعتمدت في قياس إدارة الأرباح كمؤشر للحوكمة هي تلك التي صنفت المستحقات الى مستحقات تخمينية(الاختيارية) (هي المستحقات التي تعتمد على التقدير والحكم الشخصي) ،ومستحقات غير تخمينية(غير اختيارية) (التي لا تعتمد الحكم الشخصي في قياسها وانما تعتمد القياس الفعلي الحقيقي القائم على الحدث المحاسبي) . والسبب في اختيار هذين المقياسين كمؤشر الحوكمة ، هو ان المستحقات بشقيها أصبحت مقياسا واضحا وموشرا جيدا للوقوف على مسار الإدارة في إرساء قواعد ومعايير الحوكمة في الشركة من ناحية ، وفي تقدير حجم المخاطرة التي تتعرض لها الشركة ليستخدامها حملة الأسهم بوصفها موشرا في صنع



قراراتهم الاستثمارية ،ومن ناحية أخرى تلعب دورا مركزيا في بناء هيكل الادبيات المحاسبية ،كما انها تكشف عن احتمالية وجود او عدم وجود تلاعب في القوائم والتقارير المالية من قبل الإدارة لا سيما المستحقات التخمينية .

تركز إدارة الأرباح على المستحقات التخمينية لأنها عنصر مهم ضمن المعلومات المالية التي تعرضها الكشوفات المالية حيث يمكن ان تستخدم التقنيات المحاسبية كواسطة يعبر عنها بالتقارير المالية التي تنقل الى السوق . وبشكل عام يمكن القول بان عملية تحليل إدارة الأرباح تركز على المستحقات التخمينية بشكل خاص ، ومدى اعتماد الإدارة على التخمين الشخصي . اذ ان تحديد نسبة التخمين من اجمالي المستحقات يعد افضل وسيلة لتحديد عملية التلاعب الحاصلة من قبل الإدارة ،فكلما زادت نسبة التخمين في التقارير المالية أشار ذلك الى وجود تلاعب في البيانات المقدمة وبالتالي الى عدم مصداقية هذه البيانات . ونظرا للأسباب السابقة تم الاعتماد على نماذج إدارة أرباح لاسيما المستحقات التخمينية ، في قياس الحوكمة ، وباستخدام أنموذج جونز المعدل 1995(الفتلاوي ، 2011 ، 72) . وهناك نماذج عدة تقيس أدارة الأرباح من بينها نموذج جونز المعدل الذي يعتبر من المقاييس المهمة والأكثر نموذج يكشف عن إدارة الأرباح كما جاءت بالدراسة (Dechow et al , 1995) وهدفت الدراسة الى تقويم نماذج المستخدمة في المستحقات الاختيارية لكشف عن إدارة الأرباح وشمل التقويم النماذج : نموذج (Healy,1985)، ونموذج (De Angelo, 1986) ، ونموذج (Jones,1991) ، ونموذج (Industry Model :1991)، ونموذج (Modified Jones Model:1995) وتوصلت الدراسة ان نموذج جونز المعدل 1995 هو اكثر قدرة من بين تلك النماذج على كشف عن إدارة الأرباح(225- 193 , Dechow et al ,1995). فنموذج جونز يفترض أن المستحقات غير التخمينية تعتمد على التغير في الإيرادات ومستوى الممتلكات والآلات والمعدات (Bernard and Skinner,1996,315) ،وأضيفالى هذا الأنموذج متغير (التغير في الذمم المدينة) والذي يعكس مدى تدخل الإدارة لممارسة إدارة أرباح شركاتها من خلال التلاعب بالمبيعات الأجلة والتي تكون أكثر عرضة لمجالات التلاعب وتدخل الإدارة من المبيعات النقدية ، وهذا مايمثل تدخل الإدارة في عمليات القياس المحاسبي عن طريق مبدأ الاعتراف بالإيراد (الفتلاوي ، 2011 ، 72)، والذي يساعد على قياس الحوكمة في الشركة



(المصرف)، ويوضح مدى الالتزام أو عدم الالتزام بمعايير الحوكمة من قبل الإدارة. وهذا النموذج يتكون من المستحقات غير التخمينية (هو ذلك الجزء من المستحقات الذي لا تمتلك الإدارة القدرة على التأثير فيه ولا تستطيع التأثير من خلاله في الأرقام المحاسبية بزيادتها أو تخفيضها) مثلا الضرائب المفروضة على الرواتب، والمستحقات التخمينية (هو ذلك الجزء من المستحقات التي تمتلك الإدارة التدخل فيه وتستطيع التأثير في الأرقام المحاسبية من خلال زيادة أو نقصان) مثلا مكافآت الإدارة (Jones, 1991: 193)، أما إجمالي المستحقات فهي ذلك الجزء غير النقدي من الدخل، ويقاس بالفرق بين الدخل على أساس الاستحقاق، والدخل على الأساس النقدي (Qiao and Zhou, 2007:88). وأساس الاستحقاق يختلف عن الأساس النقدي في أثبات النفقات والإيرادات فهو يقوم على أساس تحميل المدة المحاسبية بما يخصها من نفقات وإيرادات دون النظر إلى وقت الدفع أو التحصيل، ويترتب على تطبيقه تحميل الفترة المحاسبية بالنفقات والإيرادات الحقيقية التي تخص تلك المدة المحاسبية، وفي الوقت ذاته يتم استبعاد النفقات والإيرادات التي يتم أنفاقها أو تحصيلها وتخص مدة مالية سابقة أو لاحقة، فبناء على أساس الاستحقاق يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تكتسب وتسجل النفقات والمصاريف عندما تستخدم (زيتون، 2013 : 37).

وصيغة المعادلات هي: (Dechow and Sweeny, 1995:193-225)

1- **المستحقات الإجمالية***: احتساب إجمالي المستحقات حسب المعادلة الآتية:-

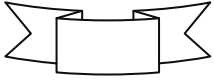
Total Accruals = Net Income from operation – Cash flow from operation

إجمالي المستحقات = صافي الدخل من العمليات التشغيلية – صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

2- **المستحقات غير التخمينية**: احتساب المستحقات الغير التخمينية حسب المعادلة الآتية:-

$$NDA_t = a1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + a2 \left(\frac{\Delta REV - \Delta REC}{A_{t-1}} \right) + a3 \frac{PPE_t}{A_{t-1}} + et$$

*المستحقات الاجمالية : تشمل بالمفهوم الاوسع التغير في صافي الموجودات مثل (التغير في الاصول المتداولة بأستثناء النقد ، التغير في الالتزامات المتداولة) بالإضافة الى الاندثرات والتغير في المديونية قصيرة الاجل والجزء المستحق من الديون طويلة الاجل وفقا لنموذج (Hoglund) (يعوج ، 2014 : 56)



NDA_t: المستحقات غير الاختيارية فيا لسنة t.

ΔREV: التغير في إيرادات السنة الحالية عن إيرادات السنة السابقة.

Δ REC: التغير في الذمم المدينة بين السنة الحالية والسنة السابقة.

PPEt: إجمالي الأصول الثابتة كالمكائن والمعدات وأصول تخضع للاندثار.

At-1: إجمالي أصول السنة السابقة لسنة القياس.

a 1 , a2 , a3 : معاملات النموذج، وتمثلاً وزاناً خاصة بكل مصرف يتم حسابها حسب معادلة الانحدار.

et = الخطأ العشوائي.

3- المستحقات الاختيارية*: احتساب المستحقات الاختيارية حسب المعادلة الآتية:-

$$DA_t = TA_t - NDA_t$$

حيث أن:

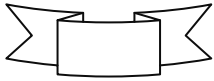
DA_t: المستحقات الاختيارية للسنة الحالية t .

TA_t: المستحقات الإجمالية للسنة الحالية t.

NDA_t: المستحقات غير الاختيارية للسنة الحالية t .

المصدر الرئيسي لإيرادات المصرف الفوائد والتي يتم الحصول عليها من القروض وعوائد لاستثمارات وكذلك الرسوم والعمولات التي يحصل عليها المصرف جراء خدماته المصرفية وغيرها من الإيرادات ، ويقابلها مصروفات يتوجب دفعها كقوائد الودائع الثابتة بانواعها والقروض التي يحصل عليها من المصادر الخارجية وغيرها من المصروفات ، من خلال ذلك يتم الحصول على صافي الدخل التشغيلي الناجم من العمليات التشغيلية للمصرف .
والجدول (3-2) يبين كشف الدخل على الوجه التالي :

* المستحقات الاختيارية : تشمل الحسابات العملاء المدينة ، الديون المشكوك في تحصيلها ، حسابات المخزون ، الذمم الدائنه ، الإيرادات المؤجلة (زيتون ، 2013 : 40)

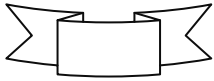


الجدول (2-3) كشف الدخل للمصرف

كشف الدخل للمصرف العراقي	كشف الدخل المصرف على وفق ادبيات المصارف
إيراد النشاط الجاري	دخل الفوائد
إيرادات العمليات المصرفية	- مصاريف الفوائد
إيرادات الاستثمارات	+ دخل غير الفوائد
إيراد النشاط الخدمي	- مصاريف غير الفوائد
مجموع إيرادات النشاط الجاري	صافي الدخل التشغيلي المعدل
(ناقص) مصروفات النشاط الجاري	- مخصص القروض والاستثمار
مصروفات العمليات المصرفية	صافي الدخل التشغيلي
الاندثارات والاطفاءات	
المصروفات الإدارية	
مجموع مصروفات النشاط الجاري	
فائض العمليات الجارية	
(صافي الدخل التشغيلي)	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على (Koch and 106 : 2000 , Macdonald) و(التقارير السنوية للمصارف العراقية).

إما صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والتي تعتبر من الأنشطة التي تولد الإيرادات للمصرف والتي تدخل بشكل مباشر في تحديد صافي الربح أو الخسارة للمصرف ويتم اعداد قائمة صافي التدفقات النقدية ، بالاعتماد على الميزانية العمومية وكشف الدخل وكما هو مبين في الجدول (2-4) .



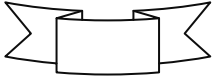
جدول (2-4) كشف الصافي للتدفقات النقدية التشغيلية

بيان صافي التدفق النقدي للمصرف العراقي	بيان صافي التدفق النقدي للمصرف على وفق ادبيات المصارف
<p>* صافي الدخل بعد الضريبة</p> <p>* التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية</p> <p>الاندثارات والاطفاءات</p> <p>الفرق في التخصيصات الضريبية</p> <p>± المدينون</p> <p>± حسابات جارية وودائع</p> <p>± الدائنون</p> <p>± الائتمان النقدي</p> <p>صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية</p>	<p>الربح قبل الضرائب</p> <p>+ استهلاك</p> <p>+ خسائر صرف العملات الأجنبية</p> <p>+ إيرادات الاستثمار</p> <p>- مصاريف الفوائد</p> <p>- الزيادة في الذم التجارية المدينة</p> <p>+ النقص في المخزون</p> <p>- انخفاض في الذم الدائنة التجارية</p> <hr/> <p>النقد الناتج من العمليات</p> <p>- الفوائد المدفوعة</p> <p>- ضريبة الدخل المدفوعة</p> <hr/> <p>صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</p>

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على (44 : 2014 , Farnemyhr and Lundstrom) و (الكشوفات المالية السنوية للمصارف العراقية) .

تركز عملية تحليل إدارة العوائد على المستحقات التخمينية بشكل خاص لأن أغلب آراء الباحثين في الإدارة المالية بأن إدارة العوائد تركز على عناصر المستحقات التخمينية، وذلك أن تحديد نسبة التخمين من إجمالي المستحقات يعتبر أفضل وسيلة لتحديد عملية التلاعب الحاصلة من قبل الإدارة. فكلما زادت نسبة التخمين في التقارير والقوائم المالية دل ذلك على وجود تلاعب من قبل الإدارة في البيانات المقدمة مما يؤثر على مصداقية البيانات.

واعتمدت الدراسة الحالية على هذا النموذج في للدلالة على الحوكمة المصرفية وذلك لما يمتلك هذا المقياس من أفضلية في كشف تلاعب إدارة المصرف في القوائم والتقارير المالية، وكذلك معرفة مدى التزام الإدارة بمعايير الحوكمة المصرفية. إن المستحقات بشقيها (التخميني وغير التخميني) أصبحت مقياس جيد للوقوف على مسار الإدارة في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية وكذلك تقدير حجم الخطر الذي يتعرض له المصرف.



2-آليات الحوكمة المصرفية:

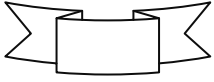
يمكن أن تخفف آليات الحوكمة القياسية مشاكل الوكالة ، وقد تؤثر على حوافز المصرفيين وعلى الإفراط في المخاطرة (Hean and Vlahu،2013:36) .تعد الممارسات الفاعلة للحوكمة عاملاً أساسياً في كسب ثقة الجمهور بالنظام المصرفي التي تكتسب بدورها أهمية لتحفيز الأداء الأمثل للقطاع المصرفي والاقتصادي بشكل عام (شاكر،2008:1)، أن التطبيق السليم لآليات الحوكمة توفر إدارة سليمة ومستقرة للمصارف والى تحسين كفاءة وأداء الأعمال المصرفية وتحقيق عوائد عالية بمخاطر قليلة أنالآليات الداخلية تحقق القوة من خلال إبداء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين لمهامهم الإشرافية والرقابية لان المجلس والمدراء يشكلان القوة الأكثر تأثيرا في تفعيل الآليات الداخلية وتعكس قوة الآليات الداخلية المحافظة على بقاء المصارف وتحقيق العائد فوق المعدل فضلا عن جذب فرص استثمارية جديدة ومنع حدوث عمليات الاستحواذ، وبالعكس ستكون الآليات الداخلية ضعيفة وبالتالي تمثل نقاط ضعف تنتظرها الآليات الخارجية لأنها تمثل تهديدا للمصرف ومجلس إدارته ومدرائه التنفيذيين (الشمري،2012: 25-18) ويمكن تقسيم آليات الحوكمة المصرفية إلى:

2-1-آليات داخلية:

تراقب آليات الحوكمة الداخلية الأنشطة لاتخاذ الأفعال التصحيحية لبلوغ الأهداف التنظيمية (الإمام، 2008:93)، وان اغلب الآليات في المصارف تقتصر على الآليات الداخلية متمثلة في آليتينأساسيتين هما تركيز الملكية ومجلس الإدارة (Nam, 2006:2).

2-1-1- معيار كفاية رأس المال الرقابي:

تعرف كفاية رأس المال بأنها مقدار رأس المال الذي يكون كافيا لامتنصاص الخسائر التي تنتج عن الإقراض والاستثمار، والإعمال الفرعية الأخرى التي تقوم بها المصارف (Victor and Hadeel,2004:2). ومعيار كفاية رأس المال الرقابي بوصفه أحد آليات الحوكمة المصرفية الداخلية الهادفة إلى تقليل المخاطر في المصارف، والتأكيد على المصارف بضرورة الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال تكون أكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل نوع من



أنواع الموجودات المصرفية ولاسيما محفظة القروض وعلى وفق نظام الأوزان المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني الممنوحة للديون من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمي، وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل (2) وهذا يعني إلزام المصارف على تكوين رأس مال يتناسب مقداره طرديا مع حجم ونوع المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، أي كلما زادت المخاطر الائتمانية زادت معها متطلبات رأس المال بما يحافظ على ثبات نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطرة (محمد و راضي، 2013: 109).

المصارف التي تلتزم بمبادئ الحوكمة تتخفف فيها مخاطر الاستثمار والنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال والتي إذا ما أخذت جنبا إلى جنب مع النتائج الأخرى للحوكمة مثل كفاءة التشغيل والاستراتيجية السليمة لا بد أن تعمل على زيادة الأداء الأفضل للمصارف (جي دي، 2003، 32).

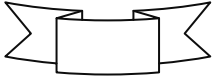
يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال من خلال المعادلة: (Jackson,1999:45)

الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال = مجموع رأس المال الرقابي / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة، حيث أن رأس المال الرقابي يتكون من:

- رأس المال الأساسي (الأسهم العادية، الممتازة ، الاحتياطيات القانونية والاختيارية، والإرباح المحتجزة).
- رأس المال التكميلي (الاحتياطيات غير معلنة، احتياطيات إعادة تقييم الموجودات، مخصصات الديون المعدومة والأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية).

ويلزم تفعيل آلية كفاية رأس المال المصرفي بوصفها واحدة من آليات الحوكمة المصرفية على أن يقترن ذلك بتوفير مقومين رئيسيين هي:

* إدارة المخاطر المصرفية: الاهتمام بإدارة المخاطر يؤدي إلى نتائج ايجابية تتمثل في الحوافز الرأسمالية الناتجة عن تخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال والذي سيؤدي بدوره إلى تحسين العائد على رأس المال.



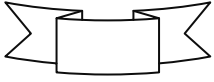
* جودة الموجودات: يؤدي ارتفاع جودة الموجودات في المصرف إلى تقليل المستوى المطلق للمخاطر ومن ثم خفض متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال (الربيعي و راضي، 2011، 110).

2- 1 - 2 - مجلس الإدارة وتعويضات المدراء التنفيذيين:

ينتخب المساهمون أعضاء مجلس الإدارة الذين يشرفون على أعمال المدراء التنفيذيين لضمان إن المصرف يعمل بشكل يعظم ثروة المساهمين وهذا يوضح أهمية مجلس الإدارة كآلية للحكومة (الإمام، 2008: 94)، تمتلك مجالس الإدارة سلطة توجيه شؤون الأعمال ومعاينة ومكافئة المدراء وحماية حقوق حملة الأسهم (Hitt et al, 2007: 333).

ويؤكد قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2007 المادة (17)، ان يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن توجيه الأعمال ووضع السياسات المصرفية، ويضم عدد لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً. وان حوكمة المصرفية ومجالس الإدارة تعني الكثير بالنسبة لبأداء الشركة وقيمتها. فان حجم المجلس يشكل اثر ايجابي في أداء المصرف (Haan and Vlahu, 2013: 36)، وهناك العديد من الدراسات التي تحاول الربط ما بين الحوكمة من جهة، وكفاءة الشركات والمصارف والمؤسسات المالية من جهة أخرى بومنينتلك الدراسات (Jain and Thomson, 2008)، حيث حاول الباحثون الربط ما بين معايير الحوكمة المستخدمة في المصارف المالية وما بين كفاءة أدائها وقد استخدم هذا الباحثان (نظام قيادة مجلس الإدارة، الملكية التأسيسية، مكونات مجلس الإدارة، حجم المجلس، وملكية الكتلة) علماً بأنها متغيران لقياس الحوكمة في المصارف المالية، حيث توصل هذان الباحثان، إلى انه كلما كان حجم مجلس إدارة الشركة صغيراً وملكية الكتلة كبيرة يؤدي ذلك إلى كفاءة أفضل للمصارف المالية، كما وجد الباحثان بان الحوكمة غير الجيدة

في المصارف يمكن ان تقلل من قابلية المصرف فعلاً لإدارة موجوداته وتؤديون به بشكل صحيح والتتضمن الودائع مما يؤدي إلى إحداء تأزمة السيولة وبالتالي إحداء تأزمة مالية علمستودولي (Jain and Thomson, 2008: 35)، وكذلك الدراسة التي قام بها (Adnan et al, 2011) ان صغر حجم المجلس وارتفاع نسبة الملكية يبدو دائماً أفضل كفاءة، وإيجاد سياسات التي تحد أو تقضي على النفوذ والسلطة من البيروقراطيين وهيمنة المدراء المالكيين أو الإدارة العليا في الشركة وكذلك إيجاد سياسات التي تضمن استقلالية

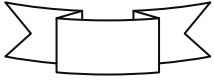


الهيئات التنظيمية (Adnan et al, 2011: 10)، في حين ان دراسات أخرى منها دراسة (Belker, 2009) أوجدت كلما كان حجم المجلس كبير كلما كان مستوى الأداء في الشركة عال، فمجلس الإدارة هو المحور الأساس الذي يربط الشركة بالبيئة الخارجية ويعطيها الصفة الشرعية، وكذلك فانه يعتبر عامل مساعدا على مرونة اتخاذ القرار بشكل أكثر موضوعية نظرا لتعدد الآراء وعدم الانفراد في اتخاذ القرار وجعله محصورا في فئة صغيرة (Belkir, 2009: 7)، ولا يقصد من حجم مجلس الإدارة في هذا المقام عدد أعضائه فقط دون مقارنته مع حجم مامتوفر لدى الشركة من استثمارات. فزيادة نسبة عدد الاعضاء العاملين في مجلس الإدارة من داخل الشركة وخارجها الى إجمالي موجوداتها، أما تضيي طابعا ايجابيا لدى عموم المستثمرين في السوق المالية عن توافر عدد كاف من المديرين لادارة نشاطات الشركة وعملياتها المتنوعة. وهذا مادفع الى قياس حجم مجلس الإدارة باستعمال النسبة المذكورة (منير، 2013: 165 (، وتقاس العلاقة بين حجم المجلس والاداء من خلال نسبة العائد على الموجودات ونسبة توبن المعدلة وتحتسب هاتان النسبتان على الشكل الآتي: (محمد و راضي، 2013: 121)

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{نسبة توبن المعدلة} = \frac{\text{القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات} - \text{القيمة الدفترية للأسهم العادية}}{\text{القيمة السوقية لإجمالي الموجودات}}$$

الحوكمة المصرفية تعطي لمجلس الادارة بناية عن المستثمرين مساعلة المديرين ومحاسبتهم عن ادائهم لتحقيق اهداف المصرف وهذا هو السبب الرئيسي في وجوب اعطاء درجة كافية من الاستقلال لمجلس الادارة بما تمكنته قنن قدرته في رقابة المديرين وفصلهم اذا لم يحققوا الاداء المطلوب (سولفيان و روجرز، 2003: 34)، ويتكون مجلس الادارة من مجموعة من الأفراد يصنفون إلى أعضاء داخليين (تنفيذيين) فاعلين داخل المصرف نتيجة امتلاكهم معلومات حول أعمال المصرف وآخرين خارجيين (غير تنفيذيين) يتم التعامل معهم لتقديم المشورة للمصرف (علي و شحاتة، 2007: 21) . أوجدت العديد من الدراسات أن استقلالية المجلس له اثر ايجابي على أداء المصرف في الصناعة المصرفية، وان وجود أعضاء خارجيين يعزز من كفاءة مجلس الإدارة في رقابة المدراء ومسائلتهم، ورفع وتيرة أداء المصرف نتيجة لخلق المنافسة



بين المدراء التنفيذيين في الداخل وتعظيم قيمة المصرف وذلك بسبب ميل الأعضاء الخارجيين يكون أكثر ميلا لحماية مصالح المساهمين والمودعين، فان وجود اغلبية من الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة يضيف عليه صفة الاستقلالية وتقاس الاستقلالية بنسبة أعضاء الخارجيين إلى مجموع أعضاء مجلس الإدارة (محمد وراضي، 2013: 118)، ويتم جزء كبير من عمل مجلس الإدارة من خلال اللجان الفرعية التي يكونها المجلس لجنة الترشيحات، واللجنة التنفيذية، ولجنة المراجعة، ولجنة المرتبات والمكافآت، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة لحوكمة الشركات (حسن، 2011: 209-213)، وحتى يحقق مجلس الإدارة النجاح لابد أن يأخذ الأمور الآتية بعين الاعتبار (Dermine,2011:4)

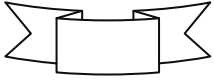
أ- معرفة النتائج المتوقعة لاتخاذ أي قرار في الأجل الطويل.

ب- مصالح موظفي المصرف والعمل بشكل عادل فيما بينهم.

ج- تعزيز العلاقات التجارية مع العملاء والموردين وغيرهم.

د- تأثير الشركة على المجتمع والبيئة بهدف الحفاظ على السمعة.

إن عملية الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية سيؤدي إلى تخفيف كلفة الوكالة ويحسن أداء الشركة وارتفاع العائد على الموجودات لاسيما في المصارف، يقوم مجلس الإدارة بتعيين المدير المفوض من بين أعضائه ويكون مسؤولاً عن تنفيذ قرارات المجلس وإدارة المصرف (الشمري، 2012: 21)، في الولايات المتحدة كان الحال غالبا يكون من رئيس تنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ثنائية وهذا يضعف من المسألة بسبب تركيز السلطة في فرد واحد مما يؤدي الى إمكانية فقدان التنوع والاستقلال مع تأثير على أداء الشركة (Benea،2012: 27)، وان اغلب الباحثين وحتى الهيئات الدولية المهتمة بموضوع الحوكمة دعوا إلى الفصل بين وظيفتي رئيس المجلس والمدير التنفيذي (Bugshnan،2005:53) لان عدم الفصل بينهما سوف لن يؤدي فقط إلى تضارب المصالح، ولكن ستكون هناك فرصة اكبر لاستحكام الإدارة في ظل تعطيل بعض آليات الرقابة وبالتالي زيادة السلوك الانتهازي وإساءة استخدام موارد المصرف ما ينعكس سلبا على أدائها (Chosh , 2006 :438)، وهناك متغيرات تفصل بين الطرفين من خلال حجم الأسهم التي يمتلكها المدير التنفيذي أو رئيس المجلس، وكون المدير التنفيذي او رئيس المجلس



من كبار المساهمين أو مؤسسي المصرف، معرفة متوسط سنوات الخدمة لان معرفة المتوسط يدعم ويشجع الإدارات المصرفية ولأنه يتيح الفرصة لتقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا وفي مقدمتهم المدير التنفيذي، ومجموعة تعويضات المدفوعة للمدير التنفيذي، واللوغاريتم الطبيعي من كل 20، على متغير المؤشر الذي يأخذ قيمة واحد اذا كان هو المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة قيمة صفر، بالاضافة الى هيكل القيادة نموذج والمتغيرات المستقلة الاخرى هي لوغاريتم المبيعات للسيطرة على حجم الشركة (Brickley et al, 1997:201- 203) ومن اجل جعل مصالح المساهمين ومصالح المدراء أكثر توحداً وتوافقاً (محمد و راضي، 2013:127)، يقوم مجلس الإدارة بالية تعويض المدراء بمنحهم قروض ميسرة بفائدة مناسبة أو بدون فائدة لغرض شراء أسهم المصرف والعلاوات والحوافز يمكن أن تكون أداة فاعلة للحوكمة طالما أنها تستهدف توحيد مصالح المدراء مع مصالح المساهمين (الشمري، 2012: 269) ويتم قياسها من خلال نسبة الأسهم المملوكة من قبل المدراء التنفيذيين في المصرف إلباجماليا للأسهم (Cadbury, 2001: 32).

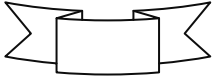
2-1-3- تركيز الملكية:

هي عدد حملة الأسهم الذين يمتلكون الكتلة والنسبة الإجمالية الأكبر من الأسهم المصدرة من الشركة، ويمكن أن يكون حملة الأسهم افراداً أو مؤسسات أو شركات (Hit et al 2003:315)، يحدد مفهوم تركيز الملكية في المصارف بعنصرين رئيسيين هما. (محمد و راضي ، 2013: 122)

* عدد كبار المساهمين.

* النسبة المئوية للأسهم التي يمتلكها هؤلاء المساهمين من مجموع الأسهم، وعادة يصنف المساهمون في المصارف على أنهم مساهمون كبار الحجم عندما يمتلكون نسبة (5%) أو أكثر من مجموع أسهم المصرف.

وهناك نوعان من تركيز الملكية في المصارف (Barker,2010:93): هيكل الملكية المركزة وهي الملكية التي تكون مركزة في عدد قليل من الأفراد أو العائلات وهذه الفئة التي تدير وتسيطر على المصرف ويطلق عليها (الداخليين). والنوع الأخر هيكل الملكية المشتتة حيث



تتجسد في عدد كبير من المالكين، كل منهم يمتلك عدداً قليلاً من الأسهم، وبالتالي لا يوجد ما يحفزهم على المراقبة أنشطة المصرف وعدم الاشتراك في قرارات أو سياسات الإدارة ويطلق عليها (الخارجيين)، وتقاس تركيز الملكية بنسبة الأسهم المملوكة من قبل أكبر مساهم في الشركة نسبة إلى إجمالي عدد الأسهم، ويقاس أكبر منتفع من المساهمين في الشركة، وأكثرهم قوة في مجلس الإدارة، كما يعكس مدى ممارسة الشركة لأنشطة تسريب وإخفاء موارد الشركة. أن تطبيق الحوكمة الجيدة يتوافق مع وجود هياكل الملكية المشتتة وبالمقابل فإن هياكل تركيز الملكية تضعف وتقل من تطبيق الحوكمة حيث أن قابلية كبار حملة الأسهم في نزع ملكية حاملي أقلية الأسهم تتعلق بشكل كبير ومباشر بدرجة التي يسيطرون بها على الشركة (الفتلاوي، 2011: 103)، ويأخذ تركيز الملكية مستويات عدة وعلى وفق الاتي (Macmillan, 2004: 21)

أ- السيطرة الكاملة: هذا النوع من السيطرة موجود في الشركات العائلية. ب- السيطرة الأغلبية: مشابهة للسيطرة الكاملة لاسيما في الحالات التي يكون فيها المساهمون أقلية. ج- سيطرة الأقلية: مجموعات صغيرة من المستثمرين تشكل معا لتحقيق السيطرة.

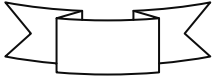
د- الرقابة الإدارية: الإدارة نفسها تتحكم في الأنشطة ولا تعمل حتى تكون الملكية منتشرة.

2-2- آليات خارجية:

تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابة التي يحاسبها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، إذ يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة (Wikipedia, 2007: 7)، وتعددت الآليات الخارجية للحوكمة المصرفية وهي سوق رقابة الشركات والتشريعات والتنظيمات التي تخضع لها المصارف، ورأس المال الخارجي، إلا أن الإجماع كان متركزاً على سوق رقابة الشركات كأكثر آلية مهمة للحوكمة المصرفية الخارجية (Vitalii, 2000: 9).

2-2-1- سوق رقابة الشركات (الاستحواذ العدائي):

الاستحواذ مصطلح يشير إلى نقل السيطرة على الشركة (الشركة المستهدفة) من إحدى مجموعات المساهمين إلى مجموعة أخرى (الشركة مقدمة العطاء، أو العارضة أو المزيدة)،



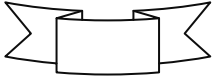
ويتخذ الاستحواذ بالغالب صفة الاستحواذ العدائي الذي يقوم على استيلاء احد المصارف على أسهم المصرف المستهدف من دون الاهتمام بموافقة إدارة المصرف المستهدف من عدمه وغالبا ماتم من دون موافقته من خلال عرض سعر مغري للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة (محمد وراضي، 2013: 138-137). وتقاس من خلال تركيز الأسهم المملوكة من قبل اثنين من اكبر عشرة مساهمين بعد المساهم الأكبرالأول، ويقيس هذا المؤشر آلية السوق لرقابة الشركات، وعادة مايحاول كبار حملة الأسهمالأكثر سيطرة في نزع ملكية حملة أقلية الأسهم وتجريدهم منها لكي يقللوا من التحدي الذي يواجههم من قبل مساهمين آخرين، وقد أعطى (Zingales 1995) لأصوات المساهمين (2.10) قيمة تمثل قوة المنافسة لآلية رقابة الشركة، حيث تمثل هذه القيمة مقياس للتحدي المحتمل الذي يواجهه كبار حملة الأسهمالأكثر سيطرة من قل مساهمين آخرين، حيث تكون آلية السوق لرقابة الشركات من مجموعة المالكين المحتملين الذين يسعون لشراء مراكز الملكية أو الاستحواذ على الشركات والذين يمثلون تهديدا لكبار حملة الأسهم (الفتلاوي، 2011: 121) ويحصل الاستحواذ بإحدى الطرق التالية : (Ross 675-674:1991, et al) (الشمري، 2012: 269-270).

1- التملك : ويتحقق التملك بإحدى الطرائق الآتية:

أ-الاندماج أو الاتحاد: هو اتحاد مصرفين او اكثر تحت إدارة واحدة وقد يؤدي الى التصفية مع ظهور مصرف جديد له شخصية المعنوية المستقلة ويسمى الاندماج، اما في حالة اتحاد الشركة مع شركة أخرى مع احتفاظ الشركة المكتسبة باسمها وشخصيتها، لكن تكتسب الشركة المكتسبة كل موجوداتها ومطلوباتها.

ب- اكتساب الأسهم: هي شراء أسهم التصويت للشركة، إما بالدفع نقدا، أو بحصص من الأسهم، او بأوراق مالية أخرى، هذه العملية في الغالب تبدأ من خلال عرض خاص تقدمهإدارةالشركة لإدارةالطرف المستهدف، وفي بعض الأحيان يقدم العرض مباشرة إلى مالكي المصرف المستهدف، من خلال استخدام عروض العطاء.

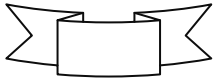
ج- امتلاك الموجودات: يستطيع المصرف الاستحواذ على مصرف آخر، من خلال شراء جميع موجوداته، وهذا النوع من الاكتساب يتطلب موافقة رسمية من مساهمي المصرف البائع.



2- المنافسين بالوكالة (التفويض): الوكالة هي حق الاختيار مكان صوت شخص آخر، ويتحقق الاستحواذ عن طريق المنافسين بالوكالة من خلال محاولة مجموعة من حملة الأسهم الهيمنة على مجلس الإدارة من خلال التصويت على أعضاء جدد.

3- الشخصية العابرة (أصحاب النفوذ): هي شراء جميع أسهم الملكية للمصرف من قبل مجموعة صغيرة من قبل مستثمرين وهذه المجموعة تتضمن أعضاء من الإدارة صاحبة المصالح وبعض المستثمرين من الخارج.

يرى الباحث إن العلاقة بين الآليات الداخلية والخارجية ، علاقة عكسية ، وذلك أن ضعف أداء المدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة ينعكس سلباً على العوائد المتحققة ، وعدم تحقيق مصالح أصحاب الأسهم ، الأمر الذي قد يعرضها إلى تهديدات السوق واستحواذ المنظمات على المصرف ، إي إن كلما كانت الآليات الداخلية فاعلة كلما اضعفَ فعالية الآليات الخارجية والعكس صحيح ، وبعد التعرف على فقرات الحوكمة المصرفية التي تضمنها المبحث بانها الثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين الأطراف الداخلية والخارجية للمصرف فكلما اتسع مجال تطبيقها كلما انعكس ذلك إيجابياً على أدائها وبالنتيجة مصلحة أكبر وأهم للمصرف والمجتمع ، ولا بد من التعرف على النماذج للحوكمة المصرفية السائد في الدول المتقدمة والتي تساهم التطبيق السليم للحوكمة، ويمكن تلخيص هذه النماذج في الجدول (2-5) .

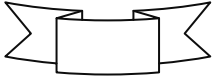


جدول (2-5) يبين الفروق في نظام الحوكمة المصرفية بين النظام الهولندي والكوري الجنوبي والامريكي

الإبعاد	نظام الحوكمة الهولندي	نظام الحوكمة الكوري الجنوبي	نظام الحوكمة الامريكي
انتخاب مجلس الادارة	ينتخب من قبل المجلس الاشرافي (حملة الاسهم) ويكون حصة النساء في المجلس (30%) يكونون مستقلون ويكون احد الاعضاء من (الموظفين او مجلس الادارة)	ينتخب من قبل المساهمين وله الحق في التعيين واقالة الادارة ، ويتكون المجلس من اعضاء خارجيين ويفضل رئيس المجلس من المدراء الخارجيين ويمتلك الاستقلالية ، ويشكل لجان (الترشيح ، المراجعة ، والتعويضات)	ينتخب حملة الاسهم مجلس الادارة ليتولى الاشراف على أنشطة المصرف ، واختيار والاشراف على المدير التنفيذي وتعيين فريق الادارة العليا ، ويمتلك المجلس استقلالية وترتبط به لجان (التعويض ، المراجعة ، وحوكمة الشركات)
تركيز الملكية	ملكية الغير مركزة	ملكية مركزة	ملكية مشتتة
دور حملة الأسهم	متابعة اعمال المصرف ويستطيع اعضاء اعطاء اولوية لمصلحة الخاصة مع الاخذ بنظر الاعتبار مبدأ المعقولية والانصاف لحماية حقوق الاقلية من خلال مبدأ المساواة ، وقدرة المساهم الذي يمتلك ثلث راس المال المصدر ايقالة اي عضو في مجلس الادارة ، ولهم الحق في تعيين وعزل اعضاء مجلس الادارة ومجلس الاشراف	متابعة اعمال المصرف والحصول على اي معلومات يحتاجونها عن القوائم المالية وعن المعلومات الكاملة عن المرشحين للادارة	يعينون ويشرفون على المدراء التنفيذيين ومراقبة ومتابعة اعمال المصرف من خلال تقارير اعضاء مجلس الادارة
المدقق الخارجي	يتم تعيينه من قبل مجلس الاشراف بمشاركة لجنة المراجعة ومجلس الادارة	تكون لجنة التدقيق (3) اعضاء من مجلس الادارة وتكون مستقلة عن الادارة ويفضل أن يكون مدير للجنة مستقل	لجنة التدقيق تتكون من (3-5) اعضاء مستقلين وهي المسؤولة عن تحديد المدقق الخارجي ويمتلك المدقق الخارجي الاستقلالية
ممارسة السلطة	يشكل مجلس الاشراف من قبل المساهمين ودوره رقابي والاشراف على سياسات مجلس الادارة وتقديم المشورة لمجلس الادارة ، وتشكيل لجان (المكافأة ، التدقيق ، والتعيين)	يشكل من قبل المساهمين والاشراف على أعمال المصرف والقدرة على التأثير في اعمال الادارة لما لهو مصلحة للمصرف	تقاسم ادارة الوظائف اليومية بين المدير التنفيذي والادارة العليا
الإفصاح والشفافية	الإفصاح والشفافية في القوائم المالية عالية ومع جميع الجهات	محدودية الإفصاح والشفافية	الإفصاح والشفافية في القوائم المالية عالي وبنية قانونية متطورة جداً
هيكل المجلس	ثنائي مجلس الادارة والادارة التنفيذية وتقسيم الادوار بين رئيس المجلس الادارة والمدير التنفيذي	تقسيم الادوار بين مدير المجلس لادارة والمدير التنفيذي	الجمع بين رئاسة المجلس الادارة والمدير التنفيذي

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على (Chung,2003:1-50)(Business Round table,2012:1-32)

(Bekkum et al,2010:1-33)

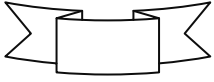


المبحث الثاني الأداء المصرفي Bank Performance

يتناول هذا المبحث الإطار المعرفي للأداء المصرفي، فقد تناولت الفقرة الأولى من المبحث مفهوم الأداء بينما تتناول الفقرة الثانية مفهوم الأداء المصرفي ومؤشرات القياس التقليدية والحديثة والمخاطر التي تواجه المصارف .

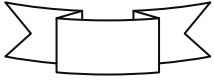
2-2-1: مفهوم الأداء:

إن مفهوم الأداء ليس جديداً على ساحة الأدبيات الإدارية والدراسات المحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة، ولقد سعت الشركات قديماً وحديثاً إلى تحقيق أهدافها التي تمت صياغتها لديمومة الشركة واستمراريتها في ظل ظروف وتحديات حرجة للغاية كازدياد حدة المنافسة واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات فضلاً عن البحث عن أساليب جديدة ومعاصرة تتسجم والتطورات الحاصلة على مستوى البيئة الخارجية كانتشار ظاهرة العولمة وغيرها من المفاهيم الإدارية الحديثة، الأمر الذي استرعى اهتمام المصارف ورفع مستوى أدائها (الماضي، 2006: 161)، تزخر الأدبيات الإدارية بالعديد من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الأداء من جوانبه كافة، لكنها لم تتوصل إلى اتفاق أو إجماع حول مفهوم محدد للأداء لارتباطه بالمتغيرات والعوامل البيئية المختلفة، سواء الداخلية أو الخارجية منها، وتشعبها وتداخلها وتأثيرها المتبادل (الملكاوي، 2008: 28)، وعرف الأداء بأنه النتيجة النهائية للنشاط (Wheelen and Hunger, 2002: 243)، وأيضاً يعبر عن قدرة الشركة على تحقيق أهدافها باستخدام الموارد المتاحة بطريقة كفوءة وفاعلة (Daft, 2003: 12)، يرتبط الأداء ببعض المفاهيم ذات العلاقة ومن أهمها: مفهوم الكفاءة والفعالية (Effectiveness and Efficiency)، حيث تشير الفعالية إلى الأهداف المتحققة المحددة من قبل يخطط النظر عن التكاليف المرتبطة بها، أما الكفاءة فتشير إلى نسبة المدخلات المستهلكة إلى المخرجات المتحققة، فكلما كانت المخرجات أكثر من المدخلات فإن الكفاءة تكون أعلى (الملكاوي، 2008: 30) وفي ضوء ما تقدم فإن الأداء يشير إلى تحقيق الشركة لأهدافها المخططة وفقاً للمعايير المحددة سلفاً.



2-2-2: مفهوم الأداء المصرفي:

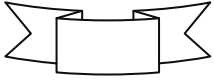
يمثل الأداء مقابلة أداء الشركة بأداء منافسيها للتعرف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف والحد منها (Kotler and Armstrong, 1999:45) ، ويعرف الأداء المصرفي بأنه النتائج المالية والتشغيلية التي حققها المصرف خلال فترة زمنية معينة (حمو ، 2009: 44) ، أيضا عرف بأنه الوسائل اللازمة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها ، بهدف تغطية احتياجات المتعاملين معها (سماح ، 2014: 23) ، بينما نوعية الأداء هو السعي لتعظيم مردود المصرف مقابل تدنية المخاطرة ، وقد يحقق المصرف في اي وقت مستويات عالية من المردود من كل من الموجودات وحقوق الملكية ، ولكن مثل هذه المستويات من العائد لا بد أن تقارن بمستويات المخاطرة التي يتحملها ، مقابل ذلك . فمثلا قد يستطيع المصرف تحقيق مستويات أعلى من المردود من خلال تخفيض المصروفات العاملة بدون تأثير في نوعية الإيرادات ، غير انه قد يتحقق ذلك ، في حالات أخرى ، مع تحمل المصرف لمخاطر السيولة وسعر الفائدة والائتمان وبشكل ملحوظ ، وفي حالات كهذه ستكون الإيراح المستقبلية أكثر عرضة للتقلب . كما قد يتعرض المصرف للخسائر لذلك لا بد من تحليل وتقييم أداء المصرف من خلال المبادلة بين المردود والمخاطر (عبد الله والطراد، 2006: 116) ، ويبرز الأداء المصرفي في تحديد قدرة المصارف على إدارة أموالها والهادفة إلى تحقيق غايات متعددة سواء كان ذلك على صعيد المساهمة في تنمية اقتصاد البلد وفي تحقيق الإيراح والنمو وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للمصرف وكفاءة الإدارة وسياسات التوظيف للأموال والقدرة على الموازنة بين أهداف المصرف بما يضمن أداء المصرف بكفاءة تجنبه تحقيق الخسارة أو المنافسة الحقيقية سواء كانت محلية أو أجنبية محتملة (Allen and Parwada, 2004: 115).



2-2-3: تقييم الأداء المصرفي:

تمثل عملية تقييم الأداء خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية إذ أن جوهر عملية تقييم الأداء يتم من خلال مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة المصرف لمؤشرات محددة ومسبقة، وذلك من أجل الحكم على مستوى نجاح المصرف ككل أو مستوى الأنشطة الداخلية له. والغرض من تقييم الأداء كونه يستخدم أداة لتشخيص وإعادة النظر في عملية تطوير الأداء الفردي وأداء المصارف بشكل عام. (Ross, 1995: 125)، فعملية تقييم أداء المصرف تبين مدى تحقق الأهداف الموضوعية من قبل الإدارة والمساهمين ، وتختلف أهداف المصارف فيما بينها ، بعض المصارف ترغب في النمو بشكل أسرع وتحقيق بعض الأهداف النمو طويلة الأجل ، والبعض الآخر يفضل حياة هادئة وقليلة المخاطر (Abaenewe et al, 2013 :175)، تعد الشفافية من الركائز الأساسية التي جاءت بها الحوكمة المصرفية من أجل تحقيق الرقابة الفعالة على أداء المصارف فتوفر المعلومات وتطبيق معايير المحاسبية الدولية (صيام ، 2009 : 8) ، ويمثل تقييم الأداء الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي (حنفي ، 2007 : 355) ، وتحقق عملية تقييم الأداء المصرفي فوائد عديدة : (سماح ، 2014 : 24)

- 1 يعدّ من أهم وأنجح الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط ، فهو يساعد بصورة مباشرة في التعرف على المشكلات وحلها ، وكذا على مواطن القوة والضعف في المصرف .
- 2 يساعد تقييم الأداء متخذي القرار على اتخاذ القرارات السليمة والفعالة للمصرف ، سواء كانت متعلقة بالتطور أو الاستثمار أو إجراء بعض التغييرات الجوهرية .
- 3 المساعدة في وضع الاستراتيجيات التجارية (الخدمة ، العملاء ، التسويق ، والمنافسة) للمصرف .
- 4 الكشف عن التطور الذي حققه المصرف من خلال الكشف عن المستوى الاداء الفعلي .
- 5 يظهر التقييم الأداء للمصرف المركز الاستراتيجي له ضمن البيئة المصرفية ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لذلك .
- 6 يوضح تقييم الأداء المصرفي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة له .
- 7 يساعد تقييم الأداء المصرفي في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الاهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية .
- 8 يجعل تقييم الأداء المصرفي على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه .



2-2-4: مؤشرات قياس الأداء المصرفي:

تتأثر عملية الأداء في المصارف باهتمام بالغ من لدن إطراف عدة، كالمالكين والمودعين والمقترضين والعاملين، من أجل الحصول على تفسير مثير وبناء يجب حساب النسب باتساق وتماسك ومقارنتها مع الأرقام الحقيقية، وأن قيمة أية نسبة تعتمد على مقدار كل من البسط والمقام وتتغير إذا ما تغير أحدها. (Koch and Macdonald, 2000: 113)، والنهج الواسع الاستخدام في قياس أداء المصارف هو النهج المحاسبي باستخدام النسب المالية، ويعتبر المنهج المحاسبي باستخدام النسب المالية من الأساليب التقليدية في قياس أداء المصارف، وقياس أداء المصارف يمكن أن تساعد على تحسين الأداء الإداري من خلال تحديد أفضل وأساء الممارسات الإدارية (Kumbirai and Webb, 2010: 35)، وثوب المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف في تصنيفات عدة :-

1- مؤشرات العائد

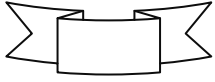
1-1- مؤشرات العائد غير المعدلة بالمخاطرة :

هذا المؤشرات تقيس الأداء دون تعديله بالمخاطرة وتشمل :-

1- معدل العائد على الموجودات (ROA) Return on Assets Ratio

يطلق أيضاً على معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد على الاستثمار ، لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل ، وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية (Rose, 1999 : 138) ، يُعدّ مقياساً للحكم على كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتاحة ، ويتم حسابه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الموجودات وكما هو مبين ادناه (هندي ، 2009 : 259)

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}}$$



2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On EQUITY

تقيس هذه النسبة ما يحصل عليه المالكين من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط المصرف (هندي ، 2010: 433) وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف ، وأيضاً ارتفاعها يدل على المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (درجة اعتماد المصرف على الاقتراض) ، وانخفاضها يشير إلى اعتماد المصرف تمويلاً متحفظاً بالقروض وتقاس بتطبيق المعادلة الآتية: (63: 1999 Hemple and Simonson)

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

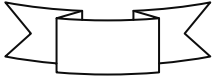
توجد العلاقة بين (ROA و ROE) ، حيث ينبع الفرق بين الأثنين من استخدام الرافعة المالية ، إذ عن طريق ضرب العائد على الموجودات (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية :

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \text{إجمالي الموجودات} / \text{حقوق الملكية}$$

فانه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الموجودات}) \times (\text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي الإيرادات}) \times (\text{إجمالي الموجودات} / \text{حقوق الملكية})$$

يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل ، فإذا حقق المصرف عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فانه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الموجودات أو إلى الرافعة أو كليهما (قريشي ، 2004 : 91) ، أن معدل العائد على حق الملكية هو نتاج لفاعلية قرارات الاستثمار وقرارات التمويل ، ولكن لايعتبر المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية حوكمة الشركات ، أي فاعلية الإدارة في تعظيم ثروة الملاك ، وذلك بسبب أن معدل العائد على حق الملكية لاياخذ عنصر المخاطرة بالحسبان ، أي أن معدل العائد يمثل جانب واحد من الصورة وهو العائد ، ولكن لا يؤخذ حجم المخاطر التي يتعرض له هذا العائد في الحسبان ، فقياس المخاطر يتم إما بالانحراف المعياري أو درجة الرفع الكلي (وهو يعكس مستوى كل من الرفع التشغيلي والرفع المالي) اللذان يعكسان درجة المخاطر التي تتعرض لها مكونات معدل العائد على حق الملكية . فالرفع التشغيلي (Operating



Leverage) يقيس التقلب الذي يتعرض له صافي ربح التشغيلي (التقلب في ربحية قرارات الاستثمار) بسبب التغيير في حجم المبيعات ، أما الرفع المالي (Financial Leverage) فيقيس التغيير في صافي الربح قبل الضريبة نتيجة التغيير في صافي ربح التشغيلي (التقلب في ربحية قرارات التمويل) (هندي ، 2009 : 207) .

3 - هامش صافي الدخل Net Income Margin

يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب وكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب / ان صيغة هذا المؤشر هي : (Cornett et al ,2006 :31)

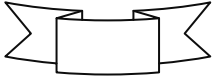
$$\text{هامش صافي} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

4- هامش الفائدة الصافي : Net Interest Margin

يُسمى أيضاً بمؤشر صافي الفائدة الى الموجودات المولدة للدخل وصيغة هذا المؤشر هي : (Koch and Macdonald ,2000 : 180) (Cornett et al , 2009 :31)

$$\text{هامش الفائدة الصافي} = \frac{\text{صافي الفوائد (الفوائد المقبوضة المدينة - الفوائد المدفوعة)}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

ينكون بسط المؤشر من صافي الفائدة (الفرق بين الفوائد المقبوضة الدائنة وهي ، يحصل عليه المصرف من فوائد نتيجة منحه الائتمان والدخول في الاستثمارات المربحة أي (إيرادات الفائدة) الفوائد الدائنة ، والفوائد المدفوعة ويقصد بالمبالغ التي تكون على شكل فوائد منحها المصرف لزيائنه عن حسابات التوفير والودائع الثابتة وأي (مصاريف الفائدة) الفوائد المدينة ، أما المقام فيمثل الموجودات المربحة وهي الموجودات العاملة والمولدة للدخل والمتمثلة (إجمالي الاستثمارات وإجمالي الائتمان النقدي) ، أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع مقدار الفوائد الدائنة المتحققة من جراء استثمار موجودات المصرف بالمقارنة مع الفوائد المدينة المدفوعة للزيائن . والدخل المتحقق من الفائدة هو المبلغ أو الفائدة أو الرسوم من المال تم اكتسابها من الموجودات الكلية للمصرف من ضمنها الفوائد على القروض والفوائد على الودائع لدى المصارف الأخرى وغيرها .



5- استخدام الموجودات The use of assets

يمكن لهذه النسبة أن تستخدم لقياس كفاءة إدارة الموجودات وسياسة إدارة محافظ الموجودات ، وتتأثر هذه النسبة بكمية الموجودات المدرة للربحية الموجودة ضمن إجمالي الموجودات ، وعند ارتفاع الموجودات المربحة المتمثلة بالقروض ذات المتحصلات العالية ترتفع نسبة تلك الموجودات وتتنخفض بانخفاض كميتها . وصيغة هذا المؤشر هي : (Rose,1991 ; 135)

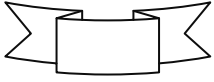
$$\text{دوران الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

1- 2- مؤشرات العائد المعدلة بالمخاطرة

تعمل العديد من المصارف الكبيرة في الوقت الحاضر على تقييم الأداء بالعائد والمخاطرة على حد سواء باستخدام مؤشرات جديدة وذلك بسبب تعاضم وتنوع المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف نتيجة التحرر المالي والتطور التكنولوجي في الصناعة المصرفية ، ومن هذه المؤشرات:

1- نموذج العائد المعدل بالمخاطرة على رأس المال (RAROC) Risk - Adjusted Return on Capital

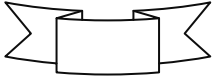
يمثل معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RAROC) من الأدوات الأكثر شيوعاً في الاستخدام في تقييم المخاطرة أزاء العائد في عالم الاستثمار وذلك لأنه يمكن من مقارنة الاستثمارات مع عوامل المخاطر المتفاوتة وذلك من خلال تقديم طريقة لحساب أثر تلك المخاطر في عائد الاستثمار المتوقع ، فان اغلب المؤسسات المالية تستخدم هذا النموذج لغرض تقييم المبادلة العائد والمخاطرة ويتم وصفه في اغلب الأحيان بأنه (إدارق رأس المال الاقتصادي) ، يعرف معدل العائد المعدل بالمخاطرة إلبأس المال (RAROC) بأنه (مقياس لقياس معدل المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد من عدة موجودات وأنشطة كما يعطي قاعدة اقتصادية لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة منسجمة ويعد أداة يمكن بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد بمختلف الموجودات) (الإمام و



العامري ، 2012 : 182) ، ويعرف أيضاً بأنه النسبة بين العائد المعدل بالمخاطر للموجود المالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة والذي هو رأس المال الاقتصادي (كمال و بورقية ، 2009 : 7) ، استنتجت العديد من الدراسات كدراسة (European Central Bank , 2010) إن نموذج (RAROC) يعطي تخفيضاً للعائد على وفق المخاطر وتعديل رأس المال في ضوء توزيع تلك المخاطر ، ويتم قياس الأداء بالتركيز على التحليل المالي والمخاطر السوقية ومدى تأثيرها على الأداء المصرفي ، وصيغة معادلة هذا المؤشر هي : (Koch and Macdonald ,2000 : 175)

$$\text{معدل العائد المعدل بالمخاطرة على رأس المال (RAROC) =} \frac{\text{الدخل المعدل بالمخاطرة}}{\text{رأس المال}}$$

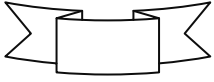
إن مؤشر (RAROC) يتضمن إدارة ثلاثة أنواع من المخاطر تتمثل في مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيلية . (كمال و بورقية ، 2009 : 7) ، بعض الشركات ومن ضمنها المصارف تقوم بتخصيص رأس مال المعدل بالمخاطرة على أساس حساب القيمة تحت المخاطرة (القيمة الاقتصادية المضافة VAR) لأن القيمة تحت المخاطرة (القيمة الاقتصادية المضافة) هي المقدار الذي يوضح أعظم خسارة متوقعة للمصرف أو محفظة الأنشطة المصرفية خلال مدة زمنية معينة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار توافر الاحتمالية ، فالمصارف التي تستخدم وجهة نظر هذه تنظر إلى القيمة الاقتصادية المضافة عند تخصيصها لمخاطرة رأس المال باستخدام معدل العائد المعدل بالمخاطرة للرأس المال (RAROC) (Koch and Macdonald ,2000 : 183) .



2- معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (Return on Risk – Adjusted Capital (RORAC))

تستخدم هذه المفاهيم لتحديد مقياس العائد المتولد بواسطة وحدة الأعمال، ومقارنة هذا العائد مع رأس المال المخصص لكل وحدة من وحدات الأعمال. وربما يجري بعض تعديل على الدخل أو العائد من خلال المخاطرة (RAROC) وهذا يعني أن الخسائر المتوقعة* سوف يتم طرحها من العوائد كما تطرح المصروفات الأخرى وبشكل تبادلي، فان قياس رأس المال قد يجري تعديله بالمخاطرة (RORAC)، وهذا يعني أنه يمثل أكبر مقدار للخسارة المحتملة المستندة على إحصائية تحقق العوائد المستقبلية، أو هو المقدار الضروري لتغطية التقلب في الإيرادات. كذلك، فان بعض المصارف تطرح كلفة رأس المال من مقياس العائد لتقدير العوائد الاقتصادية (Koch and Macdonald, 2000:176). ويمكن توضيح مجال استخدام (RORAC) ضمن النشاط الاستثماري للمصرف كما في الشكل (2-2) الآتي : (Buchetal, 2010:2)

* الخسائر نوعين في المصارف : 1- الخسائر المتوقعة : وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها ، مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات ، والتي يتحوط لها المصرف بالاحتياطات المناسبة 2- الخسائر غير المتوقعة : وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لإحداث غير متوقعة ، مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق ، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير متوقعة (أبو كمال ، 2007 : 67 – 68) .

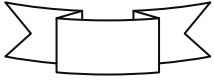


يوضح الشكل أعلاه موجودات لأحد المصارف تتكون من نشاطين استثماريين الأول هو الإقراض بالتجزئة (على سبيل المثال القروض قصيرة الأجل)، والنشاط الثاني يمثل التمويل المهيكل (على سبيل المثال تمويل طويل الأجل). يوضح الشكل بأن رأس المال الاقتصادي يتكون من حاصل جمع القروض بالتجزئة والتمويل المهيكل. ويقوم المصرف بعملية تنويع رأس ماله الاقتصادي من خلال تخصيص رأس المال هذا على النشاطين الاستثماريين المذكورين أعلاه.

يوضح الشكل بأنه يمكن حساب التغير في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) الناجم من التغير في ربحية الإقراض بالتجزئة مقسوماً على التغير في رأس المال الاقتصادي الخاص بالقروض التجزئة. ولذلك إذا كان التغير في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) الخاص بالقروض التجزئة أكبر من العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) الإجمالي فإن هذا يؤدي إلى اتخاذ قرار يوصى بالتوسع في هذا النشاط (الإقراض بالتجزئة)، أما فيما يتعلق بالنشاط الأخر يوضح الشكل بأن التغير في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) الخاص بالتمويل المهيكل يحسب من خلال تقسيم التغير في ربح نشاط التمويل المهيكل مقسوماً على التغير في رأس المال الاقتصادي الخاص بالتمويل المهيكل، فإذا كان التغير في العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) الخاص بالتمويل المهيكل أصغر من إجمالي العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC)، فإنه يتم تقليص نشاط وحدة الأعمال هذه.

وأخيراً فإن تقليص نشاط معين وتوسع في نشاط آخر ينعكس بالنتيجة النهائية على إجمالي معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC)، والذي يحسب من خلال تقسيم إجمالي الربح على رأس المال الاقتصادي، وبالنتيجة النهائية فإنه يتم باتخاذ القرار بالتوسع أو من عدمه. عند تقييم وحدات الأعمال المختلفة للمصرف فإنه بالواقع من غير الملائم رؤية كل واحدة منها عملية مستقلة. وهذا ناجم من الحقائق التي تشير إلى أنه ما هو مقدار مخاطرة كل وحدة أعمال التي تضيفها إلى المصرف بشكل عام. فعلى سبيل المثال لدينا بيانات لأحد المصارف ولقسم القروض لمدة (30) شهر والمتعلقة بالإيرادات ومصاريف القسم والخطوات الرئيسية للتحليل : (Koch & Macdonald, 2000:183)

1- كان الوسط الحسابي للملاحظات بلغ (5.06) مليون دولار والانحراف المعياري لهذه المشاهدات بلغ (0.735) مليون دولار.



2- يتم حساب معدل العائد الخالي من المخاطرة الشهري بقسمة المعدل العائد الخالي من المخاطرة السنوي والبالغ (5.5%) على (12) شهر وبلغ (0.004583) .

3- يتم تقسيم الانحراف المعياري للدخل (S) على متوسط معدل العائد الخالي من المخاطرة الشهري (RF) من أجل احتساب رأس المال المعدل بالمخاطرة (RAC) وبلغ (160.364) مليون دولار .

4- تقسيم صافي الدخل (I) على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RAC) يتم من خلالها حساب معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) وبلغ (0.0399) الشهري ، أي (3.99) والسنوي يبلغ (47.89%) .

إذا كان هناك وحدة أعمال تعمل إلى خلق تدفقات نقدية (أو تمتلك قيمة سوقية) فهذا يعني تختلف وبشكل معاكس تماما مع التدفقات النقدية الأخرى للشركة (القيمة السوقية الاجمالية)، وهناك منافع للتنويع تحصل عليها وحدة الأعمال .في الحقيقة اذا كانت التدفقات النقدية هذه ناجمة من أي شيء إلا أنها ترتبط وبشكل إيجابي تام (+1) مع التدفقات النقدية الأخرى للشركة ، فهذا يعني أن هناك منافع للتنويع . أما الارتباط السلبي التام (-1) فانه يشير إلى أن التدفقات النقدية للوحدة الأعمال تختلف تماما في الاتجاه عن التدفقات النقدية لوحدة أعمال أخرى.

2- مؤشرات المخاطرة :

إن المخاطر التي تواجه جميع المؤسسات المالية يمكن تجزئتها إلى ثلاثة أنواع من منظور الإدارة وهي :

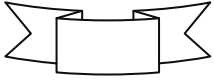
(Santomero , 1997 :3)

1-المخاطر التي يمكن تخفيفها أو تجنبها عن طريق الممارسات التجارية البسيطة .

2-المخاطر التي يمكن نقلها إلى المشاركين الآخرين .

3-المخاطر التي يجب ان تدار بنشاط على مستوى الشركة .

وتعرضت البيئة المصرفية إلى العديد من الأزمات مما دفع الفكر المصرفي إلى التطور لمواجهة هذه الأزمات ومواكبة التطورات العالمية في الصناعة المصرفية ،فأصبح من الضروري الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية. ووصف البعض إدارة المخاطر بأنها عملية اتخاذ القرار،باستثناء تحديد وتقييم المخاطر ، في حين إن البعض الآخر يصف إدارة المخاطر باعتبارها عملية متكاملة ،بما في ذلك تحديد وتقييم المخاطر واتخاذ القرارات حول قضايا

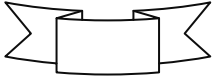


المخاطر، وتعرف إدارة المخاطر هي النهج المنتظم لتحديد أفضل مسار للعمل في ظل عدم اليقين من خلال تحديد وتقييم وإدراك قضايا المخاطر (Bery, 2010: 80-81)، وعرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Services Round) المخاطرة المصرفية بأنها احتمال حصول الخسارة لوجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه، إذ إن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى (الإمام والعامري، 2012: 174). إن تعظيم الربح يوجي إلى مدراء المصارف القيام بالاستثمار في الموجودات التي تنتج أعلى نسبة عائد مع احتفاظ تكاليف وإطئة، ومن أجل الحصول على عائد أكبر يستوجب على المصرف المخاطرة بدرجة أعلى أو تكاليف تشغيلية منخفضة، وبذلك فإن إرباح تختلف حسب المخاطر التي تمر بها، وإدارة المخاطر عبارة عن عملية من خلالها يقوم المدراء بتشخيص وتحديد وتقدير ومراقبة وسيطرة على المخاطر ذات الصلة بالأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية. (Kochand Macdonald, 2000: 120-121)، وتحتوي الحوكمة الرشيدة بالمصارف على الخطط والسياسات في وضع وتحديد وتطبيق المسؤوليات واتخاذ القرارات والمساعدة للحصول على معلومات المصرف في تحديد المخاطر (Bratanovic and Greuning 2009: 43)، والمصارف تواجه العديد من المخاطر منها:

1- المخاطر الائتمانية:

عرفت بأنها مخاطرة عدم تسديد الفوائد أو أصل المبلغ أو كليهما للأوراق المالية أو القروض في الوقت المحدد (Hempel and Simonson, 1999: 68). وعرفت أيضا بأنها المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما معا سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقيات والعقود المبرمة، وهناك علاقة طردية بين العائد والمخاطر فكلما زادت مخاطر الائتمان بسبب زيادة القروض التي ليست من الدرجة الأولى (هامش ضمان يقل عن مبلغ القرض) كلما زادت العوائد، يعني ذلك أن المصرف يمكنه تخفيض مخاطر الائتمان بنخفيض العائد وذلك بالاحتفاظ بنسبة قليلة من القروض خارج فئة القروض من الدرجة الأولى (حنفي، 2007: 371)، إن من أهم نسب قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف تتمثل بنسبة القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات وعلى وفق الصيغة التالية: (Hempel and Simonson, 1999: 67).

إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات =
إجمالي الموجودات الكلية



إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف لان ذلك يعكس زيادة الائتمان النقدي والمتمثل بالقروض قصيرة الأجل والتسهيلات المصرفية التي على المصرف مواجهتها وخاصة صعوبتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين .

2- مخاطر السيولة:

تعرف بأنها احتمال عدم توافر الأموال اللازمة عند الطلب عليها نتيجة لتلبية سحبيات الودائع، ولمواجهة طلبات الائتمان من قبل الزائرين (Rose, 1999:140) تتفاقم مخاطر السيولة عندما لا يستطيع المصرف الوفاء بالتزاماته المالية سواء كانت في صورة منح قروض جديدة أو مقابلة السحوبات على الودائع، وبالمقابل عدم قدرته في الوصول إلى مصادر نقدية جديدة (فعلية أو محتملة) للسيولة، الأمر الذي يترتب عليه عدم كفاية السيولة، ومن الممكن أن يؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام ملاءة المصرف المالية وفقدان العديد من زبائنه وتحولهم إلى المصارف المنافسة الأخرى ومن ثم إلحاق الخسائر بالمالكين (الخالدي، 2008: 129) ، أن من أهم نسب قياس مخاطرة السيولة في المصارف تتمثل وفق الصيغة التالية : (محمد وراضي ، 2013 :

$$\frac{\text{الأرصدة النقدية لدى المصرف}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{مخاطرة السيولة}$$

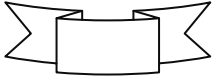
إن ارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية سواء كانت في الصندوق او لدى المصارف والتي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة .

3- مخاطر السوق

هي من المخاطر الأكثر إثارة وقلق في القطاع المصرفي ، والناجمة من تغييرات في المستوى العام لأسعار الفائدة ونسبة أسعار العملات (Santomero , 1997 :8).

ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها الإرباح أو رأس المال نتيجة التغيرات في القيمة السوقية الكلية للأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف، وتبرز مخاطر السوق بشكل اكبر في حالة ارتفاع أسعار الفائدة ولا سيما إذا كانت الزيادة غير متوقعة فان القيمة السوقية للسندات الثابتة الدخل (كالسندات والقروض الثابتة المعدل) ستخفض والمصرف الذي يواجه الحاجة لبيع هذه الموجودات في سوق السعر المرتفع سيواجه انخفاض سعر الفائدة بالمقابل سيرفع قيمة السندات ثابتة الدخل والقروض ذات السعر الثابت مما يؤدي الى تحقيق مكاسب رأسمالية (Rose,1999:44) ، وتقاس مخاطرة السوق من خلال المعادلة التالية : (محمد وراضي ،

(2013 : 183)



القيمة الدفترية لموجودات المصرف
مخاطرة السوق =
القيمة السوقية المخمنة بالموجودات

4- مخاطر التشغيل:

إن مخاطر التشغيل تشير إلى احتمالية وجود اختلافات وتباين كبير في نفقات التشغيل من ماهو متوقع، أو حصول انخفاض في الدخل الصافي والقيمة الثابتة، بعض المصارف ليس لها القدرة في السيطرة على التكاليف المباشرة والأخطاء التي تقع من قبل العاملين - في نفس الوقت يستوجب على المصارف أن تقوم باستيعاب الخسائر المحتملة والواقعة سواء لأسباب تعود إلى العاملين أو الزبائن أو قد يتعرض المصرف للتزوير والسرقة. وإن المخاطر التشغيلية تظهر كذلك من الصعوبات التي تقف أمام كيفية قياس المخاطر غير المتوقعة أو الخسائر غير المتوقعة سواء بسبب النظام المستخدم أو قلة وضعف المعلومات التي تمت الاعتماد عليها أو مشاكل التزوير والكوارث غير المتوقعة (Kochand Macdonald,2000:128-129) ، ووضعت لجنة بازل (2) عدة أساليب في قياس المخاطر التشغيلية من هذه الأساليب* اسلوب المؤشر الأساسي (The Basic Indicator Approach) (Basel II,2006 :144)

$$K_{BIA} = [\sum (X\alpha GI_{1.....n})]n$$

K_{BIA} : كلفة رأس المال الخاضع للمدخل المؤشر الأساسي .

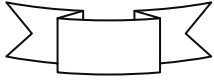
GI : الدخل الإجمالي السنوي الايجابي على مدى السنوات الثلاثة الماضية .

N : عدد السنوات التي دخلها الإجمالي ايجابي .

α : 15% وفقاً لما تحدده اللجنة .

أن المصارف التي تستخدم المؤشر الأساسي ، إن تحتفظ في حيازتها برأس مال لمخاطر التشغيل ، يساوي نسبة مئوية ثابتة (يرمز لها alpha) من متوسط إجمالي الدخل في خلال السنوات الثلاثة السابقة . وتستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل المصرف صفراً أو خسارة ، ويتم احتساب متوسط سنتين فقط، وإذا حقق المصرف خسارة في سنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة ، يطبق الركن الثاني من الاتفاق ، بان يحق لسلطة الرقابة المصرفية إن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية .

*الأسلوب النمطي (The standardized Approach) وأسلوب القياس المتقدم (Advanced Measurement Approach) (Basel II,2006 :146)



5- مخاطر رأس المال :

إن وجود هذه المخاطر يرجع إلى عدم كفاية رأس المال لامتناس الخسائر التي يمكن أن تحدث وبالتالي وصول هذه الخسائر للمودعين والدائنين (رمضان وجودة، 2003: 285).

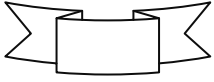
وتشير مخاطر رأس مال المصرف إلى مقدار الانخفاض في قيمة موجودات المصرف قبل أن يلحق الخطر بالدائنين والمودعين وهذا يعني ان المصرف الذي تبلغ فيه نسبة رأس المال إلى الموجودات 10% يمكنه تحمل انخفاض في قيمة موجوداته مقارنة بمصرف آخر تبلغ فيه هذه النسبة 5%. ويمكن قياس مخاطر رأس المال بمعرفة نسبة تغطية رأس المال للموجودات. وترتبط مخاطر رأس المال بعلاقة طردية مع معامل الرفع المالي ومع العائد على حقوق الملكية (Hempel and Simonson, 1999:68) ، وهناك مؤشرات عدة تقيس مخاطر رأس المال من هذه المؤشرات : (حنفي و ابو قحف ، 2004 ، 305)

مؤشر حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الموجودات الخطرة}}$

3- المؤشرات المعاصرة

1- القيمة السوقية المضافة (MVA)

تقيس صافي ربحية تكلفة رأس المال، وتُعدّ صافي إرباح التشغيل بعد طرح تكاليف مناسبة تحمل لتكلفة الفرصة البديلة لجميع رأس المال المستثمر في الشركة (Sharma and Kumar, 2010: 201) ، هو مقياس القيمة ، وذو علاقة وثيقة مع القيمة الاقتصادية المضافة وعكس القيمة الاقتصادية المضافة والتي تصف الوضع الداخلي للمصرف ، إن القيمة الاقتصادية المضافة تمثل الفائض الاقتصادي المتولد خلال فترة معينة ، في حين القيمة السوقية المضافة القيمة التي تم إنشائها بالاعتماد على السوق فيما يتعلق برأس المال الأساسي المستثمر ، إن هذا المؤشر يقيّم المصرف على أساس السوق من خلال الفرق بين القيمة السوقية لأسهمه ومقدار رأس المال الذي تم توفيره من قبل المستثمرين (المساهمين ، المدينون) وبحسب هذا الشكل وفق العلاقة التالية : (Gocejna , 2010 :41)



$$MVA = \sum_{t=1}^{\infty} \frac{EVA_i}{(1 + WACC)^t}$$

حيث أن :

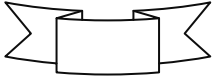
EVA_i = القيمة الاقتصادية المضافة .

WACC : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال .

2- بطاقة الدرجات المتوازنة (BSC)

إن هذا النموذج يعد نموذجاً متوازياً بين المقاييس المالية والمقاييس التشغيلية، ويتضمن مجموعة من المقاييس تصاغ في استمارة استبيان التي تقدم نظرة شمولية للأداء في مجالات المصرف المختلفة في الوقت نفسه. وهذا النموذج يرى إن أداء المصرف يكون من خلال أربعة أبعاد وليس البعد المالي فقط، وهي بعد مالي وبعد الزبون وبعد العمليات الداخلية وبعد التعلم والنمو (Davidson, 2002,6) فالبعد المالي للنموذج موجه نحو تحقيق الأهداف من أجل الوقوف على مستويات الأرباح المتحققة للشركة من خلال العمل على تخفيض التكاليف بالمقارنة مع المنافسين إلى جانب هدف النمو في المبيعات، وهذا البعد يسعى إلى تحقيق أكبر عائد على الاستثمار لأصحاب المصالح ، أما بعد الزبون فإنه يرتبط بتميز الشركة عن منافسيها في السوق ويتم ذلك من خلال الاحتفاظ بالزبائن الحاليين وكسب زبائن جدد والتركيز على الجودة العالية للمنتجات المقدمة والأسعار المناسبة والخدمات والعلاقات الجيدة مع الزبائن، والبعد الآخر هو العمليات الداخلية فيتعامل مع الأهداف عبر سلسلة القيمة بدء من البحث والتطوير وحتى خدمة الزبائن ما بعد البيع مروراً بالتصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع وذلك من أجل التأكد من كفاءة العمليات التشغيلية. والبعد الأخير هو بعد التعلم والنمو الذي يسعى إلى تطوير قدرات العاملين والحصول على رضاهم من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق الجودة المطلوبة لكل من العمليات والمنتجات وكذلك تعزيز قدرات نظم المعلومات وتحفيز العاملين من خلال الحوافز والمكافآت لتقديم أداء متميز للشركة. (السامرائي وآخرون، 2012: 266-261) ، فهذا المؤشر يقدم مساعدة كبيرة في حل مشاكل الرئيسة المتعلقة بتقييم الأداء وتنفيذ الإستراتيجية في المنظمات (Zhang and Li ,2009 : 206) .

3- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

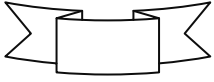


هي أداة المصرفيين يمكن استخدامها لقياس الأداء المالي للمصرف ، وتم استخدامها في الصناعة المصرفية الأمريكية منذ عام 1994، فان المؤشرات مثلا معدل العائد على الموجودات (ROA) ، والعائد على حق الملكية (ROE) لا تنظر إلى تكلفة رأس المال المستخدم ونتيجة لذلك قد توحى هذه المؤشرات إن أداء المصرف جيد ولكن تكون في الواقع تناقص قيمة مساهميتها (Fraker, 2006 :2) ، ونقيس القيمة الاقتصادية المضافة ربح المصرف وذلك بعد ان يتم اقتطاع تكلفة رأس المال الذي كونه هذا الربح. أن احد المضامين الرئيسية للقيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للأداء هو أن المصرف يمكن أن يحقق نموا مربحا، اذ قام بقبول جميع الاستثمارات التي تكون عوائدها اكبر من تكلفة رأس مالها وعندما تكون القيمة الاقتصادية مساوية للصفر يفترض في المصرف أن يتوقف عن النمو متى يتم اكتشاف استثمارات مريحة (Gard et al, 2000,80)، ويستخدم النموذج لغرض الربط المباشر بين الأداء وبين خلق الثروة للمالكين، وكذلك يقيس قيمة الشركة من خلال القيمة الحالية لجميع التدفقات النقدية المستقبلية، وبالمقابل فإنه يساوي مجموع رأس المال المستثمر والقيمة الحالية للربح الاقتصادي المستقبلي ويتمثل بالزيادة المتراكمة للقيمة السوقية، ويجري تحديده من خلال القيمة الحالية للربح الاقتصادي الحالي والمتوقع.

تعد القيمة الاقتصادية المضافة المقياس الأفضل للأداء في حال ان عمليات الشركة تركز على قيمة أصحاب الأسهم، وذلك لأنها تميز بان الشركة يجب ان تحقق العائد الكافي لتغطية المصروفات، ومدفوعات الفائدة على الديون، والعائد المطلوب للمالكين، وهذا العائد المطلوب بالتالي يجب ان يمثل العائد الأدنى المقبول لتعويض المالكين عن المخاطرة الناجمة من الاستثمار في هذه الشركة. ولذلك فان (EVA) يؤشر حجم القيمة المتولدة خلال مدة محددة (Koch and Macdonald, 2000: 176- 178) ، لتوضيح المعادلة كيفية تقدير حجم القيمة الاقتصادية المضافة الى ثروة الملاك : (هندي ، 2010 : 7)

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة - تكلفة الأموال

فلو كانت ربحية التشغيل اكبر من تكلفة الاموال بمصادرها المختلفة ، حينئذ نكون امام خلق او إضافة للثروة . إما لو كانت تكلفة التشغيل هي الاقل ، حينئذ نكون في مواجهة تبديد للثروة . وبذلك تكون القيمة الاقتصادية المضافة قد أضافت أساس عادل لمكافأة الإدارة ، وفقاً



لقدرتها على تحقيق إضافة إلى ثروة الملاك ، أي سوف يحصل تحقيق مصلحة الملاك ، هو في ذاته تحقيق لمصلحة المجتمع ، لتقدم هذه القيمة مساهمة أخرى ، هي تفعيل دستور حوكمة الشركات .

6- نسبة توين المعدلة Tobin's q

هو مقياس لتقييم أداء المصارف يحسب على أساس نسبة قيمة الأسهم السوقية بالإضافة إلى القيمة الدفترية للمطلوبات إلى القيمة الدفترية للموجودات (Caprio et al, 13 : 2003) ، تستخدم نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار (نسبة توين) كأحد المدخلات المتغيرة المهمة في نماذج التحليل المالي الإحصائي ، كأحد أدوات التحليل ، وعلى الرغم من استخدام هذه النسبة من قبل الباحثين في المجال المالي ، إلا أن ماثور ديهشة ، عدم انتشار هذه الأداة التحليلية في المجتمع المالي ، واستخدامها بشكل محدود ، ونتيجة صعوبة حساب هذه النسبة تم تبسيطها حيث لا تتطلب عملية الحساب تقدير القيمة السوقية للديون والأسهم الممتازة ، وقد تم الاعتماد في تقدير القيمة الاستبدالية للموجودات على القيمة الدفترية وعلى افتراض ان لها نفس القيمة ، وصيغة المعادلة هي : (عثمان ، 2008 : 40 - 42)

$$\text{Approximate } Q = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

حيث إن :

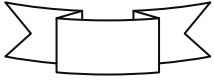
MVE : سعر السهم X عدد الأسهم العادية المكتتب بها .

PS : القيمة النقدية للأسهم الممتازة القائمة للمصرف .

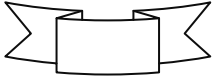
DEBT : قيمة المطلوبات قصيرة الأجل مطروح منها الموجودات قصيرة الأجل ومضاف لها القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل .

TA : القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات المصرف .

كلما زادت قيمة (q) عن الواحد صحيح دل ذلك على الأداء الجيد للشركة والربحية العالية والزيادة في قيمة الشركة يعني ذلك أن القيمة السوقية أعلى من قيمة الموجودات، إما إذا انخفضت عن الواحد صحيح فان ذلك يعني أن قيمة الموجودات أعلى من القيمة السوقية للشركة (عثمان، 2013: 253-256). في ضوء ماتقدم من هذا المبحث فان الأداء يعكس مدى تحقق المصرف لاهدافه المخططة ، ويعتبر تقييم الأداء المصرفي من الأمور المهمة للأطراف الداخلية كالادارة



والأطراف الخارجية كالمودع وذلك للتعرف على مدى تحقق المصرف للاهدافه وتحديد نقاط القوة والضعف مما يعكس على مدى اهتمامها بالحوكمة ومعاييرها ، وتم الاعتماد على مؤشرات مهمة في قياس الأداء المصرفي للمصارف عينة البحث هو معدل العائد على حق الملكية الذي يحدد حصة المالكين من جراء استثماراتهم ، وهذا المؤشر لا يأخذ عنصر المخاطرة في الحسبان ، والمؤشر الحديث معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة ، وهو من المؤشرات الحديثة التي تستخدمها الشركات والمصارف العالمية ، والذي يأخذ العائد والمخاطرة بالحسبان على حدا سواء ،

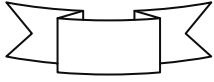


الفصل الثالث

مناقشة نتائج التحليل والاختبار التطبيقي

المبحث الأول: مناقشة نتائج التحليل التطبيقي

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الاختبار



الفصل الثالث
الإطار التطبيقي
المبحث الأول
مناقشة نتائج التحليل التطبيقي

Discussion of Empirical Analysis Results

يتناول المبحث الأول من الفصل الثالث مناقشة نتائج التحليل ولغرض اجراء التحليل تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات التي تم استخراجها من الحسابات الختامية والتقارير المالية للمصارف عينة البحث واستخدمت أيضاً برنامج (Excel 2007) في عملية التحليل إذ أجري التحليل لحوكمة المصارف بطريقة جونز المعدل أولاً ثم تقييم الأداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات المعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على راس المال المعدل بالمخاطرة.

1-1-3- نبذة تاريخية عن المصارف عينة البحث.

1 - مصرف بغداد .

تأسس مصرف بغداد كشركة مساهمة خاصة عام (1992)، وبدا براسمال قدره (100) مليون دينار وتزايد راسماله خلال السنوات فبلغ عام 2013 (250) مليار دينار عراقي، ومارس المصرف عملياته المصرفية في 1992/9/2، وتوسع المصرف في عملياته المصرفية واصبح يمارس الصيرفة الشاملة عام 1998، وكان عام 2005 لمصرف بغداد عام التحول، حيث وسع اعماله المصرفية الدولية سواء داخليا او خارجيا وذلك بعد دخول مصرف الخليج المتحد وشركة العراق القابضة كمساهمين بنسبة 49% من راسمال المصرف، ويمتلك المصرف 24 فرع منتشرة في انحاء العراق.

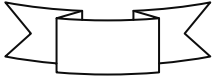
2 - مصرف الخليج التجاري.

هو مصرف عراقي تأسس كشركة مساهمة خاصة عام 1999 براسمال قدره (600) مليون دينار، باشر بالاعمال المصرفية عام 2000 وذلك ليمارس اعمال الصيرفة الشاملة، وخلال السنوات تزايد راسماله عدة مرات فاصبح راسماله في عام 2013 (250) مليار دينار، ويمتلك المصرف (24) فرع منتشرة في انحاء العراق، ويسعى المصرف الى الحفاظ على الموقع الريادي بين المصارف الخاصة العاملة في العراق، وتقديم افضل الخدمات المصرفية للزبائن والمساهمة في دعم السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي .

3 - مصرف الائتمان العراقي .

تأسس المصرف عام 1998 براسمال قدره (200) مليون دينار عراقي وتمكن من فتح ابوابه للعمل المصرفي في 1998/10/14، وخلال السنوات تزايد راسماله فاصبح في عام 2013 (150) مليار دينار عراقي، منذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة 75% وموسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من راس المال المصرف 2005 وتزايد نسبة المساهمة للبنك الكويت الوطني الى 81% من رأس المال المصرف في عام 2012، استمر المصرف في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته إسهاما منه في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تقديم الخدمات المتميزة ولمختلف الأنشطة المصرفية والتجارية والاستثمارية التي تدخل تحت احكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، واستمر المصرف في سياسته التوسعية حيث بلغ عدد فروعه في انحاء العراق (15) فرع.

4 - مصرف المتحد للاستثمار.



هو شركة مساهمة خاصة تأسس عام 1994 براسمال (1000) مليون دينار ،وباشر نشاطه في العمليات المصرفية والاستثمارية عام 1995 ،وزاد راسماله في عام 2013 الى (300)مليار دينار بموافقة الهيئة العامة لشركة المصرف المتحد، ويمتلك المصرف (13) فرع منتشرة في انحاء العراق ، ويسعى المصرف الى المساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط فعالياته بممارسة اعمال المصارف الشاملة الذي اقرته الهيئة العامة في اطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة اعمال الصيرفة التجارية والتخصيصية إضافة الى اعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات ذات جدوى اقتصادية متوسطة وطويلة الاجل لمشاريع القطاعين الخاص والمختلط الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والانشائية والخدمية باشراف البنك المركزي العراقي

5 -المصرف التجاري العراقي.

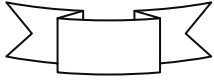
تاسس كشركة مساهمة خاصة براسمال (150) مليون دينار دفع 25% منه نقدا ،وباشر عمله الصيرفي عام 1992 واستمرت الزيادة في راسماله فبلغ (60) مليار دينار بنهاية 2005، وذلك نتيجة مشاركة البنك الأهلي المتحد / البحرين بمبلغ (50) مليار دينار مقابل 49% من راسماله، وتتركز اهداف المصرف في الاستمرار في تهيئة البيئة المصرفية الملائمة والمستقرة وتقوية البنية التحتية واستقطاب الكوادر الوظيفية والموظفين الكفؤين لتعزيز مركز المصرف محليا وإقليميا ودوليا ،ومواكبة التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي .ويمتلك المصرف (11) فرع منتشرة في انحاء العراق.

3-1-2- نتائج تحليل الحوكمة المصرفية :

تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساس المحاسبي لكل وحدة اقتصادية ، والهدف الأساس للقوائم المالية توفير البيانات والمعلومات لجميع الجهات ذات العلاقة (الداخلية والخارجية) ، وتم تفرغ البيانات اللازمة من التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم استخدام مقياس إدارة الأرباح (العوائد) المستخدم من قبل الباحثان (Liputri and Tirok 2009) والذي يعد المقياس الأفضل من بين المقاييس المعتمدة في الكشف عن مدى التلاعب إدارة المصرف في القوائم المالية لتكون القوائم المالية معيارا لحوكمة المصارف إذ أنها تساعد الإدارة والجهات الرقابية المختلفة الداخلية والخارجية في الحد من سوء الإدارة ومعالجة أي قصور في آليات الحوكمة ويُعد مؤشراً مناسب يكشف مدى الالتزام او عدم الالتزام بمعايير الحوكمة من قبل الإدارة وتم استخدام النموذج جونز المعدل (Modified Jones Model 1995) لتصنيف المصارف العينة الى مصارف ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح وذلك بالاستناد إلى المتوسط الحسابي للمستحقات التخمينية إذ يُعد المصرف ممارس لإدارة الأرباح إذا ابتعدت قيمة المستحقات التخمينية لأي مصرف في اي سنة من سنوات الدراسة عن متوسطها الحسابي للمستحقات التخمينية لها أثناء سنوات الدراسة ويرمز لها بالرقم (1) ويعد المصرف غير ممارس لإدارة الأرباح اذا اقتربت قيمة المستحقات التخمينية لهذا المصرف في سنة من سنوات الدراسة من متوسطها الحسابي للمستحقات التخمينية ويرمز لها بالرقم (0) ويتم احتسابها وفقا للخطوات الآتية :

1. حساب إجمالي المستحقات (TA) Total Accrual

تمثل المستحقات المدى الذي ينحرف فيه صافي الدخل التشغيلي عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ويتم احتساب المستحقات الكلية وفق المعادلة (1 - 1) التي تمثل الفرق بين صافي الدخل التشغيلي (NoI) والتدفقات النقدية التشغيلية (OCF) لكل مصرف من مصارف عينة البحث .



الملحقان (1) ، (2) يبينان كيفية حساب صافي الدخل التشغيلي ، وصافي التدفقات النقدية التشغيلية
إجمالي المستحقات = صافي الدخل من العمليات التشغيلية - صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

$$TA_t = NOI_t - OCF_t \dots\dots\dots(1-1)$$

إذ أن :

TA_t = المستحقات الكلية للمصرف خلال فترة (t) .

NOI_t = صافي الدخل التشغيلي خلال فترة (t) .

OCF_t = صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية خلال فترة (t) .

وثمة أسلوبان لاحتساب إجمالي المستحقات هما أسلوب التدفقات النقدية* وأسلوب الميزانية* * وتم الاستعانة بأسلوب التدفقات النقدية للأسباب الآتية :

1. لتوفير البيانات اللازمة للاحتساب في كافة مصارف العينة .
2. اعتماد أغلب الباحثين لهذا الأسلوب (أسلوب التدفقات النقدية) في دراستهم .
3. لوجود أخطاء في قياس المستحقات باستخدام أسلوب الميزانية كما أظهرتها بعض الدراسات كدراسة (Hribar and Collins 2000) وعدت أسلوب التدفق النقدي أفضل طريقة لحساب المستحقات الكلية .

ويبين الجدول (1-3) احتساب المستحقات الكلية للمصارف عينة البحث والمأخوذة من كشوفاتها المالية .

$$TA_t = \frac{\Delta CA_t - \Delta Cash_t - \Delta CL_t + \Delta DCL_t - DEP_t}{A_{t-1}}$$

*أسلوب التدفقات النقدية

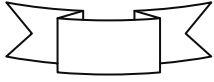
الذي يتم بموجبه قياس المستحقات الإجمالية عبر المعادلة الآتية :

$$\text{Total Accruals} = \text{Net Income from operation} - \text{cash flow from operation}$$

** أسلوب الميزانية

الذي يتم بموجبه قياس المستحقات الإجمالية من خلال المعادلة الآتية :

- TA_t : المستحقات الإجمالية في سنة t .
 ΔCA_t : التغيير في الموجودات المتداولة في السنة t .
 $\Delta Cash_t$: التغيير في النقد ومكافأة النقد في السنة t .
 ΔCL_t : التغيير في المطلوبات المتداولة في السنة t .
 ΔDCL_t : التغيير في الديون قصيرة الأجل الداخلة ضمن المطلوبات المتداولة في السنة t .
 DEP_t : مصاريف الاندثار وإطفاء الموجودات غير الملموسة في السنة t .
 A_{t-1} : إجمالي الموجودات في السنة السابقة لسنة القياس t .



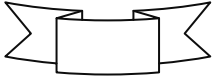
جدول (1-3)

يبين احتساب المستحقات الكلية للمصارف عينة البحث (الف دينار)

المستحقات الكلية ***TA	صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية **OCF	صافي الدخل التشغيلي NOI*	السنة	المصرف
46985265	- 27646289	19338975	2008	الائتمان
-3707471	1275750	9050023	2009	
-208934624	2188223	9887692	2010	
165460812	-146397660	19063152	2011	
586072756	-570530501	15542255	2012	
-22269310	36463549	14194239	2013	
-410062284	1220549	-397856	2008	المتحد
-146715507	163385385	16669878	2009	
170217753	-129959461	40258292	2010	
137060003	-87756017	49303986	2011	
-300207130	358037262	57830132	2012	
156600283	-111939669	44660614	2013	
75775443	91360622	15585179	2008	الخليج
19610088	-11274241	8335847	2009	
11892228	-5532233	6359995	2010	
16524494	-3646468	12878026	2011	
62849769	-26076719	36773050	2012	
208953641	-151970774	56982667	2013	
-147086412	172816921	25730509	2008	بغداد
-3467429146	3487216173	19787027	2009	
-63867577	81884561	18016984	2010	
83797211	-55978374	27818837	2011	
-346124731	377458067	31333336	2012	
-287867352	333929245	46061893	2013	
-4220501	9521144	5300643	2008	التجاري
-36588434	40662372	4073938	2009	
7095300	-5206534	1888766	2010	
-6857953	13433555	6575602	2011	
-35480814	44697921	9217107	2012	
17192931	-6533718	10659213	2013	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف عينة البحث

NOI* = إيرادات النشاط الخدمي + إيرادات العمليات المصرفية + إيرادات الاستثمارات - مصروفات العمليات المصرفية - الاندثار - المصروفات الإدارية .
OCF** = صافي الدخل + الاندثار ± الفرق في التخصيصات الضريبية ± القروض والتسليفات ± المدينون ± الودائع والحسابات الجارية ± الدائنون .
TA*** = صافي الدخل التشغيلي - صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية .



2. احتساب قيم معادلة الانحدار

$$(1/A_{t-1}), (\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1}), (PPE_t/A_{t-1})$$

يتم تقدير قيم النموذج a1 a2 a3 الواردة في معادلة (2-1) ادناه والتي تمثل $(1/A_{t-1})$ ، $(\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1})$ ، (PPE_t/A_{t-1}) ،

$$(1/A_{t-1}), (\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1}), (PPE_t/A_{t-1})$$

ويتم احتسابها من خلال الرجوع إلى البيانات المالية للمصارف عينة البحث والتي من خلالها يتم احتساب المستحقات غير التخمينية (NDA) من خلال معادلة الانحدار التالية :

$$TA/A_{t-1} = a1 (1/A_{t-1}) + a2 (\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1}) + a3 (PPE_t/A_{t-1}) + E \dots (2-1)$$

إذ أن :

$$TA_t = \text{إجمالي المستحقات للمصرف للسنة } (t)$$

$$A_{t-1} = \text{إجمالي الموجودات في السنة السابقة لسنة القياس } (t)$$

$$\Delta REV_t = \text{التغير في إيرادات السنة الحالية عن إيرادات السنة السابقة}$$

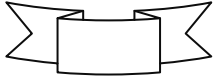
$$\Delta REC_t = \text{التغير في الذمم المدينة بين السنة الحالية والسنة السابقة}$$

$$PPE_t = \text{إجمالي الموجودات الثابتة كالأبنية والمعدات وأي موجودات تخضع للاندثار في السنة}$$

(t) .

$$E = \text{الخطأ العشوائي}$$

والجدول (2-3) يبين قيم كل من $(1/A_{t-1})$ ، $(\Delta REV_t - \Delta REC_t / A_{t-1})$ ، (PPE_t/A_{t-1}) بالإضافة إلى المستحقات الكلية والداخلة في نموذج الانحدار

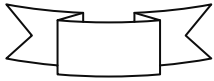


جدول (2-3)

يوضح احتساب قيم $(1/A_{t-1})$ ، $(\Delta \text{REV}_t - \text{REC}_t / A_{t-1})$ ، (PPE_t / A_{t-1})

المصرف	السنة	$1/A_{t-1}$	$\Delta \text{REC}_t - \text{REV}_t / A_{t-1}$	PPE/A_{t-1}	TA/A_{t-1}
الائتمان	2008	0.0027830	- 0.01171	0.009518	0.130758
	2009	0.0029586	- 0.0031	0.011779	-0.01097
	2010	0.0027475	- 0.00222	0.01048	-0.05741
	2011	0.0016809	- 0.035307	0.007367	0.278118
	2012	0.0022516	- 0.013573	0.010858	1.319618
	2013	0.0017807	- 0.02219	0.008849	-0.03965
المتحد	2008	0.0291631	- 0.05747	0.019668	-2.8907
	2009	0.0160300	0.00009	0.078497	-0.61135
	2010	0.0022740	0.054768	0.021423	0.658101
	2011	0.0019283	- 0.31827	0.021128	0.503829
	2012	0.0015248	0.072389	0.02144	-0.8732
	2013	0.0014156	- 0.02687	0.033299	0.368674
الخليج	2008	0.0070494	0.11458	0.053271	-0.20833
	2009	0.0041669	- 0.15919	0.411851	0.03612
	2010	0.0038662	- 0.03494	0.052524	0.014825
	2011	0.0036760	0.065401	0.035106	0.017194
	2012	0.0029087	0.088873	0.04793	0.071806
	2013	0.0023542	0.046454	0.040416	0.160653
بغداد	2008	0.0027493	0.02722	0.12098	-0.77003
	2009	0.0018419	0.005047	0.023945	-16.9412
	2010	0.0012466	- 0.00798	0.002618	-0.30661
	2011	0.0010405	0.010302	0.025702	0.410441
	2012	0.0011425	- 0.00309	0.028108	-1.39879
	2013	0.0007688	0.013071	0.028064	-0.98102
التجاري	2008	0.0052352	- 0.00262	0.041885	-0.12308
	2009	0.0048858	- 0.05034	0.041544	-0.00059
	2010	0.0048007	0.00048	0.041767	0.016135
	2011	0.0048980	- 0.08672	0.045566	-0.01322
	2012	0.0040413	0.022231	0.040016	-0.0541
	2013	0.0034079	- 0.0092	0.034424	0.024339

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف عينة البحث



3. تقدير معالم النموذج a_1, a_2, a_3

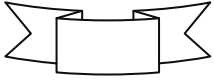
تم تقدير معالم النموذج حسب معادلة الانحدار المتعدد (Multiple Regression) وقياس مستوى الدلالة لكل منها ولكل مصرف من مصارف عينة البحث ولفترة (2008-2013) للمعادلة السابقة (2-1) وذلك باستخدام برنامج الإحصائي (SPSS) وقد كانت نتائج التحليل لمعادلة الانحدار اختبار ANOVA (Analysis of Variance) كما موضح في الجدول (3-3) الآتي :

جدول (3-3)

يبين معاملات الانحدار ومستوى المعنوية لكل مصرف

							معاملات الانحدار			المصرف	
							P - Value				
P - Value	F	R	R^2	PPE/A	$\Delta \text{REV} - \Delta \text{EC} / A$	1/A	PPE/A	$\Delta \text{REV} - \Delta \text{REC} / A$	1/A		
0.62	0.73	0.72	0.52	0.370	0.443	0.452	310.62	13.042	-728.98	المعلمة	الائتمان
							1.148	0.949	-0.927	T	
0.20	4.08	0.92	0.86	0.416	0.562	0.076	16.335	-1.749	-108.29	المعلمة	المتحد
							1.018	-0.689	-3.429	T	
0.31	31.53	0.99	0.97	0.649	0.960	0.013	0.098	-0.016	-73.93	المعلمة	الخليج
							0.530	-0.057	-8.722	T	
0.67	0.58	0.68	0.46	0.394	0.410	0.338	-446.63	397.89	-9077.37	المعلمة	بغداد
							-1.077	1.034	-1.248	T	
0.70	0.52	0.66	0.44	0.947	0.495	0.629	-1.307	-0.749	-47.19	المعلمة	التجاري
							-0.075	-0.829	-0.565	T	

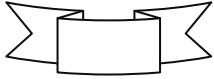
يبين الجدول (3-3) معامل الارتباط (R) الذي يقيس قوة العلاقة بين المتغيرات واتجاهها بين كل من المستحقات غير التخمينية ومعاملات أنموذج والتي تتضمن إجمالي الموجودات في السنة السابقة التغير في إيرادات السنة الحالية عن إيرادات السنة السابقة ناقصا التغير في الذمم المدينة بين السنة الحالية والسنة السابقة إجمالي الموجودات الثابتة في السنة t كانت قوية جدا في كل من مصرف المتحد والخليج بنسبة (0.92 ، 0.99) على التوالي وهي تشير الى علاقة ارتباط طردية قوية جدا بين كل من المستحقات غير التخمينية ومعاملات النموذج بينما كانت علاقة



الارتباط جيدة لباقي المصارف (الائتمان ، بغداد ، التجاري) بنسبة (0.72 ، 0.68 ، 0.66) على التوالي بين المستحقات غير التخمينية ومعاملات النموذج . ولغرض معرفة مدى تأثير معاملات النموذج في المستحقات غير التخمينية أم لا نظرا للعلاقة الخطية بينهما فتحليل الانحدار يكشف عن حقيقة التأثير بين المتغيرين احدهما مستقل وهي معاملات النموذج (X) والتابع المستحقات غير التخمينية (Y) إي بمعنى أن قيمة (Y) تعتمد على قيمة (X) . ويبين معامل التحديد أو معامل التأثير (R²) والذي يقيس مقدار التباين الحاصل بين المتغير التابع نتيجة التباين الحاصل في المتغيرات المستقلة ويقاس شدة التأثير كل من أجمالي الموجودات والتغير في الإيرادات والتغير في الذمم المدينة وإجمالي الموجودات الثابتة في المستحقات غير التخمينية فقد أشار معامل التأثير في مصرف الائتمان إلى ان (0.52) فقط في التغير في المستحقات غير التخمينية يعود إلى التغير في متغيرات النموذج الثلاثة السابق ذكرها والباقي يعود الى متغيرات اخرى تؤثر في المستحقات غير التخمينية أما المصرف المتحد كان معامل التأثير (R²) الى ان (0.86) من التغير في المستحقات غير التخمينية يعود إلى التغير في المتغيرات النموذج والباقي يعود إلى متغيرات أخرى تؤثر في المستحقات غير التخمينية .

بينما المصرف الخليج فقد كان معامل التأثير (R²) (0.97) فهو تأثير قوي من التغير في المستحقات غير التخمينية يعود الى متغيرات النموذج ومصرف بغداد فقد أشار معامل التأثير (R²) (0.46) له تأثير ضعيف مقارنة مع المصارف الأخرى من التغير في المستحقات غير التخمينية يعود إلى متغيرات النموذج والباقي يعود إلى متغيرات أخرى تؤثر في المستحقات غير التخمينية . أما المصرف التجاري معامل التأثير يشير الى (0.44) له تأثير ضعيف مقارنة مع المصارف الأخرى من التغير في المستحقات غير التخمينية يعود إلى التأثير متغيرات النموذج والباقي يعود الى متغيرات أخرى تؤثر في المستحقات غير التخمينية وبناء على ما تقدم فان متغيرات النموذج كان لها بالغ التأثير في المستحقات غير التخمينية في كل من مصرف المتحد ومصرف الخليج الا انها كانت ضعيفة في باقي المصارف .

اما تحليل كما ظهر في الجدول (3 - 3) اشار ان المتغير الاول a1 والذي يمثل (1/ A_{t-1}) في كل المصارف عينة البحث التي كانت سالبة بمعنى علاقة عكسية بين متغير اجمالي الموجودات (1/ A_{t-1}) والمستحقات غير التخمينية اي يعني ان زيادة هذا المتغير يؤدي الى نقصان في المستحقات غير التخمينية بينما المتغير a2 والذي يمثل (REVA_tREC_t / A_{t-1}) كانت موجبة لدى مصرف الائتمان ومصرف بغداد بمعنى وجود علاقة طردية اي أن زيادة هذا المتغير يؤدي إلى زيادة في قيمة المستحقات غير التخمينية بينما باقي المصارف (المتحد ، الخليج ، التجاري) كانت سالبة اي علاقة عكسية بمعنى ان زيادة هذا المتغير يؤدي الى نقصان في قيمة المستحقات غير التخمينية أما المتغير a3 والذي يمثل (PPE/A_{t-1}) فقد كانت موجبة لدى المصرف الائتمان والمتحد والخليج بمعنى علاقة طردية فكما ارتفع هذا التغير يؤدي الى ارتفاع في قيمة المستحقات غير التخمينية بينما باقي المصارف (بغداد ، التجاري) فقد كانت سالبة اي علاقة عكسية كلما ازداد هذا المتغير انخفضت قيمة المستحقات غير التخمينية والعكس صحيح .



4. تقدير المستحقات غير التخمينية NDA: Nondiscretionary Accrual

يعد تقدير معالم نموذج جونز المعدل من خلال معادلة الانحدار لمجموع المصارف العينة في كل سنة على حدا تقوم بالحساب المستحقات غير التخمينية من خلال المعادلة (2-1) الآتية:

$$NDA_t = a_1(1/A_{t-1}) + a_2(\Delta REC_t / A_{t-1}) + a_3(PPE_t / A_{t-1}) \dots (2-1)$$

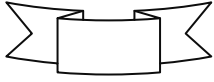
حيث أن :

$$NDA_t = \text{المستحقات غير التخمينية للسنة } t$$

يبين الجدول (4-3) تقدير المستحقات غير التخمينية ولكل مصرف من المصارف عينة البحث لسنوات (2008-2013)

جدول (4-3)
بوضوح احتساب المستحقات الغير التخمينية

NDA	A _{t-1}	PPE	ΔREC-ΔREV	OCF	NOI	السنة	المصرف
المستحقات غير التخمينية	إجمالي الموجودات السابقة	الموجودات الثابتة	التغير في الإيرادات - التغير بالذمم المدينة	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	صافي الدخل التشغيلي		
0.7751	359329	3420165	-4206255	-27646289	19338975	2008	الائتمان
1.4615	337993	3981133.1	-10460362	12757495	9050023	2009	
1.2235	3639611	3814347	- 806752	218822318	9887692	2010	
1.5233	594931	4382659	20975294	-146397660	19063152	2011	
1.9082	444122919	4822173	6029185	-570530501	15542255	2012	
1.1611	561579222	4969202	-12460817	36463549	14194239	2013	
0.4176	34289981	764406	-1970770	12205488	-397856	2008	المتحد
1.2797	62382961270	4896934	5777805	163385385	16669878	2009	
0.2538	439745296	9420702	23919811	-129959461	40258292	2010	
0.9015	518599704	10956858	-165052245	-87756017	49303986	2011	
0.2233	655825769	14061074	197046804	358037262	57830132	2012	
0.5907	706408071	23522762	-18980303	-111939669	44660614	2013	
-0.5177	141855589	7556867	15811049	91360622	15585179	2008	الخليج
-0.2651	239984991	9878278	- 9945032	- 11274241	8335847	2009	
-0.2801	258650056	13585358	- 9037271	-5532232	6359995	2010	
-0.2693	272036632	9550208	17791713	-3646468	12878026	2011	
-0.2117	343800873	16478433	30554575	-26076719	36773050	2012	
-0.1708	424766297	17167397	19731970	-151970773	56982867	2013	
-19.5292	363724586	4458023	9933351	172816920	25730509	2008	بغداد
-25.4065	542911440	13020455	-2766560	3487216173	19787027	2009	
-15.6598	802194113	21072236	-6453137	81884561	18016984	2010	
-16.8256	961062610	24713642	9849707	-55978374	27818837	2011	
-24.1523	875267336	24678206	-2763961	377458067	31333336	2012	
-14.3125	1300654984	36520315	16964831	333929245	46061493	2013	
-0.2998	191014976	8030106	-479970	9521144	5300643	2008	التجاري
-0.2471	204674371	8596843	- 10370343	40662371	4073938	2009	



-0.2815	208304265	8761422	109573	-5206534	1888766	2010
-0.2257	204163838	9328696	-7499064	13433554	6575602	2011
-0.2596	247446396	9940779	5553867	44697921	9217107	2012
-0.1989	293436517	10195165	- 2835461	-6533718	106592130	2013

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف عينة البحث

5. احتساب المستحقات التخمينية DatDiscretionary Accruals

أن تحديد نسبة التخمين من إجمالي المستحقات يعد أفضل وسيلة لتحديد عملية التضليل في القوائم المالية من قبل الإدارة وتحتسب المستحقات التخمينية لكل مصرف من مصارف عينة البحث كما موضح في المعادلة (3-1) ادناه والمتمثلة بين المستحقات الكلية (TA) والمستحقات غير التخمينية (NDA)

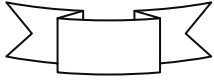
$$DA_{it}=TA_{it}-NDA_{it}.... (3-1)$$

وتشير النتائج المتحصلة عليها أن المصارف قد قامت بممارسة إدارة الإرباح خلال فترة الدراسة من خلال المستحقات التخمينية بشكل سالب بهدف تخفيض الإرباح المعلن عنها أما المستحقات التخمينية الموجبة تهدف الى تضخيم الإرباح المعلنة عنها .

6. تصنيف المصارف الى ممارسة وغير ممارسة للإدارة الإرباح (العوائد)

تم الاعتماد على متوسط المستحقات التخمينية لتصنيف المصارف عينة البحث الى ممارسة أو غير ممارسة للإدارة الإرباح واعتبر المصرف غير ممارس للإدارة الإرباح إذا انخفضت القيمة المطلقة للمستحقات التخمينية في السنة عن قيمة متوسط مستحقاتها التخمينية وأعطيت رقم (0) أي أن إدارة المصرف تطبق الحوكمة المصرفية ومبادئها ومعاييرها .

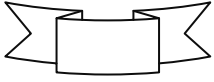
بينما يعتبر المصرف ممارس للإدارة الإرباح اذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التخمينية خلال السنة تزيد عن قيمة متوسط مستحقاتها التخمينية وأعطيت لها رقم (1) كما موضح في الجدول (5-3) الأتي :



جدول (3-5)
يوضح تصنيف المصارف الى ممارسة وغير ممارسة للحوكمة

المصرف	السنة	المستحقات التخمينية DA	متوسط المستحقات التخمينية	التصنيف	تصنيف المصارف ممارسة وغير ممارسة الادراج	تصنيف المصارف ممارسة وغير ممارسة للحوكمة
الائتمان	2008	46985264	93934570	0	غير ممارسة	ممارس
	2009	-3707472		0	غير ممارس	
	2010	-208934625		0	غير ممارس	
	2011	165460810		1	ممارس	
	2012	586072754		1	ممارس	
	2013	- 22269311		0	غير ممارس	
المتحد	2008	-410062284	-65517814	0	غير ممارس	حيادي
	2009	-146715508		0	غير ممارس	
	2010	170217753		1	ممارس	
	2011	137060002		1	ممارس	
	2012	-300207130		0	غير ممارس	
	2013	156600282		1	ممارس	
الخليج	2008	-75775443	40675797	0	غير ممارس	ممارس
	2009	19610088		0	غير ممارس	
	2010	11892228		0	غير ممارس	
	2011	16524494		0	غير ممارس	
	2012	62849769		1	ممارس	
	2013	208953641		1	ممارس	
بغداد	2008	-147086392	-704762982	1	ممارس	غير ممارس
	2009	-3467429121		0	غير ممارس	
	2010	-63867561		1	ممارس	
	2011	83797228		1	ممارس	
	2012	-346124707		1	ممارس	
	2013	-287867338		1	ممارس	
التجاري	2008	-4220501	-9809912	1	ممارس	غير ممارس
	2009	-36588434		0	غير ممارس	
	2010	7095300		1	ممارس	
	2011	-6857953		1	ممارس	
	2012	-35480814		0	غير ممارس	
	2013	17192931		1	ممارس	

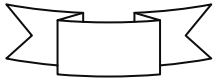
المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية للمصارف عينة البحث



يبين الجدول (3-5) مدى التزام المصارف عينة البحث بالحوكمة المصرفية ومعاييرها وذلك من خلال نتائج التحليل لممارسات إدارة الأرباح التي تبين مدى التلاعب في القوائم المالية من قبل الإدارة وعدم التزامها بمبادئ ومعايير الحوكمة المصرفية والتي تنظم العلاقات بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وضمان عدم إساءة الإدارة لإدارة أموال المالكين ورفع مستوى أداء المصارف وتخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري ويعتبر المصرف ممارس للإدارة الأرباح إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التخمينية أكبر من متوسط مستحقاتها التخمينية وبالتالي فإن المصرف يكون غير ممارس للحوكمة المصرفية أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التخمينية أقل من متوسط مستحقاتها التخمينية فهذا يدل على عدم ممارسة إدارة الأرباح وبالتالي فإنها تطبق الحوكمة المصرفية .

ويشير الجدول أعلاه بوجود مصرفين هما (الائتمان ، الخليج) لا يمارسان إدارة الأرباح وهذا يعني ان هذه المصارف تطبق معايير الحوكمة المصرفية المتمثلة بالانضباط الإدارة والشفافية والعدالة والاستقلالية والمسؤولية والمساءلة والوعي الاجتماعي ومن الملاحظ أن هذه المصارف (الائتمان ، الخليج) تعمل تحت مظلة الحوكمة إلا أن هذه الحوكمة كانت في حدها الأدنى إذ تبين انه خلال مدة ست سنوات وهي مدة البحث أن هناك سنتين تمارس إدارة الأرباح من قبل مصرف الائتمان وهما (2011، 2012) ومصرف الخليج كان يمارس إدارة الأرباح لسنتين (2012 ، 2013) وهذا يعكس على جودة الحوكمة المصرفية المطبقة ويضعف من دورها في المصرفيين أما المصرف المتحد فقد كان حيادياً في ممارسة وعدم ممارسة الحوكمة المصرفية إذ كان يمارس إدارة الأرباح للسنوات (2010 ، 2011 ، 2013) وهذا يدل على ضعف الالتزام بتطبيق الحوكمة المصرفية بالمقابل فقد كان غير ممارس للإدارة الأرباح للسنوات (2008 ، 2009 ، 2012) أي يعكس التزامه بتطبيق الحوكمة المصرفية وبالنتيجة فقد كان حيادياً في ممارسة الحوكمة المصرفية أما المصارف المتبقية من عينة البحث المصرف التجاري ومصرف بغداد كانا غير ممارسين للحوكمة المصرفية فالمصرف التجاري كان يمارس إدارة الأرباح لسنوات (2008 ، 2010 ، 2011 ، 2013) وهذا يدل على ضعف تطبيق الحوكمة المصرفية في المصرف بالمقابل فقد كان غير ممارس للإدارة الأرباح للسنوات (2009 ، 2012) أي يعكس التزامه بتطبيق معايير ومبادئ الحوكمة المصرفية بينما مصرف بغداد مارس إدارة الأرباح في السنوات (2008 ، 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013) وكان غير ممارس للإدارة الأرباح في سنة (2009) وهذا يبين قيام إدارة المصرفيين باستغلال المعايير المحاسبية من أجل التأثير على إرباح المصرف وهذا ما يؤثر على أداء هذه المصارف وضعف المحافظة على أموالها وموجوداتها واستقرارها المالي نتيجة عدم تطبيقها للمعايير والمبادئ الحوكمة المصرفية .

ويعرض الجدول (3-6) تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة المصارف لإدارة الأرباح على مستوى المصارف خلال سنوات الدراسة (2008 - 2013) ويلاحظ ان اعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح كان لمصرف بغداد وبنسبة (83%) والمصرف التجاري (67%) والمصرف المتحد (50%) واقل تكرار في ممارسة إدارة الأرباح كانت لمصرف الائتمان بنسبة (33%) ومصرف الخليج بنسبة (33%) .



جدول (6-3)

يبين التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة المصارف لإدارة الأرباح (على مستوى المصارف)

المجموع		غير ممارسة		ممارسة		السنة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	6	%67	4	%33	2	الائتمان
%100	6	%50	2	%50	3	المتحد
%100	6	%67	4	%33	2	الخليج
%100	6	%17	1	%83	5	بغداد
%100	6	%33	2	%67	4	التجاري
		%47	14	%53	16	الاجمالي

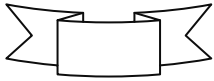
المصدر : اعداد الباحث

أما جدول (7-3) فيعرض تكرارات ونسب ممارسة المصارف للإدارة الأرباح وعدم ممارستها على مستوى السنوات خلال سنوات البحث (2008 - 2013) ويلاحظ أن أعلى تكرار لممارسة ادارة الأرباح كان في عامين (2011، 2013) بنسبة (80%) لجميع المصارف عينة البحث وفي المقابل كان اقل تكرار لممارسة إدارة الأرباح في عامين (2008 ، 2009) بنسبة (40% ، 0.0%) على التوالي وقد يرجع الاختلاف في الأرباح بين سنة وأخرى من اجل التهرب الضريبي او بيان للمستثمر والمودع وغيرهم بان المصرف يحقق أرباح عالية وهي بالحقيقة أرباح السنة الماضية أضيفت الى أرباح السنة الحالية .

جدول (7-3)

يوضح التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة المصارف لإدارة الأرباح (على مستوى السنوات)

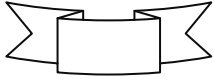
المجموع		غير الممارسة		الممارسة		السنة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	5	%60	3	%40	2	2008
%100	5	%100	5	%0.0	0	2009
%100	5	%40	2	%60	3	2010
%100	5	%20	1	%80	4	2011
%100	5	%40	2	%60	3	2012



%100	5	%20	1	%80	4	2013
		%47	14	%53	16	الاجمالي

المصدر : من إعداد الباحث

وقد يرجع ذلك إلى قيام المصارف بالتلاعب في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية وذلك من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية على أنها مرتبطة بالأنشطة التشغيلية والعكس صحيح من أجل التأثير على حجم الإرباح المعلنة وذلك من خلال وجود فقرات في الكشوفات التدفق النقدي لبعض المصارف كفقرة إيرادات الاستثمارات أضيفت الى الجانب التشغيلي وهي من الفقرات النشاط الاستثماري، وأيضاً الائتمان النقدي اضيف الى النشاط الاستثماري برغم انه يعتبر من فقرات النشاط التشغيلي، وتمأجرى تحليل عمودي لنتائج الحوكمة لمصارف عينة البحث من الجدول (3-5) لغرض تحويلها إلى نسب ، لأنها أرقام كبيرة ولا يمكن معاملتها مع مؤشرات المتغيريين الآخرين التي هي بمثابة نسب ، وكما هو موضح في الجدول (3 - 8) .

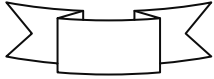


الجدول (3 - 8)

يبين نتائج التحليل العمودي لمؤشرات المتغير المستقل للحكومة لمصارف عينة البحث

المصرف	السنة	المستحقات التخمينية DA	نسب المستحقات التخمينية حسب التحليل العمودي
الائتمان	2008	46985264	0.083
	2009	-3707472	- 0.007
	2010	-208934625	- 0.371
	2011	165460810	0.294
	2012	586072754	1.040
	2013	- 22269311	- 0.040
المجموع		563607420	1
المتحد	2008	-410062284	1.043
	2009	-146715508	0.373
	2010	170217753	- 0.433
	2011	137060002	- 0.349
	2012	-300207130	0.764
	2013	156600282	- 0.398
المجموع		- 393106885	1
الخليج	2008	-75775443	- 0.310
	2009	19610088	0.080
	2010	11892228	0.049
	2011	16524494	0.068
	2012	62849769	0.258
	2013	208953641	0.856
المجموع		244054777	1
بغداد	2008	-147086392	0.035
	2009	-3467429121	0.820
	2010	-63867561	0.015
	2011	83797228	- 0.020
	2012	-346124707	0.082
	2013	-287867338	0.068
المجموع		- 4228577891	1
التجاري	2008	-4220501	0.072
	2009	-36588434	0.622
	2010	7095300	- 0.121
	2011	-6857953	0.117
	2012	-35480814	0.603
	2013	17192931	- 0.292
المجموع		- 58859471	1

المصدر : إعداد الباحث



3-1-3- تحليل معدل العائد على حق الملكية (ROE)

معدل العائد على حق الملكية هو المؤشر الأساس والذي يعد إنموذجاً لتقييم أداء المصرف ، وتقييم الأداء بموجب معدل العائد على حق الملكية يعد غير معدلاً بالمخاطرة ، ويسعى المصرف التجاري إلى تعظيم ثروة المالكين ويرتبط تحقيق هذا الهدف بقدرة المصرف على تحقيق الأرباح إلى جانب عوامل أخرى وتستخدم المؤشرات الربحية التي تعكس الأداء الكلي للمصرف ومدى قدرة المصرف على تحقيق العوائد والتي تشكل دوراً مهماً في ديمومة المصارف التجارية وتعزيز منافسة المصرف في البيئة المصرفية وتعد الأرباح من أهم عوامل جذب الزبائن إلى المصارف وزيادة ثقتهم بها ورغم تعدد مؤشرات الربحية التي تقيس أداء المصارف فقد استخدم الباحث مؤشراً مهماً في دراسته لقياس ربحية المصارف عينة البحث والتعرف على أدائها خلال سنوات الدراسة وهو معدل العائد على حق الملكية ، وفق الصيغة الآتية :

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}}$$

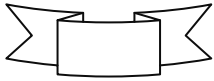
ويقاس هذا المعدل مدى حصول المالك من وراء استثماراتهم أموالهم في نشاط المصرف وتتمثل تلك الأموال في رأس المال المدفوع والاحتياطيات والإرباح المحتجزة فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فإنها تدل على قدرة إدارة المصرف في تحقيق إرباح أعلى على حقوق الملكية ورأس المال الممتلك وقدرتها على اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية بكفاءة عالية والعكس صحيح في حال انخفاضه.

والملاحق (3) و (4) يبينان صافي الدخل بعد الضريبة للمصارف عينة البحث للسنوات (2008 - 2013) وحقوق الملكية والتي تم استخدامها للاستخراج معدل العائد على حق الملكية من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضريبة على حق الملكية. والجدول (3-9) يبين نتائج تحليل هذا المؤشر .

جدول (3-9)

يوضح نتائج تحليل معدل العائد على حق الملكية لمصارف عينة البحث لسنوات (2008 - 2013)

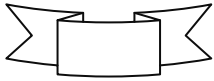
المصرف السنة	الانتمان	المتحد	الخليج	بغداد	التجاري
2008	0.017	- 0.030 *	0.319	0.200	0.054
2009	0.068	0.125	0.115	0.145	0.043
2010	0.061	0.186	0.082	0.116	0.125
2011	0.104	0.169	0.090	0.152	0.050



0.085	0.122	0.207	0.190	0.122	2012
0.046	0.113	0.157	0.093	0.059	2013
0.067	0.141	0.162	0.122	0.072	المتوسط

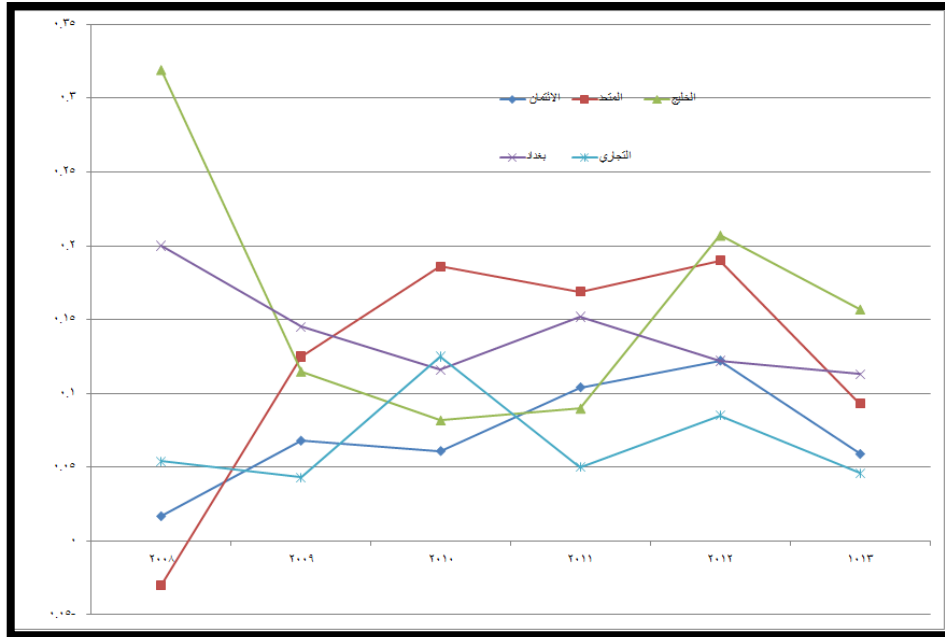
المصدر : إعداد الباحث
* خسارة

وتبين نتائج التحليل في الجدول (3 - 9) أنّ نسبة هذا المؤشر تراوحت بين (-0.030) بوصفه الحد الأدنى في المصرف المتحد و (0.319) كحد أعلى في مصرف الخليج للمصارف عينة البحث خلال المدة (2008 - 2013) أي بمعنى ان المصرف المتحد والذي حقق خسارة في سنة 2008 قد أثر ذلك على أدائه مما ينعكس سلبا على حصص المالكين بينما مصرف الخليج الذي كان معدل العائد على حق الملكية مرتفع مقارنة مع المصارف عينة البحث فإنه يدل على قدرته لتحقيق أرباح على حقوق الملكية وتحسين سمعته المصرفية في السوق المصرفي وعند المقارنة بين المتوسطات معدل العائد على حقوق الملكية هناك تفاوت فيما بينها ويظهر هذا التفاوت بوضوح في الفرق بين اصغر متوسط لمعدل العائد على حق الملكية وهو المصرف التجاري (0.067) وأكبر متوسط لمعدل عائد على حق الملكية وهو مصرف الخليج (0.162) بينما باقي المصارف تكون متوسطاتها متقاربة نوعا ما، أو وجد أن نتائج متوسط بعض المصارف كانت جيدة كمصرف المتحد والخليج وبغداد وعلى التوالي (0.122) ، (0.162) ، (0.141) مقارنة مع متوسط المتوسطات الذي بلغ (0.113) ، أن ارتفاع متوسط معدل العائد على حق الملكية لمصرف الخليج عن باقي المصارف عينة البحث يعزى إلى النتائج الجيدة التي حققها المصرف في مختلف أنشطته المصرفية سواء الداخلية منها أو الخارجية فعلى الصعيد الدولي نجد ان المصرف قد حقق تقدما جيدا في مجال الحوالات الخارجية والاعتمادات المستندية والأموال المودعة في البنوك الخارجية اما على الصعيد الداخلي فنجد ان النشاط الائتماني لمصرف الخليج قد شهد تحسنا مضمونا في مختلف انواعه كالقروض والتسليفات إلى جانب الاستثمار في الحوالات الخزينة والاستثمار الليلي وحصّة مصرف في إرباح الشركات وأرباح بيع وشراء الأسهم مما انعكس ذلك ايجابيا على ارباحه السنوية وعلى ادائه المصرفي. يوضح الشكل (3 - 1) الاختلافات في معدل العائد على حق الملكية (ROE) لمصارف عينة البحث لسنوات الدراسة (2008 - 2013) .



الشكل (3- 1)

يبين نتائج تحليل معدل العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف عينة البحث



المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى الجدول (3- 9)

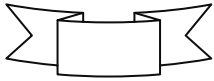
3-1-4- تحليل معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC)

يربط مؤشر (RORAC) بين عائد ومخاطرة المصرف ، ولهذا فهو المقياس الحديث للأداء الذي يوحد بين العائد والمخاطرة في آن واحد ، إي يعدل العائد بالمخاطرة ،وهنا جرى التعديل لرأس المال بالمخاطرة ، وعندما نقسم صافي الدخل على رأس المال المعدل بالمخاطرة نحصل على معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة ،وفي ضوء ما تم تقديمه في الجانب النظري حول نموذج(RORAC) فإننا سوف نستخدم المعادلة التي سيتم تطبيقها لإغراض البحث وهي كالآتي:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال المعدل بالمخاطرة (RAC)}} = \text{معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC)}$$

حيث ان بسط المعادلة يمثل صافي الدخل بعد طرح منه الضرائب السنوية المفروضة على المصارف عينة البحث خلال سنوات الدراسة (2008-2013)، اما بالنسبة إلى مقام المعادلة المتضمن رأس المال المعدل بالمخاطرة والذي يرمز له (RAC)وكما هو مبين في الملحق رقم (5)، والذي يتم استخراج من خلال قسمة الانحراف المعياري للدخل (S) على المعدل العائد الخالي من المخاطرة (Rf) وطريقة استخراج الانحراف المعياري (S) وفق الخطوات الآتية:

- 1 - جمع صافي الدخل لجميع السنوات ولكل مصرف على حدة لاستخراج المتوسط الحسابي.
- 2 - نستخرج الانحرافات لكل سنة على حدة من خلال طرح صافي الدخل من الوسط الحسابي.
- 3 - احتساب مربع الانحرافات لكل سنة من سنوات الدراسة ولكل مصرف.



4 - نستخرج الانحراف المعياري وذلك بقسمة مجموع مربع الانحرافات على عدد سنوات الدراسة ناقص واحد وجذره.

5 - نستخرج رأس المال المعدل بالمخاطرة (RAC) وذلك بقسمة الانحراف المعياري للدخل على المعدل العائد الخالي من المخاطرة (Rf) والذي يمثل متوسط أسعار الفائدة للسندات الخزينة الصادرة من البنك المركزي العراقي.

6 - نطبق المعادلة الأساسية لمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) بقسمة صافي الدخل على رأس المال المعدل بالمخاطرة وكما هو موضح في الجدول (3-10).

الجدول (3-10)

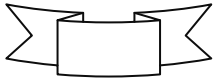
يوضح نتائج تحليل نموذج معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) لمصارف عينة الدراسة (2008 - 2013)

المصرف السنة	الائتمان	المتحد	الخليج	بغداد	التجاري
2008	0.016	- 0.002	0.055	0.187	0.066
2009	0.055	0.034	0.020	0.113	0.048
2010	0.059	0.082	0.016	0.098	0.155
2011	0.113	0.099	0.032	0.152	0.089
2012	0.139	0.127	0.083	0.162	0.143
2013	0.089	0.080	0.151	0.250	0.126
المتوسط	0.078	0.07	0.059	0.160	0.104

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات المالية والتقارير السنوية لمصارف عينة البحث

ومن أجل خلق إيرادات يتوجب الاستثمار ضمن معدل عائد خالي من المخاطرة لكي يغطي الانحراف المعياري، ولكن في حالة زيادة المخاطر فيجب تخصيص رأس مال معدل بالمخاطرة مساوي 2 او أكثر من الانحرافات المعيارية للإيرادات.

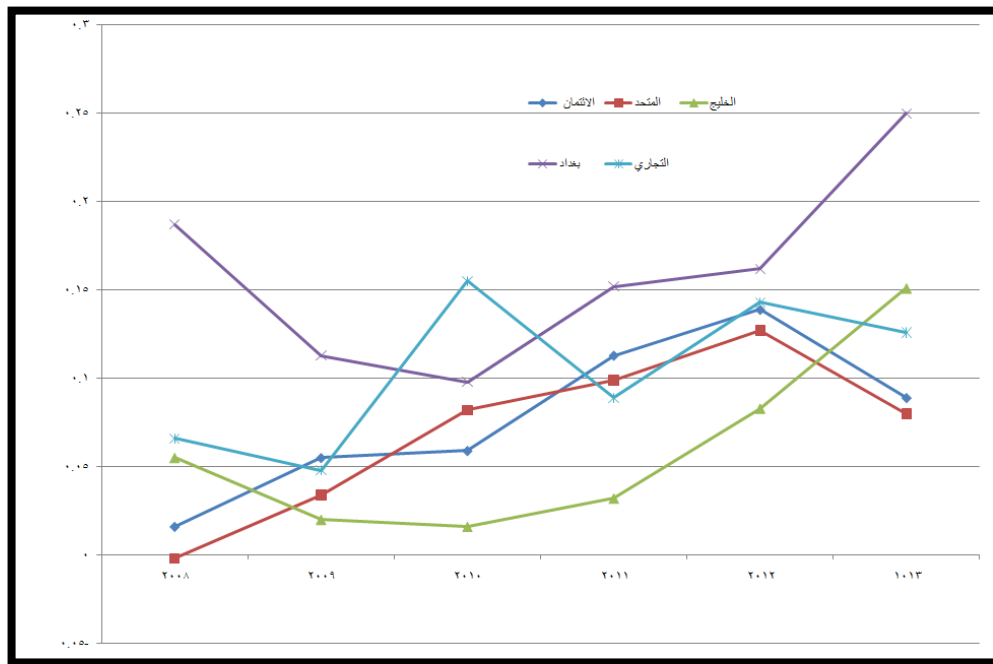
يبين الجدول (3-10) أن المصارف عينة البحث متفاوتة في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC)، فان مصرف الائتمان كان أعلى نسبة في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة في سنة 2012 بنسبة (0.139) اي انه يخصص هذه النسبة من إيراداته لمواجهة المخاطر المستقبلية التي قد تواجهه، وأدنى نسبة كانت عام 2008 و 2009 وهي (0.016)(0.055) على التوالي ، إما المصرف المتحد والذي تعرض إلى خسارة عام



2008 وهي أدنى نسبة للمعدل العائد (0.002 -) وأعلى نسبة كانت له في عام 2012 وهو (0.127). إما مصرف الخليج فكانت أعلى نسبة للمعدل العائد في عام 2013 بنسبة (0.151) وأدنى نسبة عام 2009 و 2010 فكانت (0.020) (0.016) على التوالي ، ومصرف بغداد كانت أعلى نسبة له في معدل العائد في عام 2013 بنسبة (0.250) وأدنى نسبة (0.098) عام 2010، وإما المصرف التجاري فكانت أعلى نسبة (0.155) عام 2010 وأدنى نسبة (0.048) عام 2009. ويبلغ المتوسط العام للمصارف عينة البحث مجتمعة (0.094) مقارنة مع المتوسطات الحسابية للمصارف فان مصرف بغداد كان أعلى نسبة والبالغة (0.160). ويعود السبب إلى توجه مصرف بغداد إلى الاهتمام الكبير بإدارة المخاطرة المصرفية. وارتفاع الإيرادات السنوية التي يحصل عليها المصرف من عملياته المصرفية واستثماراته المالية خلال سنوات الدراسة وهذا يعكس أدائه الجيد مقارنة مع المصارف الأخرى لعينة البحث. يوضح الشكل (2-3) الاختلافات في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) للمصارف عينة البحث لسنوات الدراسة (2013-2008).

الشكل (2-3)

يوضح نتائج تحليل معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) للمصارف عينة البحث لسنوات الدراسة (2013-2008).



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الجدول (3-10)

المبحث الثاني

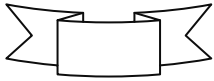
مناقشة نتائج الاختبار

Discussion of Test Results

يتناول هذا المبحث مناقشة نتائج الاختبار التطبيقية لدور الحوكمة المصرفية في معدل العائد على رأس المال كقوة معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) للأداء المصرفي، ولتحقيق ذلك تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical) (package for Social Sciences: Spss) ولغرض معرفة وتحديد هذا الدور تم استخدام النموذج العام لارتباط الخطي البسيط (person linear simple correlation coefficient) وأنموذج الانحدار البسيط (simple regression) لتحديد نوعية أثر الحوكمة المصرفية في الأداء المصرفي، وقبل إن نبدأ بعرض نتائج الارتباط والاختبار نعرض المعلومات المتعلقة بالمتغيرات البحث في جدول (3- 11) .

جدول (3- 11) يبين متغيرات البحث

المتغير التابع / معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة	المتغير التابع / معدل العائد على حق الملكية	المتغير المستقل / الحوكمة المصرفية	السنة	المصرف
0.016	0.017	0.083	2008	الائتمان
0.055	0.068	- 0.007	2009	
0.059	0.061	- 0.371	2010	
0.113	0.104	0.294	2011	
0.139	0.122	1.040	2012	
0.089	0.059	- 0.040	2013	
- 0.002	- 0.030	1.043	2008	المتحد
0.034	0.125	0.373	2009	
0.082	0.186	- 0.433	2010	
0.099	0.169	- 0.349	2011	
0.127	0.190	0.764	2012	
0.080	0.093	- 0.398	2013	
0.055	0.319	- 0.310	2008	الخليج
0.020	0.115	0.080	2009	
0.016	0.082	0.049	2010	
0.032	0.090	0.068	2011	
0.083	0.207	0.258	2012	
0.151	0.157	0.856	2013	
0.187	0.200	0.035	2008	بغداد
0.113	0.145	0.820	2009	
0.098	0.116	0.015	2010	
0.152	0.152	- 0.020	2011	
0.162	0.122	0.082	2012	
0.250	0.113	0.068	2013	
0.066	0.054	0.072	2008	التجاري
0.048	0.043	0.622	2009	
0.155	0.125	- 0.121	2010	
0.089	0.050	0.117	2011	



3-2-1- عرض ومناقشة نتائج اختبار علاقة الارتباط

إن الهدف من دراسة معامل الارتباط هو الكشف عن قوة أو درجة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، يعد معامل الارتباط (R) مؤشراً أولاً عن العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة). وقد نصت الفرضية الفرعية الأول للدراسة بان (هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشرات الأداء المصرفي في عينة الدراسة).

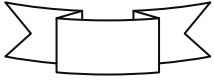
يفترض أن تكون علاقة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة طردية موجبة، وذلك يعني انه عندما تكون هناك حوكمة مصرفية فان الأداء المصرفي سوف يرتفع. ورغم وجود دلالة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والتابع، غير ان نتيجته لا يصبح موثوقاً بها إلا بعد التحقق من معنوية هذا الارتباط، ويتم ذلك بموجب اختبار (t) الذي يبين صحة فرضية الدراسة. ويتضمن الجدول (3-12) نتائج التحليل والاختبار لعلاقات الارتباط ومدى معنويتها في مصارف العينة.

الجدول (3-12) يوضح نتائج تحليل واختبار علاقة الارتباط بين الحوكمة المصرفية ومؤشرات العائد على حق الملكية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة في المصارف عينة البحث

مؤشر RORAC		مؤشر العائد على حق الملكية		المصرف
t_0 المحسوبة	R	t_0 المحسوبة	R	
2.012	0.709	2.144	0.731	الائتمان
- 0.853	- 0.392	- 1.603	- 0.625	المتحد
7.167	0.963	0.675	0.320	الخليج
- 0.816	- 0.378	0.051	0.026	بغداد
- 0.154	- 0.077	- 0.325	- 0.161	التجاري

* قيمة t الجدولية : 2.571 عند مستوى الدلالة : 0.05 ودرجة الحرية : 6

تشير النتائج في الجدول (3-12) أن معامل الارتباط (R) بين الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل ومؤشر العائد على حق الملكية كمتغير تابع، لمصرف الائتمان يظهر قيمة مقداره (0.731) يفسر وجود علاقة ارتباط طردية موجبة قوية بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية، بمعنى ان كلما ازدادت الحوكمة المصرفية ازداد الأداء المصرفي بنسبة قوية. ولأجل التحقق من معنوية هذا الارتباط ويتم ذلك عن طريق اختبار (t) حيث بلغت

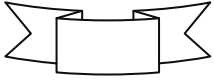


قيمة (t_0) المحسوبة (2.144) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (6) وهي بذلك اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.571) عند مستوى الدلالة (0.05) عند درجة حرية (6) مما يشير إلى عدم معنوية هذا الارتباط ، و إن نتيجته لاتدعم فرضية الدراسة. وبالتالي لا يمكن اعتماد نتيجة الارتباط لتفسير العلاقة بين الحوكمة المصرفية (متغير مستقل) والأداء المصرفي (متغير تابع) ، أما المصرف الخليج يشير معامل الارتباط (R) والذي بلغ (0.320) إلى علاقة طردية ضعيفة بين الحوكمة المصرفية ومعامل العائد على حق الملكية (الأداء المصرفي) ولأجلاثبات معنوية هذا الارتباط فقد كان اختبار (t_0) يبلغ (0.675) بمستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) اقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة (2.571) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) مما يشير الى عدم معنوية هذا الارتباط وهذا يعني الى ضعف الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وعدم وجود انسجام مع فرضية الدراسة. اي ان المصرف يمارس الحوكمة المصرفية ولكنها تستخدم (الحوكمة) لتعظيم مصلحته الخاصة على مصلحة المجتمع.

بينما نتائج معامل الارتباط (R) لمصرف بغداد فقد كانت علاقة طردية ضعيفة جداً وبلغت (0.026) بين المتغير المستقل الحوكمة المصرفية والمتغير التابع معدل العائد على حق الملكية، وبالرجوع الى اختبار (t_0) للتحقق من معنوية الارتباط تبين ان قيمة (t_0) المحسوبة قد بلغت (0.051) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) اقل من قيمة (t) الجدولية والبالغة (2.571) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) مما يشير الى عدم المعنوية هذا الارتباطونتيجه لا تدعم فرضية الدراسة.

مما سبق أن نتائج الارتباط توشر بأن العلاقة بين الحوكمة المصرفية (المتغير المستقل) ومعدل العائد على حق الملكية (المتغير التابع) ، كانت علاقة ارتباط موجبة وطردية وجيدة في مصرف الائتمان ، عكس بعض المصارف الأخرى التي كانت علاقة الارتباط طردية وموجبه وضعيفة كمصرف الخليج وبغداد ، بمعنى أن هناك حوكمة مصرفية إلاأن الحوكمة ضعيفة وهذا يعني أن المصرف يمارس الحوكمة لتحقيق مصالحه الخاصة من اجل تعظيم ربحيته وثروة ملاكه على حساب مصلحة المجتمع ، أما مصرف المتحد والتجاري فقد كانت علاقة الارتباط عكسية وسالبة مما يعني أن وجود الحوكمة المصرفية لا يؤثر على أدائها المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) ، ومن النتائج التي تم التوصل اليها لم يتم إثبات الفرضية الفرعية الأولىللدراسة والتي نصت بان (هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشرات الأداء المصرفي في عينة الدراسة) وهذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنفي وجود علاقة ارتباط معنوية بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية).

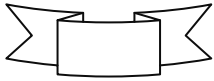
وتشير النتائج في نفس الجدول أعلاه فيما يخص العلاقة بين المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) والمتغير التابع (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) أن معامل الارتباط (R) لمصرف الائتمان يظهر قيمة مقداره (0.709) يفسر وجود علاقة ارتباط طردية موجبة جيدة ، بمعنى إن كلما ازدادت الحوكمة المصرفية ازداد الأداء المصرفي (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) ولأجل التحقق معنوية هذا الارتباط وذلك عن



طريق اختبار (t) حيث بلغت قيمة (t₀) المحسوبة (2.012) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) وهي اصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.571) بمستوى الدلالة (0.05) عند درجة حرية (6) مما يشير إلى عدم معنوية هذا الارتباط. وهذا لا يدعم فرضية الدراسة.

بينما مصرف الخليج كان معامل الارتباط (R) بلغ (0.963) ويعكس علاقة طردية موجبة وقوية بين المتغيرين وكانت معنويتها باختبار (t₀) المحسوبة تبلغ (7.167) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.571) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (6) مما يشير إلى معنوية هذا الارتباط وهذا يدعم فرضية الدراسة وبالتالي يمكن اعتماد نتيجة الارتباط لتفسير العلاقة بين المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) والمتغير التابع (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC).

نستنتج مما سبق إن نتائج الارتباط تؤثر إلى وجود علاقة طردية موجبة بين المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) والمتغير التابع (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) متفاوتة بين المصارف عينة البحث، تتراوح بين الضعيفة لمصارف (المتحد، بغداد والتجاري) وقوية جداً في مصرف الخليج والائتمان ، بمعنى أن زيادة الحوكمة المصرفية في المصارف تؤدي إلى زيادة الأداء المصرفي، أي أن هناك تطبيق للحوكمة المصرفية ولكن بنسبة قليلة جداً، ويستدل من النتائج التي تم التوصل إليها بأنه لم يتم إثبات الفرضية الفرعية الأول للدراسة في المصارف (الائتمان، المتحد، بغداد والتجاري) هي بالاتجاه ولكنها ضعيفة معنوية وهذا يرجع إلى نتائج الحوكمة الضعيفة ، حيث أثبتت نتائج اختبار المعنوية لعلاقة الارتباط في هذه المصارف إلانها غير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنفي وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) والمتغير التابع (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) الأداء المصرفي، بينما هناك علاقة ارتباط طردية وموجبة وقوية ووجود معنوية لهذا الارتباط في مصرف الخليج وهذا يعني صحة الفرضية الفرعية الأول للدراسة والتي نصت بأن (هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشرات الأداء المصرفي في عينة الدراسة) وقد يرجع ذلك إلى اهتمام المصرف بوجود إدارة تدقيق داخلي موضوعية وكفوءة ومستقلة وذلك لتحقيق مبادئ و أساس الإدارة الرشيدة، وتقديمها خدمات استشارية مهمة لتحسين عمليات المصرف، وفق معايير التدقيق الداخلي لتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وذلك من أجل تخفيض إلأدنى حد ممكن من مخاطر تعرض المصرف لأي عمليات أو ممارسات غير صحيحة أو غير قانونية، واهتمامه بإدارة المخاطر لا سيما تأكيده على تجنب مخاطر الائتمان، و اوجد المصرف ضماناً إضافياً لقروضه إذ شارك بشكل فعال في شركة الكفالات المصرفية التي تلتزم بموجب الاتفاق معها تسديد ما نسبته 75% من مبلغ القرض في حال عدم تسديده من قبل المقترض إلى جانب ذلك تشكيل لجان مشتركة من الإدارة التنفيذية العليا ومن أعضاء مجلس الإدارة (كالجنة المتخصصة في متابعة الديون المتعثرة) من أجل تحقيق التوازن الأمثل بين مستوى المخاطر والعوائد. ولإيجاد المقارنة لنتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة ، بينت ان ضعف في تطبيق الحوكمة المصرفية أثر ذلك في نتائج المعدل العائد على حق الملكية وفي جميع المصارف (عينة البحث) ،مما يعني ان وجود الحوكمة المصرفية لا يزيد من معدل العائد على حق الملكية ، بينما معدل العائد على رأس



المال المعدل بالمخاطرة والذي يأخذ عنصر المخاطرة بالحسبان فإنه تأثر بوجود الحوكمة المصرفية لبعض المصارف إي إن وجود الحوكمة يزيد من معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة ، وهذا يعني الاهتمام بالحوكمة لدورها الكبير في الحفاظ على أموال المودعين والمالكين وتقليل من المخاطر التي تواجهها المصارف مما ينعكس ذلك ايجابياً على أدائها المصرفي والمحافظة على مكانتها المصرفية في البيئة المصرفية .

2-2-3 عرض ومناقشة نتائج الانحدار البسيط Simple Regression

1-2-2-3 نتائج تحليل اثر الحوكمة المصرفية بمعدل العائد على حق الملكية ROE

يساعد معامل الارتباط على بيان العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي كما بينا في الفقرة السابقة، وأما الانحدار فإنه يبين اثر المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) بالمتغير التابع (الاداء المصرفي)، وكذلك مقدار وشدة التأثير والعلاقة بين المتغير المستقل (Independent) والمتغير التابع (Dependent)

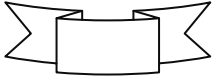
ومن أجل اختبار الفرضيتين الفرعيتين الثانية والثالثة للدراسة تم الاستعانة بالانحدار الخطي البسيط Simple Regression للوصول إلى النتائج.

الجدول (3- 13) يوضح نتائج تحليل واختبار علاقة الانحدار بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية في مصارف عينة الدراسة

معنوية العلاقة	Sig	F ₀ المحسوبة	R ²	معامل الانحدار b	الثابت \hat{a}	المصرف	
N.S	0.099	4.597	0.535	4.178	- 0.133	المعلمة	الائتمان
				2.144	- 0.863	t ₀ المحسوبة	
N.S	0.184	2.571	0.391	- 0.626	0.243	المعلمة	المتحد
				- 1.603	4.326	t ₀ المحسوبة	
N.S	0.537	0.455	0.102	0.672	0.058	المعلمة	الخليج
				0.675	0.322	t ₀ المحسوبة	
N.S	0.962	0.003	0.001	0.238	0.133	المعلمة	بغداد
				0.051	0.198	t ₀ المحسوبة	
N.S	0.761	0.106	0.026	- 0.685	0.213	المعلمة	التجاري
				- 0.325	1.377	t ₀ المحسوبة	

* قيمة (t) الجدولية (2.78) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية 4:

* قيمة (F) الجدولية (6.61) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (1،5)



*معامل الانحدار (b) مقدار التغير في الانحدار في المتغير التابع عندما يتغير المتغير المستقل مقدار وحدة واحدة.

*معامل التحديد (R^2) يشير إلى مقدار تفسير المتغير المستقل للتغير الحاصل في المتغير التابع.

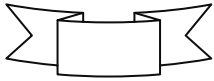
*اختبار (F) يستعمل لغرض بيان معنوية معادلة الانحدار اي ($y=a+bx$) وهي معادلة لمعرفة معنوية تأثير المتغير المستقل في التابع.

*اختبار (t) بيان معنوية معامل الانحدار (b) والذي يفسر مقدار التغير في المتغير التابع.

يبين الجدول (3 - 13) نتائج تحليل واختبار علاقات الانحدار في المصارف عينة

البحث ، حيث تشير نتائج الانحدار لمصرف الائتمان أن معلمه الحد الثابت (\hat{a}) نسبتها (0.133 -) بمعنى عندما تكون الحوكمة المصرفية مساوية للصفر فالأداء المصرفي (مؤشر معدل العائد على حق الملكية) يقل بنسبة (0.133 -) وهي علاقة عكسية ، بينما يشير (t_0) المحسوبة والتي بلغت (0.863 -) عدم معنوية الحد الثابت (\hat{a}) لأنها اصغر من (t) الجدولية والتي بلغت (2.78) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) . أما معامل (b) الذي يظهر العلاقة الخطية بين الحوكمة والأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) يشير إلى معدل التغير في الأداء المصرفي عندما تتغير الحوكمة المصرفية وحدة واحد ، فيشير الى وجود علاقة طردية بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على حق الملكية كما يشير معامل (b) الموجب ، ويدل معامل الانحدار (b) الى ان زيادة الحوكمة المصرفية بمقدار وحدة واحد يؤدي إلى زيادة الأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) بمقدار (4.178) وحدة ، بينما يشير اختبار (t_0) المحسوبة والتي بلغت (2.144) وهي اصغر من (t) الجدولية (2.78) عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة حرية (4) بعدم معنوية معامل (b) ، اما معامل التحديد (R^2) والذي يشير إلى شدة تأثير المتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) بالمتغير التابع (معدل العائد على حق الملكية) وقوة العلاقة الخطية بينهما ، وبلغت قيمته (0.535) وهذا يعني ان (0.535) فقط من التغير في الأداء المصرفي للمصرف يعزى إلى مستوى التغير في الحوكمة المصرفية والباقي يعود إلى متغيرات أخرى مؤثرة في الأداء المصرفي ، وتؤشر هذه النتيجة حالة تأثير جيدة نسبياً للحوكمة المصرفية في الأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) ، وأشار اختبار (F) المحسوبة بنسبة (4.597) وهي اقل من (F) الجدولية والبالغة (6.61) وعند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5، 1) . وهذا يدل على عدم معنوية معامل التحديد ، وفي ضوء نتيجة الاختبار هذه ترفض الفرضية الثانية والتي تنص (هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية في مؤشر معدل العائد على حق الملكية) ويؤخذ بفرضية العدم والتي تنفي وجود علاقة خطية بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية).

أما المصرف الآخر وهو المصرف المتحد فقد بينت نتائج التحليل أن قيمة الثابت (\hat{a}) والذي يقيس نسبة الأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) عندما تكون الحوكمة المصرفية مساوية الى صفر، نسبتها كانت (0.243) بمعنى عندما تكون الحوكمة المصرفية مساوية للصفر فالأداء المصرفي لن يقل عن (0.243) بينما تشير (t_0) المحسوبة والتي بلغت (4.326) بوجود معنوية لأنها اكبر من (t) الجدولية وقيمتها (2.78) عند مستوى دلالة

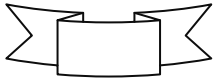


(0.05) ودرجة حرية (4) اما معامل الانحدار (b) بلغ (- 0.626) وهي علاقة عكسية بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي، إي يعني زيادة الحوكمة المصرفية سيؤدي الى انخفاض الاداء المصرفي بمقدار (0.626) وحدة، وللاثبات مدى المعنوية فقد تبين ان اختبار (t_0) المحسوبة بلغت (-1.603) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية وبلغت قيمتها (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) وهذا يدل على عدم معنوية ، معامل التحديد (R^2) والذي يشير شدة تأثير الحوكمة المصرفية في الاداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) فيشير الى ان (0.391) من التغير في الأداء المصرفي يعزى إلى مستوى التغير في الحوكمة المصرفية والباقي يعود الى متغيرات أخرى مؤثرة في الأداء المصرفي وهو تأثير ضعيف، ووجد عدم معنويته من خلال مقارنة (F_0) المحسوبة والتي بلغت (2.571) مع (F) الجدولية والبالغة (6.61) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5 ، 1). ومما سبق فان الفرضية الفرعية الثانية تم رفضها وذلك لضعف تأثير الحوكمة المصرفية في الأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) وعدم وجود معنوية العلاقة الخطية بينهما والأخذ بفرضية العدم.

بينما نتائج التحليل لمصرف الخليج فقد أشارت قيمة الحد الثابت ($\hat{\alpha}$) بنسبة (0.058) بمعنى عندما تكون الحوكمة المصرفية مساوية للصفر فالاداء المصرفي لن يقل عن هذه النسبة وقد اشارت قيمة (t_0) المحسوبة والتي بلغت (0.322) بعدم وجود معنوية لأنها اصغر من (t) الجدولية وقيمتها (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4).

ولتفسير العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية) فقد بلغ معامل الانحدار (b) (0.672) وهي علاقة موجبة، اي بمعنى زيادة الحوكمة المصرفية سيؤدي الى زيادة الاداء المصرفي بمقدار (0.672) وحدة وللاثبات المعنوية فقد بلغ (t_0) المحسوبة (0.675) وهي اقل من قيمة (t) الجدولية وبلغت (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) وهذا يدل على عدم معنوية معامل بيتا، ولمعرفة شدة تأثير الحوكمة المصرفية في الاداء المصرفي فقد اشار معامل التحديد (R^2) وقيمتها (0.102) وهو تأثير ضعيف ويدل على ان التغير في الأداء المصرفي بنسبة (0.102) يعزى إلى مستوى التغير في الحوكمة المصرفية والباقي يعود إلى متغيرات أخرى مؤثرة في الأداء المصرفي، ولايمكن الاعتماد على نتيجة معامل التحديد إلا بعد الركون إلى اختبار (F) من خلال مقارنة (F_0) المحسوبة مع (F) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) درجة حرية (5 ، 1) تبين ان (F_0) المحسوبة بلغت (0.455) وهي اصغر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (6.61) وهذا يشير الى عدم معنوية معامل التحديد. وفي ضوء نتيجة الاختبار هذه ترفض الفرضية الفرعية الثانية ويؤخذ بفرضية العدم والتي تنفي وجود علاقة خطية بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية)

نستنتج من تحليل الانحدار بين الحوكمة المصرفية والاداء المصرفي (معدل العائد على حق الملكية)، وجود علاقة طردية لبعض المصارف وهي (الائتمان والخليج وبغداد) ولكن بنسبة ضعيفة، بينما هناك علاقة عكسية بين المتغيرين (المستقل والتابع) في مصارف (المتحد، والتجاري) اي ارتفاع الحوكمة المصرفية تؤدي الى انخفاض معدل العائد على حق الملكية (الاداء المصرفي) واوجدت اختبارات (t) و(F) بعدم وجود معنوية اي عدم وجود تأثير معنوي للحوكمة المصرفية في معدل العائد على حق الملكية، مما ينعكس ذلك على رفض



الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وتنص (هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية في مؤشر العائد على حق الملكية ROE) بموجبها ترفض الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على (أن تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف العراقية يؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي) والقبول بفرضية العدم والتي تعني أن تطبيق الحوكمة المصرفية لا تؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي.

2-2-2-3 نتائج تحليل اثر الحوكمة المصرفية بمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC).

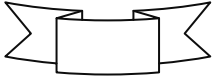
أشارت نتائج تحليل الانحدار بين الحوكمة المصرفية (المتغير المستقل) معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC (المتغير التابع) في جدول (3-14) .

الجدول (3- 14)

يبين نتائج تحليل واختبار علاقة الانحدار بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC)

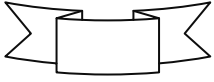
معنوية العلاقة	Sig	F _o المحسوبة	R ²	معامل الانحدار b	الثابت a	المصرف	
N.S	0.115	4.048	0.503	3.389	- 0.099	المعلمة	الائتمان
				2.012	- 0.668	t _o المحسوبة	
N.S	0.442	0.728	0.154	- 0.705	0.216	المعلمة	المتحد
				- 0.853	3.194	t _o المحسوبة	
S	0.002	51.369	0.928	3.554	- 0.045	المعلمة	الخليج
				7.167	- 1.189	t _o المحسوبة	
N.S	0.460	0.666	0.143	- 2.114	0.506	المعلمة	بغداد
				- 0.816	1.162	t _o المحسوبة	
N.S	0.885	0.024	0.006	- 0.243	0.192	المعلمة	التجاري
				- 0.154	1.090	t _o المحسوبة	

* قيمة t_o الجدولية (2.78) عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة حرية 4 .
* قيمة F الجدولية (6.61) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1:5) .



بأن قيمة ($\hat{\alpha}$) لمصرف الائتمان كانت (0.099 -) والتي تفسر بأن الحوكمة المصرفية مساوية للمصرف فمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) يقل بنسبة (0.099 -) وهي علاقة عكسية ، وأشارت (t_0) المحسوبة وبلغت (0.668 -) بعدم معنوية الحد الثابت ($\hat{\alpha}$) لأنها أصغر من (t) الجدولية وبلغت (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) ولإظهار العلاقة الخطية بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) بلغت معامل بيتا (b) نسبة (3.389) وهي علاقة طردية موجبة، ويفسر معامل بيتا (b) أن زيادة الحوكمة المصرفية بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (الأداء المصرفي) بمقدار (3.389) ويشير اختبار (t_0) المحسوبة وبلغت (2.012) عدم معنوية معامل بيتا لأنها أصغر من (t) الجدولية وقيمتها (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4) إما معامل التحديد (R^2) والذي يبين بشدة التأثير للمتغير المستقل (الحوكمة المصرفية) بالمتغير التابع (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) وقوة العلاقة الخطية بينهما فبلغ (0.503) إيان (0.503) فقط في التغير في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة يعزى إلى مستوى التغير في الحوكمة المصرفية والباقي يعود إلى متغيرات أخرى مؤثرة في الأداء المصرفي وهو تأثير جيد للمتغير المستقل على المتغير التابع، وكانت (F) المحسوبة تبلغ (4.048) وهي اقل من (F) الجدولية والبالغة (6.61) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5 ، 1) وتفسر عدم معنوية معامل التحديد. وفي ضوء النتائج يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص (هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشر معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) والقبول بفرضية العدم التي تنفي وجود العلاقة الخطية بين الحوكمة المصرفية والاداء المصرفي (RORAC).

تشير نتائج تحليل الانحدار لمصرف الخليج أن قيمة الثابت ($\hat{\alpha}$) تبلغ (0.045 -) بمعنى عندما تكون الحوكمة المصرفية مساوية للصفر فالأداء المصرفي (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة) لن يقل عن هذه النسبة، وهي علاقة عكسية ، بلغت قيمة (t_0) المحسوبة بلغت (1.189 -) بعدم وجود معنوية لأنها أصغر من (t) الجدولية والبالغة (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4). أما العلاقة بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة) فتفسر عن طريق معامل الانحدار (b) وبلغ (3.554) وهي علاقة موجبة، بمعنى أن زيادة الحوكمة المصرفية سيؤدي إلى زيادة معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) بمقدار (3.554) وحدة، وأثبتت وجود معنوية بمعامل بيتا وذلك لان اختبار (t_0) المحسوبة والبالغة (7.167) اكبر من (t) الجدولية وقيمتها (2.78) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (4)، وأشار معامل التحديد (R^2) والذي يشير إلى شدة تأثير الحوكمة المصرفية بمعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة وبلغ (0.928) وهو تأثير قوي، ويدل على ان التغير في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (الاداء المصرفي) بنسبة (0.928) يعزى إلى مستوى التغير في الحوكمة المصرفية والباقي يعود الى متغيرات أخرى مؤثرة في معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) ومن اجل الاعتماد على معامل (R^2) فلا بد من وجود اختبار

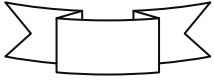


(F) والذي يقيس معنوية معامل التحديد حيث (F) المحسوبة بلغت (51.369) وهي اكبر من (F) الجدولية والبالغة (6.61) عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (5،1) وهذا يشير إلى معنوية معامل التحديد، وفي ضوء نتيجة الاختبار هذه تقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص (هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشر معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) اي وجود علاقة خطية بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC (الاداء المصرفي).

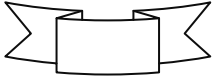
نستنتج من تحليل الانحدار بين الحوكمة المصرفية والأداء المصرفي (معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) ان هناك علاقة طردية لبعض المصارف وتكون متفاوتة فكانت ضعيفة في مصرف (الانتمان) ورغم ذلك إلا أن كانت معنويتها ضعيفة مما أدى الى رفض الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص (هناك تأثير معنوي لمؤشر الحوكمة المصرفية ومؤشر معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC) وقبول بفرضية العدم. بموجبها تم رفض الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على (أن تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف العراقية يؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي) وقبول بفرضية العدم. أما مصرف الخليج فقد كانت علاقة طردية موجبة وقوية ومعنوية وتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة، وكذلك قبول الفرضية الرئيسية للدراسة. أما المصارف الأخرى (المتحد، بغداد، التجاري) كانت العلاقة عكسية وسالبة وغير معنوية مما أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول بفرضية العدم، بموجبها ترفض الفرضية الرئيسية للدراسة وقبول بفرضية العدم والتي تعني ان تطبيق الحوكمة المصرفية لا تؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي.

إنّ الحوكمة المصرفية تلعب دوراً مهماً في تقليل ممارسة إدارة الأرباح التي قد تقوم بها إدارة المصرف من اجل تعظيم ربحيتها وثروة مالكيها من اجل اعطاء صورة ايجابية عن مركزها المالي للزبائن والمراقبين، وفي هذا الصدد توصلت دراسة (yu,2002) الى ان الشركات التي تتصف بحوكمة داخلية متينة مثل التركيز العالي للملكية وتركيز مجلس الادارة في عدد قليل من الأعضاء، فإنها تمارس إدارة الأرباح بشكل كبير، بينما في حالة وجود حوكمة خارجية قوية فان الشركة تقوم بإدارة الأرباح بشكل اقل . بينما أوجدت دراسة (Ajanthan , 2013) علاقة بين حوكمة الشركات ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الموجودات في معظم المصارف الحكومية والخاصة في سريلانكا ، عكس النتائج التي توصلت إليها دراستنا ، وقد يرجع ذلك الى البيئة التي أجريت عليها الدراسة ، وحتى في ظل وجود الحوكمة داخل المصرف واختلاف النظم الحوكمة المطبقة في هذه البلدان تبقى المصارف في كل الأحوال تقدم مصلحتها الخاصة على مصلحة المجتمع .

ومما سبق حول الحوكمة المصرفية والنتائج التي تم التوصل إليها، والتي تلعب دوراً كبيراً في مراقبة الأداء المصرفي من قبل الإدارة العليا للمصرف وذلك من اجل حماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، فقد أشار التحليل أن تطبيق الحوكمة في المصارف عينة البحث كانت متفاوتة فيما بينها مما انعكس ذلك على أدائها المصرفي، حيث أوجدت الدراسة أن هناك مصارف تطبق إدارة الأرباح وبدرجة عالية مما انعكس على ضعف تطبيق الحوكمة المصرفية وجودتها، وهناك مصارف طبقت الحوكمة ولكن بدرجات متفاوتة حيث كانت تمارس



إدارة الإرباح لمدة سنتين رغم أنها مطبقة للحوكمة المصرفية ولكن بالحد الأدنى، واضعف من النتائج التي كانت غير معنوية في علاقة واثر الحوكمة المصرفية مع المعدل العائد على حق الملكية في جميع المصارف عينة البحث، وكذلك كانت غير معنوية بين الحوكمة المصرفية ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC، فيما عدا مصرف الخليج الذي كانت نتائجه معنوية في هذه العلاقة.

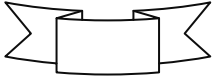


الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات



الفصل الرابع

المبحث الأول

الاستنتاجات

Conclusions

1-4 : الاستنتاجات:

1 - إن وجود آليات الداخلية والخارجية للحوكمة المصرفية تؤدي إلى تخفيف من مشاكل الوكالة ودرجة المخاطرة التي قد تتعرض إليها المصارف، وإلى جانب هذه الآليات في قياس الحوكمة ظهر أسلوب المستحقات والتي تعد من أكثر الأساليب استخداماً لكونه الأساس المستخدم في المحاسبة وهو أساس الاستحقاق وإتباعه من قبل أكثر الباحثين في قياس ممارسات إدارة الإرباح وقد تم استخدامه في هذه الدراسة حسب نموذج جونز المعدل. 1995

2 - تؤدي ممارسات إدارة الإرباح داخل المصرف إلى إعطاء صورة غير حقيقية وتضلل مستخدمي القوائم المالية وتقلل من ثقتهم في هذه التقارير وما تحتويه من بنود، ولا تعطي الصورة الحقيقية للأداء والإرباح السنوية.

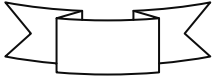
3- إن ممارسة إدارة الإرباح تتم بالسر عادة ، أي انه ليس هناك إعلان عن الإرباح التي تحققت ، والأساليب التي استخدمت في التضليل . بمعنى ان إدارة الإرباح عملية غير أخلاقية لأنها تتم بالسرية ، الأمر الذي يؤدي إلى التضليل والخديعة وتغليب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة .

4 - إن زيادة نسبة التخمين في التقارير والقوائم المالية التي تعلنها الإدارة يدل على وجود تلاعب من قبل الإدارة في بنود هذه القوائم والتقارير مما يؤثر على مصداقية البيانات المعلنة ، ان المستحقات التخمينية الموجبة تدل على تضخيم الإرباح ، وذلك لإعطاء صورة جيدة حول المصرف للإطراف الخارجية والداخلية ، وأما المستحقات التخمينية السالبة فتدل على تخفيض الإرباح من أجل تخفيض الضرائب أو احتجاز جزء من الإرباح في سنوات كانت النتائج جيدة واستخدامها في سنوات تنخفض فيها الإرباح الفعلية .

5 - عدم استخدام المصارف عينة البحث الأدوات المالية الحديثة والتي تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية العالمية في تقليل المخاطر التي قد تواجهها في المستقبل والتي يمكن التحوط منها وزيادة العوائد.

6 - تعدد مقاييس العائد الذي يقيس أداء المصارف فمعدل العائد على حق الملكية (ROE) يقيس العائد بدون الأخذ بنظر الاعتبار المخاطرة أما مؤشر العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) فانه يأخذ عنصر المخاطرة بالحسبان ، وهو يعتبر افضل من مقياس معدل العائد على حق الملكية لانه يأخذ عنصر المخاطرة بالحسبان .

7 - أشارت نتائج التحليل لممارسة إدارة الإرباح إن هناك مصارف تطبق عملية إدارة الإرباح وبنسبة كبيرة خلال مدة الدراسة (2008-2013) وهي (بغداد ، والتجاري) مما انعكس ذلك على عدم تطبيقها لمبادئ ومعايير الحوكمة المصرفية، مما قد يعرضها إلى مخاطر مستقبلية



كبيرة. ووجدت مصارف وهي مصرف (الائتمان، والخليج) تطبق الحوكمة المصرفية ولكن بالحدود الدنيا وذلك لممارستها للإدارة الأرباح لسنتين من سنوات الدراسة الحالية، ويعني ذلك أن المصارف تمارس الحوكمة لتحقيق مصالحها الخاصة لتعظيم قيمة المساهمين وقيمة المصرف على حساب مصلحة المجتمع. أما المصرف (المتحد) فقد كان حيادياً في ممارسته للإدارة الأرباح وتطبيقه لمبادئ الحوكمة المصرفية.

8 – وجد ان أعلى مصرف ممارس للإدارة الإرباح هو مصرف (بغداد) وبنسبة (83%) والمصرف التجاري (67%) والمصرف المتحد (50%) وباقي المصارف (الائتمان والخليج) كانت نسبتها (33%)، وقد يرجع السبب في ممارسة إدارة الإرباح التلاعب في بنود القوائم المالية للإغراض تضخيم الإرباح.

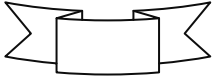
9 – بنيت التكرارات لممارسة إدارة الإرباح وعلى مستوى السنوات، أن أعلى سنة كانت تمارس به إدارة الأرباح في سنة (2011,2013) وبنسبة 80% في جميع المصارف عينة البحث بالمقابل كان اقل تكرار وجد في عامين (2009-2008) بنسبة 40% و0.0% وعلى التوالي.

10 – أظهرت نتائج تحليل معدل العائد على حق الملكية (ROE) بان أدنى معدل كان في المصرف المتحد بنسبة (0.030 -) وأعلى نسبة كانت في مصرف الخليج بنسبة (0.319)، بينما على مستوى المتوسطات الحسابية كان للمصرف التجاري اقل متوسط بنسبة (0.067) واكبر متوسط كان لمصرف الخليج بنسبة (0.162) وهذا يشير الى ان مصرف الخليج كان افضل المصارف في تحقيق العائد على حق الملكية بسبب اهتمامه بالتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، وارتفاع فوائد العمليات المصرفية والنشاط الخدمي وايرادات الاستثمار.

11 – وفي ضوء تحليل نتائج معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC فكانت لمصرف المتحد اقل نسبة لديه في عام 2008 (0.002 -) وأعلى نسبة كانت في مصرف بغداد وتبلغ (0.250) في سنة 2013 ، ووجد أن مصرف بغداد كان يمتلك أعلى متوسط حسابي بين المتوسطات الحسابية للمصارف عينة الدراسة بنسبة (0.160) وهذا يشير الى اهتمام مصرف بغداد بإدارة المخاطر والتحوط للمخاطر المستقبلية وتعزيز مركزه المالي.

12 – أظهرت نتائج تحليل علاقة الارتباط بين الحوكمة المصرفية (المتغير المستقل) ومعدل العائد على حق الملكية ROE (المتغير التابع)، وجود علاقة ارتباط طردية وموجبة قوية في مصرف الائتمان عكس المصارف الأخرى ولكن لم يكن هناك معنوية في العلاقة، بينما كانت علاقة الارتباط لباقي المصارف علاقة ارتباط طردية وعكسية وموجبة وسالبه مما أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة وقبول بفرضية العدم .

13 – تبين من نتائج الارتباط بين الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل ومعدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC كمتغير تابع، إن هناك علاقة ارتباط طردية موجبة وضعيفة في مصارف (المتحد وبغداد والتجاري) مما أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة وقبول بفرضية العدم، وأما مصرف الائتمان كانت العلاقة طردية وقوية ولكن لاتوجد معنوية مما أدى إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى ، بينما مصرف الخليج كان علاقة الارتباط



طردية وموجبة وقوية ووجود معنوية لهذا الارتباط مما استدعى قبول الفرضية الفرعية الاولى للدراسة.

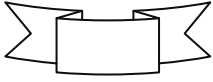
14 - أوجد تحليل الانحدار بين الحوكمة المصرفية كمتغير مستقل ومعدل العائد على حق الملكية كمتغير تابع بوجود علاقة طردية لبعض المصارف (الائتمان، الخليج ، بغداد) ولكن ضعيفة، بينما المصارف (المتحد، التجاري) كانت العلاقة عكسية وايضاً عدم وجود معنوية، اي عدم تأثير الحوكمة المصرفية في معدل العائد على حق الملكية ROE مما استدعى رفض الفرضية الفرعية الثانية وكذلك رفض الفرضية الرئيسية للدراسة وقبول بفرضية العدم.

15 - أظهرت نتائج تحليل الانحدار للمتغير المستقل الحوكمة المصرفية والمتغير التابع معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة RORAC بوجود علاقة طردية ضعيفة وغير معنوية لمصرف (الائتمان) وعلاقة عكسية وسالبة وغير معنوية لمصارف (المتحد، بغداد ، التجاري) مما يعني رفض الفرضية الفرعية الثالثة وكذلك الفرضية الرئيسية وقبول بفرضية العدم، بينما كانت علاقة طردية موجبة وقوية ومعنوية في مصرف الخليج مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة والفرضية الرئيسية للدراسة.

16 - أظهرت نتائج التحليل أنّ معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) الذي يأخذ عند حسابه عنصر المخاطرة بالحسبان أفضل من نتائج معدل العائد على حق الملكية الذي لا يؤخذ عنصر المخاطرة بالحسبان ، وهذا الاستنتاج يتشابه مع ماتوصلت اليه دراسة (European Central Bank , 2010) وذلك لان المؤشر (RORAC) يعطي تخفيض للعائد وفق المخاطر وتعديل راس المال في ضوء توزيع تلك المخاطر. بسبب اهتمام المصارف بإدارة المخاطر والتحوط لمخاطر التي قد تظهر بالمستقبل مما يؤثر على أموالها ومكائنها المصرفية .

17- لاتؤثر الحوكمة المصرفية على مؤشر العائد على حق الملكية، أي ان الحوكمة المصرفية ليس لها تأثير على الأداء المصرفي، وهذا الاستنتاج يختلف مع ماتوصلت اليه دراسة (Ajanthan et al , 2013) ويعزى هذا الاختلاف الى اختلاف بيئة الدراسة الحالية، إضافة لتأثير عوامل أخرى على الأداء المصرفي.

18- لم تحظى الحوكمة المصرفية بأهمية كبيرة في المصارف العراقية مما انعكس ذلك سلبا على أدائها المصرفي.



المبحث الثاني التوصيات

Recommendations

2-4 : التوصيات :

1- تأهيل مؤسسات القطاع المصرفي من قبل البنك المركزي العراقي من اجل مواكبة تطور المصارف العالمية المتطورة في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر لما لها دور كبير في التنمية الاقتصادية، وتعريف المصارف العراقية بمختلف أنواعها ان الحوكمة هي ضرورية اكثر من ان تكون التزام تفرضه السلطات الرقابية

2- اعتماد على المقاييس الحديثة في كشف عن ممارسات إدارة الإرباح وبالأخص المقياس الحالي المستخدم في دراستنا (نموذج جونز المعدل 1995) لكونه مقياس جديد وعلمي وموثوق في نتائجه و يعتمد على تحليل القوائم المالية التي تنشرها المصارف، والذي يكشف مدى التلاعب بهذه القوائم من قبل الإدارة، ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

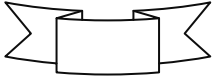
3- ضرورة استخدام المصارف العراقية المؤشرات المالية الحديثة والتي تطبقها المصارف العالمية في مجال قياس المخاطر والربحية لما لها دور في الكشف عن الربح الحقيقي للمصرف والتحوط من الخسائر المستقبلية الناجمة عن المخاطر، كمقياس المخاطرة المعدلة بالعائد على رأس المال (RAROC) والعائد على رأس المال المعدل بالمخاطرة (RORAC) .

4- ينبغي الاهتمام بالجانب الأخلاقي والمهني لدى مدراء المصارف وحثهم على تطبيق الحوكمة ومعاييرها لما لها من دور كبير في تعزيز مكانة المصرف، والاعتماد على الإفصاح والشفافية عن المعلومات والبيانات المتعلقة بالمصرف، لان من أساسيات الحوكمة الإفصاح والشفافية لدورها الكبير في تعزيز ثقة الزبائن بالوضع الحالي للمصرف.

5 - ضرورة اهتمام البنك المركزي العراقي بإصدار قواعد وتعليمات تكفل تطبيق الحوكمة السليمة والجيدة في المصارف العراقية، وذلك ضمن إطار المبادئ والمعايير الدولية التي أصدرتها لجنة بازل 2 للرقابة المصرفية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، وتحقيق الشراكة بين البنك المركزي والحكومة من جهة والقطاع العام والخاص من جهة أخرى لكون أن الحوكمة تستلزم الشراكة بين جميع الأطراف من اجل تحسين الشفافية والمساءلة .

6- إصدار البنك المركزي العراقي تعليمات رادعة بالمصارف التي تمارس إدارة الإرباح والتحرير في القوائم المالية، وعدم تطبيقها لمبادئ ومعايير الحوكمة المصرفية وتهربها من الإفصاح عن المعلومات والبيانات التي تحتاجها الجهات الرقابية المختصة الداخلية والخارجية.

7- الاهتمام بدراسة موضوع إدارة الإرباح من قبل الجهات الرقابية والباحثين ذلك أن المصارف تقوم بها (وكما أثبتتها الدراسة)، ومن أجل وضع مقاييس كفوءة تساعد على الكشف عن ممارسات الإدارة غير السليمة، ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم تلك التقارير وجودتها من اجل اتخاذ قرارات سليمة.

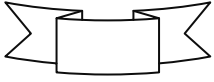


المصادر العربية

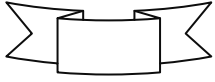
* القرآن الكريم

1 - الكتب

- 1) الاتحاد الدولي للمحاسبين (2009) ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت، مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، السعودية.
- 2) جي دي، ايرام. هيلليستاتن، (2003) ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة سمير كريم ، الطبعة الثالثة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن.
- 3) حسن صلاح الدين، (2011) ، الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال: تقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
- 4) حسن، صلاح الدين، (2011) ، البنوك والمصارف ومنظمات الاعمال - مقاييس حركة المؤسسات المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- 5) حسن، صلاح، (2011) ، البنوك ومخاطر الاسواق المالية العالمية، دار الكتاب الحديث القاهرة.
- 6) حنفي ، عبدالغفار وابو قحف ،عبدالسلام ، (2004) ، الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية والتطبيقية - البنوك العربية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .
- 7) حنفي، عبد الغفار،(2007) ادارة المصارف السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والاسلامية، الدار الجامعية الاسكندرية.
- 8) الربيعي ، حاكم محسن، راضي، حمد بن الحسين،(2011) ، حركة البنوك واثر صافي الاداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطعة الاولى، الاردن.
- 9) رمضان، زياد، وجودة محفوظ،(2003) ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن .
- 10) السامرائي، منال جبار سرور، السامرائي، مهند مجيد طالب، الزامل، علي عبد المحسين هاني، (2012) ، تكاليف الجودة والتقنيات الكفوية المعاصرة، الطبعة الاولى، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر.
- 11) سليمان، محمد مصطفى ، (2008) ، حوكمة الشركات، الدار الجامعية - الاسكندرية، مصر.
- 12) سوليفيان ، جون وروجرز ، جين ، (2003) ، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون ، ترجمه سمير كريم ، مركز المشروعات الدولية ، واشنطن .



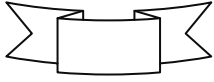
- 13) الشحات، نظير رياض محمد، (2007) ، ادارة محافظ الاوراق المالية في ظل حركة الشركات، جامعة المنصورة.
- 14) الشمري ، صادق راشد ، (2013) ، استراتيجية ادارة المخاطرة المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية، الاردن، ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 15) الشمري، صادق راشد، (2012) ، ادارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الكتاب - العراق .
- 16) الشمري، صادق راشد، (2012) ، حوكمة المصارف واليات تطبيقها في الجهاز المصرفي العراقي، دار الكتب والوثائق ببغداد.
- 17) العامري ، محمد علي ابراهيم ، (2013) ، الادارة المالية الدولية، ، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن.
- 18) العامري ، محمد علي ابراهيم ، (2013) ، الادارة المالية الحديثة، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان .
- 19) عبدالله ، خالد امين والطردي ، اسماعيل ابراهيم ، (2006) ، ادارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن .
- 20) عثمان، محمد داود، (2010) ، ادارة وتحليل الائتمان ومخاطرة، دار الفكر، الطبعة الاولى، 2013، الاردن.
- 21) علي، عبد الوهاب نصر وشحاتة، شحاتة السيد، (2007) ، مراجعة الحسابات وحركة الشركات في بيئة الاعمال العربية والمعاصرة، دار الجامعية، مصر.
- 22) كافي ، مصطفى يوسف ، (2013) ، الازمة المالية الاقتصادية العالمية، العربي للنشر والتوزيع، الاردن.
- 23) كايد ، زهير عبد الكريم، (2003) ، الحكمى فيه قضايا وتطبيقات، منشورات منظمة العربية للتنمية الادارية، مصر.
- 24) مجيد، ضياء، (2008) ، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية .
- 25) محمد، حاكم محسن وراضي، حمد عبد الحسين، (2013) ، حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن.
- 26) الملكاوي ، ابراهيم الخلوف ، (2008) ، ادارة الاداء باستخدام بطاقة الاداء المتوازن ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، الاردن .
- 27) هندي ، منير ابراهيم ، (2009) ، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الاداء (مدخل حوكمة الشركات) ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .



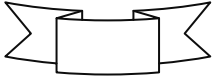
- 28) هندي ، منير ابراهيم ، (2010) ، ايفا القيمة الاقتصادية المضافة المدخل الاحداث في التحليل المالي وتقييم الاداء ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .
- 29) هندي، منير ابراهيم. (2010) ، ادارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، اسكندرية.

2- الرسائل والاطاريح

- 1) ابوكمال ، ميرفت ، (2007) ، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية (بازل2) - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة .
- 2) احمد ، منى عبد الفتاح ، (2014) ، اثر حوكمة الشركات في المخاطر الضريبية - دراسة تطبيقية ، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .
- 3) الاعرج ، رافت علي ، (2009) ، مدى اهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الامان المالي - دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة .
- 4) بعوج ، بلقاسم ، (2014) ، اهمية المراجعة الخارجية في تدنئة الممارسات السلبية لادارة الارباح في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين والاكاديميين المختصين في المحاسبة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر .
- 5) حمو ، محمد ، (2009) ، اثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلبي بالشلف ، الجزائر .
- 6) الخالدي، حمد عبد الحسين راضي، (2008) ، تأثير الاليات الداخلية في الاداء والمخاطر المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية دراسة تحليلية للمدة (1992 - 2005) (اطروحة دكتوراه) كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد لسنة.



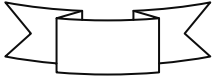
- (7) داود ، فضيلة سلمان ، (2011) ، التنافسية المنظمات بين الحاكمة وريادية الأعمال - دراسة تحليلية مقارنة في قطاعي الاتصالات والمصارف العراقية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- (8) السليحات ، زاهر عبدالفتاح عطا ، (2012) ، اثر الادوات الداخلية لحوكمة البنوك التجارية على سياسة توزيع الارباح والقيمة السوقية المضافة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة عمان العربية .
- (9) سماح ، ميهوب ، (2014) ، اثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية - حالة نشاط البنك عن بعد ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، الجزائر .
- (10) عبد الجبار، منى حيدر، (2012) ، دور الحاكمة في بناء المنظمات الفاعلة: دراسة استطلاعية تحليلية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- (11) عبد الرضا ، صبا عبد الهادي ، (2009) ، تطبيق نظام CAMEL لتقييم الاداء في المصارف العراقية الخاصة - دراسة حالة في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .
- (12) عثمان ، محمد داود ، (2008) ، اثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك - دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية باستخدام معادلة Tobin's Q ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .
- (13) الفتلاوي، ليلي ناجي مجيد،(2011) ، اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من الممارسات ادارة الارباح - بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوقي عمان والعراق للاوراق المالية، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- (14) المشهداني ، ايمان شيحان عباس، (2009) ، اثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة ، رسالة دبلوم عالي المعادل للماجستير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .



- 15) المنزوع ، زايد علي عبد الخالق ، (2009) ، حوكمة الشركات وأثرها على سياسة توزيع الارباح - دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي ، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت .
- 16) منير ، مصطفى ، (2013) ، " جدلية العلاقة بين خيار التنويع وقيمة المنظمة منهجها للتوازن الاستراتيجي في ظل تعدد مداخل التنظير ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

3- البحوث والدوريات

- 1) إبراهيم ، محمود عبد الفتاح،(2005) ، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حركة الشركات في اطار المعايير الدولية كالمراجعة الداخلية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الاول: التدقيق الداخلي في اطار حركة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة .
- 2) الإمام، صلاح الدين محمد امين، عيسى ، سمير كامل محمد ،(2008) ، اثر جودة المراجعة على عملية ادارة الارباح مع دراسة تطبيقية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد 2 ، المجلد 45 ، مصر .
- 3) عبدالرزاق ، حبار ،(2007) ، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال افريقيا ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 7 ، الجزائر .
- 4) الإمام ، صلاح الدين محمد أمين والعامري ، نيراس محمد عباس ، (2012) ، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطرة (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، العدد 21 ، مجلد 7 .
- 5) كمال ، بوعظم وابورقية ، شوقي ،(2009) ، تطوير نظام ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية ضرورة حتمية في ظل الازمة المالية العالمية ، الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية - النظام المصرفي الاسلامي نموذجاً ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر .



6) الامام ، صلاح الدين محمد (2008) ، مدى تطبيق ضوابط الحوكمة في المصارف العراقية وفق المعايير الدولية، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، العدد 72.

7) جوناتان تشاركهام، (2005) ، ارشادات الاعضاء مجالس ادارة البنوك ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) ، المنتدى العالمي لحركة الشركات، (مصدر بحث منشور حركة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الازمات المالية والمصرفية باشارة لحالة الجزائر، 2009، بن علي بلغروز.

8) الداعور ، جبر ابراهيم ، عابد ، محمد نواف، (2013) ، مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة - دراسة ميدانية ، مجلة جامعة الازهر ، سلسلة العلوم الانسانية ، مجلد 15 ، العدد 1، غزة ، فلسطين .

9) الرحيلي ، عوض بن سلامة ، (2008) ، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات- حالة السعودية بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد، إدارة العدد 1 ، السعودية.

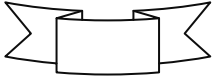
10) السعدني ، مصطفى حسن بيوني، (2006) ، الشفافية والافصاح في اطار حركة الشركات، ندوة حركة الشركات العالمية والخاصة من اجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلية 19- 23 نوفمبر، منظمة الدول العربية، جامعة الدول العربية ، القاهرة.

11) صيام، احمد زكريا، (2009)، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الازمة المالية على بورصة عمان، مجلة علوم انسانية، السنة السابعة، العدد 24،

12) عبد الرزاق صبار والالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي. حالة دول شمال افريقيا - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. العدد (7). 2007 الجزائر.

13) عياري ، امال ، خوالد ، ابوبكر ، (2012) ، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر .

14) قرشي، محمد جموعي، (2004) ، تقييم اداء المؤسسات المصرفية لدراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية - خلال الفترة (1994 - 2000) الجزء الاول - مجلة الباحث، العدد 3، بحث منشور.



- 15) كامبيون، انيتا ، فرانكيفتر، شيريل ، (1999) ، ارشادات حول المالية الفعالة لدى مؤسسات التحويل الاصغر، بحث منشور، مؤتمر عقد في واشنطن بالتعاول بين شبكة التحويل الاصغر ومؤسسة اكسيون الدولية وكالميدو.
- 16) المصرف التجاري السوري اللبناني،(2012) ، دليل وسياسة الادارة الرشيدة.
- 17) ابو عجيبة، عماد محمد. حمدان، علام، (2009) اثر الحوكمة المؤسسية على ادارة الارباح (دليل من الاردن)، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، .
- 18) الماضي، محمد المحمدي، (2006) ، مداخل قياس الاداء في القطاع الخاص وتطبيقاتها على القطاع الحكومي، ندوة الاساليب الحديثة في قياس الاداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الادارية .
- 19) لجنة بازل للرقابة المصرفية،(2009) ، المبادئ الاساسية للانظمة ضمان ودائع فعالة، طبعة في بنك التسويات الدولية، سويسرا.
- 20) حداد مناور، (2008) ، دور الحكمة الشركات التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الاول جامعة دمشق، كلية الادارة والاقتصاد.
- 21) تهامي ، عز الدين فكري،(2012) حوكمة السوؤسسات الوقفية، بحث منشور في جامعة الازهر، مصر، الندوة الدولية الاولى في التحويل الاسلامي الوقف الخيري والتعليم الجامعي،.

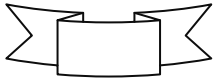
4- القوانين والتقارير المالية

- 1) قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2007 المادة (17) .
- 2) الكشوفات المالية للمصارف (2008 - 2013) .
- 3) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي للاستقرار المالي في العراق ، 2012 .
- 4) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي (القوائم المالية) ، (2008 - 2013) .

5- مواقع الانترنت

1 www.alqabas-kw.com/article.aspx?id=40850115.2008 شاكِر ، فؤاد "حوكمة يطلق

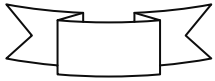
جائزه البنوك



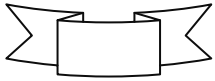
المصادر الانكليزية

1-Books

- 1) Adams, R, and Mehran, H.(2003), "Is corporate Governance Different for bank Holding companies?", working paiper, Federal Reserve Bank of New york.
- 2) Brickley James A, coles Jeffrey L, Jarrell Gregg, (1997) , " Leadership structure separating the CEO and chairman of the Board, Journal of corporat Finance 3 ,189-220.
- 3) Dechow , P.M , Richavd G.sloan Amy P.sweeney , (1995) , " Detecting Earnings Management " The Accounting Review , vol .70 . (April) ,193 – 225 .
- 4) Francis, Jack clarck,(1991) , "Investment Analysis Management". 5th-ed., New York, MC Grow, Hall, Inc.,
- 5) Greuning, H.V. & Bratanovic, S.B. (2004), "Analyzing Banking Risk, Afame work for Assessing corpovate goreran ce and visk management. Third edition. United states of America.
- 6) Gup, E.B (2007), " Corpovate Gorerance in banking Aglobal perspective. Uk. USA. Edward Elgar publishing Limited.
- 7) Hempel, Georgeh. & simonson, Donald G & coleman Alan B.(1994) , "Bank management" John wiley & sons ins. 4th. Ed, U.S.A.
- 8) Hemple George H. Simonson, Donald G,(1999), " Bank Management Text and cases, John wiley & sons, Inc, New york,.
- 9) Hemple, George H, Simonson, Donald, coleman, Alan B. (1998) , "Bank Management, Text and cases Fourth Edition, John wiley and sons, Inc.
- 10) Hitt, Michael A. & Ireland, R Duane & Hoskisson, Robert, E: (2007), " strategic Management: competitiveness and globalization", 7 th ed, south – western Thomson.
- 11) Hitt, Michael A. & Ireland, R-duan & Hoskisson Roberte.(2003) , " strategic Management (com petitiveness and, llobalization)- south wes tevn college publishing, U.S.A.
- 12) Hitt, Michael, & Hoskison, Roberte. & Ireland, R. Duane, (2007)," management Of Strategy ((Conecepts and Cases)) – Thomson South – Westrenco., a.

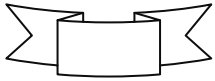


- 13) Jessup, Paul F. (1980), "Modern bank management", copyright: by West Publishing Co.,
- 14) John L. Colley, Jr., Jacqueline L. Poyle, George W. Logan, Wallace Stettinius, (2003), "Corporate Governance", McGraw-Hill, America.
- 15) Jones, J. (1991), "Earning Management during Import Relief Investigations", Journal of Accounting Research, Vol. 29.
- 16) Koch Timothy W, Macdonald Scott, (2000), "Bank Management, the Dryden Press Harcourt College Publishers, United States of America.
- 17) Kotler, Philip & Armstrong, Gray, (1999), "Principles of Marketing," 8th ed, Prentice Hall, International Inc,
- 18) Macey, Jonathan R and O'Hara, Houreen (2003), "The Corporate Governance of Banks", Federal Reserve Bank of New York.
- 19) Macmillan, Palgrave, (2004), "Corporate Governance: Financial Responsibility, Controls and Ethics/ Erik Banks. New York.
- 20) Rose, Peters, (1991), "Commercial Bank Management: Producing and Selling Financial Services", Boston, IRWIN,
- 21) Ross, Joel E, (1995), "Total Quality Management Text Cases and Readings, Stilwell Press, U.S.A.
- 22) Ross, A, Stephen, Randolph W. Westerfield & Bradford D. Jordan, (1991), "Fundamentals of Corporate Finance", Irwin, McGraw-Hill Press, Inc.
- 23) Saunders, Anthony, (1997), "Financial Institution Management Second Edition, McGraw-Hill, Irwin, U.S.A.
- 24) Scott, W.S., (2003), "Financial Accounting Theory" Third Edition, Toronto, Prentice Hall,
- 25) Steen, Thomsen & Martin, Conyon, (2012), "Corporate Governance: Mechanisms and Systems, McGraw-Hill Higher Education, America.

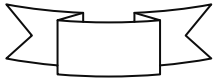


2-Research and periodicals

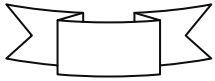
- 1) Abaenewe . Zeph Chibueze . Ogbulu . Onyemachi Maxwell . Notugbu . Michael Osondu . (2013) . "Electronic Banking and bank Performance In Nigeria " west Afvican Journal Of Industvial & Academic Research Vol.6 No.1
- 2) Ajanthan A, Balaputhiran ,and Nimalathashan (2013)"Corporate Governance and Banking performance, Comparative study between Private and state banking sector in sirlanka", European Journal of B usiness and management Vol,No.20.
- 3) Adnan, Muhammad Akhyar. Rashid, Hafiz majidi Ab. Meera, Ahamed kameel Mydin. Htay, Sheila Nu Nu.(2009) , " Apanel data Analysis on the relationship between corporate Governance and Bank Efficiency.
- 4) Akindele,RI,(2012)."Risk management and corporate governance performance-empirical evidence from the Nigerian banking sector.academic journal article Ife psychologia,vol.20,no.1.
- 5) Ara Huq, Begum ismat and bhuiyan,Mohammad zahid hossain(2012)"corporate Goverance-its problems and prospects in banking industry in Bangladesh" world review of business research ,No.2.
- 6) Aellen. David E. Parwade. Jerrut, 2004, "Effects of Bank Funds Management Activities on the Disinter mediation of Bank Deposits, Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 31, N.7.
- 7) Alxander , Kern , (2004)," Corporate Governance and Banking Regylation : Working Paper 17 , Cam bridge Endowment for Research in Finance University of Cambridge , June .
- 8) Anturo Bvis, Neil Bvisley , christos cabolis (2008) "Adopting betten corpovate Gorernance, Journal of corporate p17.
- 9) Banea, Alexandra,(2012) " continuity and change in Banking corporate Goveranance,.
- 10) Barker, R.M. (2007), corporate Governance competition and political parties. Ox Ford University press. New York.
- 11) Basel Committee on Banking Supervision Basel II , (2006) , "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards" , A Revised Framework



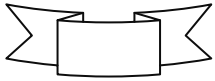
- 12) Basle committee on Banking supervision, 2006, "Enhancing corporate Governance for banking organization", Bank for international settlement, Basel.
- 13) Bekkum, Van J.B.S., Schouten, Hijink.M.C., Winter .J.W., (2010), "Nederlandse Vereniging Voor Rechts Vergelijking Netherlands Comparative Law Association", Electronic Journal of Comparative Law, Vol.14.3
- 14) Belkir, M., (2009), "Boards of Directors size and performance in Banking Industry, International Journal of managerial finance.
- 15) Benea, Alexandra (2012), "Continuity and change in Banking corporate Governance.
- 16) Brealey, Richard A & Myers, Stewart, (1996), "Principles of corporate finance", 5th.ed, N.y, McGraw-Hill, Inc.
- 17) Bugshan, Turki, (2005) "Corporate Governance, Earning Accounting Earning: Theoretical Model and Empirical Tests", Bond university, Australia,.
- 18) Business Roundtable, (2012), "Principles of Corporate Governance", USA
- 19) Cadbury, committee, (2001) "Financial Report of the committee on the Financial Aspects of corporate Governance Financial Reporting council, London stock Exchange London,.
- 20) Caprio, Gerard & Laeven, Luc & Levine, Ross, "Governance and Bank Valuation", (2003), National Bureau of Economic Research
- 21) Chen, Kevin C.W. Chen, Zhihong. Wei, K.C. John, Disclosure, corporate Governance, and the cost of Equity Capital: Evidence from Asia's Emerging Markets, June 2003.
- 22) Chung, Kwang.S. (2003), "Code of Best Practices for Corporate Governance", South Korea
- 23) Cornett, Marcia Millon & Mc Nutt, Jamie John, (2006), "Performance changes Around Bank Mergers; Revenue Enhancements Versus Cost Reductions" Southern Illinois University at Carbondale
- 24) Cornett, Marcia Millon & Mc Nutt, Jamie John, (2006), "Performance changes Around Bank Mergers: Revenue Enhancements versus cost Reductions" Southern Illinois University at Carbondale,



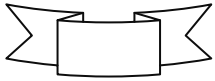
- 25) Craig, valentine V. (2004), "the Future of Banking in America: the changing corporate Governance Environment" FDLC Banking Reriew, volume 16, No.4.
- 26) Credit Lyonnais securities Asia (CLSA), report titled,(2001) " Saints and sinners: who's got religion" April.
- 27) Daft, R.L, (2001), "Management", 6th ed, Thomson south – western, USA.
- 28) Davidson, E. Jane, 2002, A critical Exam ination of the Balanced scorecard, www.homepages.wmich.edu/~jadvidso .
- 29) Demirguc- kunt, kane and Leaven,(2006), "Determinants of Deposit Insurance Adoption and Design", World Bank Pubiications, Washington,.
- 30) Dermine, Jean, (2011), Bank corporate Governance Beyond the global banking crisis, France, un Publishing working.
- 31) Doidgo. C, Karadgi A, stulzr, (2007) why do countries matter so much for corporate governance? Journal of Financial Economics (86)1-39.
- 32) Farnemyhr . Adam . Lundstrom . Joakim . (2014) ." Negative Operating Cash Flows – A signal For Well – Performing Commercial Banks A quantitative Correlational Study OF Eurozone banks " School of Business . Economics and Law . University of Gothenburg
- 33) Freeland,C.(2007), "Basel committee guidance on corporate governance for banks,paper presented to :corporate governance and reform:paying the way tonfinancial stability and development,a conference organized by the Egyptian banking institute ,cairo,may 8.
- 34) Gardner, Mona J. Mills, Dixie L. Cooperman, Elizabeths. (2000) , "Managing Financial Institutions. Or lando: Harcourt.
- 35) Ghosh s ,(2006), "Do Boavd characteristics Affect performance? Firm Level Evidence for India", Applied Economic Letters.
- 36) Gocejna , Magdalena Mikolajek , (2010), " Markt – Based Measures of Business Value Creation and Value for Shareholders " , University of Information Technology and Management , vol – 6 .
- 37) Gurmeet S.B, (2007) , "Insider own evshipand fivmvalue in newzealand", Journal of Multinational Financial Management,
- 38) Haan, Jakobde,(2013) ," Vlahu Razan, covpora te qovernance of banks: Asurvey,.



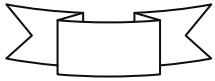
- 39) Hooghiemstra , R. and van Manen , J. (2009) , "superisovy Divectors and Ethical Dilemmas : Exit or voice ? European Management Journal 20 , Issue 1 , February .
- 40) Hribar , P& D . Collins(2000) , "Errors in Estimating Accruals : Implycations for Empirical Research " Journal of Accounting Research , September .
- 41) Jackkon, Patricia,(1999), "capital Requirements and Bank Behaviour: the impact of the Basle Accord", Baslecommittee on Banking supervision working papers Nol .
- 42) Jain A & Thomson, D, (2008) , "covporate gore vnance board responsibilities and financial per formance: the national bank of Australia, covporate ownership & central, vol, 6, No, 2.
- 43) Jakob de Haan and Razran rlahu,(2013) ," corpovate Gornance of banks: Asurve.
- 44) Kaufman &Others ,(2002) ," Assessing Governace : Diagnostic tools and applied methods for capacity building and action Learning .
- 45) Khanna, Tarun. Joe. Palepu, Krishna,(2002) ," Globalization and similarities in corporate Governace: Across – country Analysis, Institute of economic Research Hitotsubashi university ,.
- 46) Katrodia, Ankit,2010,"Corporate Governace practices in the Banking"sector,volume No.1,Issue No.4, India.
- 47) Kumbirai . Mabwe of webb Robert, (2010), " Aginancial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa " , African centre for Economics and Finance , University Rhodes , South Africa
- 48) Liputri olivia, Tirok Junius, (2009), "Ananalysis of corporate Governace and Relative Efficiency of public companies Listed in Indonesian stock Exchanage, "Journal of Applied Finance and Accounting 2(2).
- 49) Mehvam it,(2004)," corporate governace in the banking and financial services industris, Journal of financial intermediation, Vol 13, P1-5.
- 50) MenkhoffL.& suwanaporn c,(2007) , "70 years after the crisis: thalland's financial system veform, Journal of Asian Economics, vol 18, P4- 20.



- 51) Nam, sang-woo(2006), “corpate Governance of Banks: Review of Issues”, working paper, Asian Derelopment Bank institute.
- 52) Nwakama P C, Qkereke E J, Arewa A,(2010) ," An Empirical Evaluation of corporate Governance Mechanism in Banking sector: Impact and Implication in Nigeria, Asian Journal of Business and Management sciences, Vol. 1 No 2.
- 53) OECD ,(2006) , organization for E conomic co. operation and Development “policy Brief on corporate Gornance of Banks in Asian”.
- 54) OECD, (2004) ,"Priniples of covporate Governance, organization for economic co – operation and development, oecd publications service, , Paris – France.
- 55) Poster, Theodore H & streib. Gregory. (2005)," Elements of strategic planning and management in Municipal Government: status after two decades. Public Admin istration review, vol. 65,No.1, pp:45.
- 56) Qiao, Liu, zhou, Joe, (2007) , “corporate Governance and Earning Management in the chines Listed comanies: Atunneeling perspective” University of Hon Kong, working paper.
- 57) Ramal, Varuna L,(2011) ," Aframework for the costryction of a corporate Gofernance Index for trinidad & Tobago, Cadidat, SALISeS, st. Augustine, www.sta.uwi.edu/coferences/09/Salises .
- 58) Rose , Peters , (1999) , Commercial bank Management " Irwin , MC- Graw hill
- 59) sarKar, A.n & mujumdar, S.(2005) ," Strategic business Management and banking – Deep & Deep publication pvt, Isbt, ed, india – newdelhi.
- 60) Sebastian. M,(2007) ," in ternational and Mena wide trends and developments in bank an corporate qovernance for banks in saudi Arabia forum, Riyadh, May.
- 61) Sekaran , uma & Bougie , Roger (2010) ," Research Methods for Business – Askill Building Approach , 1st ed , A John Wiley & Sons , Ltd , publication , U.K .
- 62) Sharma Anil K, Kumar satish,(2010) ," Economic value Added (EVA) – Literature Review and Relevant Issues, International Journal of Economics and Finance, India.



- 63) Salhi, Bassam, boujelbene, younes (2012), Effect of the internal banking mechanisms of governance on the risk taking by the Tunisian banks "International journal of economics, finance and management Vol.1, No.1.
- 64) Siladi, Biserka, (2006) , " The Role of NON- EXECUTIVE DIRECTORS in corporate Governance: AN Evaluation, This thesis is submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Master of Business in the Faculty of Business and Enterprise Swinburne University of Technology.
- 65) Tandelinlin , Eduardus ,(2007)," kaavo Hermeindito , Mahadwartha , putu Anom , supriyatna , Corporate Gornance , Risk Manag ement , and Bank performance : Does Type of ownership Matter ? EADN Working paper No.34 .
- 66) Todd, Mitton: (2004) " "corporate Governance and Dividend policy in Emevging Markets", "Mavriott school, Brigham young university.
- 67) Union of Avab Banks ,(2007) , " Sarrey Results – corporatr Governance Surrey of the Aarb Banking sector , prepared Bunion of Arab Banks , Jan .
- 68) Vg bede . onalo . Lizam . Mohd . Kaserl . Ahmad . (2013) . " Corporate Governance and Earnings Management : Empirical Evidence From Malaysian and Nigerian Banks " Aslan Journal of Management Sciences & Education . VOI.2 .NO.4 . Malaysia
- 69) victor, Marinde & Hadeel, yassen,(2004) , " " the Impact of Basle Accord Regulations on Bank capital and Risk Behaviour: 3D Evidence from the Middle East and North Afvica (MENA) Region", the third International conference of the centre for regulation and competition ((RC), University of Stellenbosch, Monchestey, London,.
- 70) vitalii, Repei,(2000) , " "ownership strueture, corporate Governance and corporate performance: Evidence from Ukraine," National University of kyivmohyla Aohyla Academy,
- 71) wheelen, T.L & Hunger, D.J (2002), "strategic management and business policy (Eighthed), prentice Hall, new Jersey.
- 72) Wikipedia, the Free Encyclpedia,(2007) , " "corporate Governance",



- 73) Wolfenohn,(1999) ," president of the world Bank, as quoted byonarticle in financial Times, June 21,. www.theiia.org .
- 74) Yu, F (2006) , "corporate Gorporate Gorevnance and Earning Managemenet " , Working paper , Carlson school of management , University of Minnesota , Minneapolis .
- 75) yu, F. (2006), "Corporate covernace and Earning Management" Carlson School of Management, University of Minnesota, Minneapolis.
- 76) Zhang , Yansheng & Li , Longyi , (2009)66 , Study on Balanced Scorecard of Commercial Bank in Performance Management System " , Proceedings of the international Symposium on Web Information Systems and Aoolications , Nanchang P.R. China .